

# تَعْدُدية الإعلام!

ياسر بن علي الشهري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«قوة الإعلام تكمن في قدرته على تصوير الحياة أنها  
حيث يكون (هو)، أو حيث يريد أن تكون (هي)؛ حتى لو  
كان مكاناً .....»

ياسر الشهري

## الإهداء

إلى العقلاء الذين لم يفقد هم «جمال الصورة» قدرتهم  
على فهم (كلماتها).  
والى الشرفاء الذين لم يخدعهم زخرف القول عن  
محتوى الأفكار.

## المحتويات

٩	استهلال .....
١٣	أولاً: تَهْمٌ موجهة إلى الإعلام العربي .....
١٥	التطبيع العقدي .....
٢١	صناعة الأخبار وكواليس المخابرات .....
٢٣	إغواء الأبرياء .....
٢٦	اختراق الأسرة المسلمة .....
٣١	تشويه صورة المرأة العربية .....
٣٧	إعلام موجه من الداخل! .....
٤٠	تهديد الأمن .....
٤٤	ترويض الرأي العام العربي .....
٤٩	ترويج الهيمنة الأمريكية .....
٥٤	تسويق المراهقات الفكرية .....
٥٩	تزوير الثقافة .....
٦٣	قهر المجتمعات المحافظة .....
	ثانياً: قضايا كبرى فشل الإعلام «الناطق بالعربية»
٦٩	في طرحها .....
٧١	التغيير الاجتماعي .....
٧٥	المجتمع المدني .....
٧٩	الثقافة .....
٨٣	المرأة .....
٨٨	الأسرة المسلمة والألفية .....
٩٣	الشباب .....

٩٦	..... الترفيه
٩٩	..... الصحة الإسلامية
١٠٢	..... الدفاع عن الأمة
١٠٧	..... الدفاع عن نبي الأمة
١١٣	..... ثالثاً: إصلاح واقعنا الإعلامي
١١٥	..... كيف يرى الإعلاميون هذا الإصلاح ؟
١١٩	..... جذور المشكلة
١٢٢	..... مصارحة حول الوعي
١٢٦	..... فك التحالفات المكبلة للإعلام
١٣٠	..... اعتماد التحليل الإسلامي للأحداث
١٣٥	..... تربية الإعلاميين
١٣٩	..... معايير لتقويم الإعلام
١٤١	..... ردم الهوة المفتعلة بين القيم ومهنة الإعلام
١٤٤	..... إعلام متعدد
١٥٠	..... خاتمة



## استغلال

تشير قضايا العولمة والهيمنة وتأثيراتها المتعددة إلى أن ميدان الصراع القائم والمستقبلي هو ميدان الثقافة والإعلام، حيث تبدلت وتغيرت وسائل السيطرة وإخضاع الشعوب؛ نتيجة للقوة التي تمتلكها تكنولوجيا الاتصال الحديثة في جانبي الوصول إلى بقاع الأرض كافة وما تتمتع به من أساليب إقناعية وخصائص فنية.

والأمة المسلمة التي تسعى إلى النهوض من جديد، من خلال تقوية صلتها بالله سبحانه وتعالى، والاستقامة على أمره، وإقامة الحياة على العلم، القائم على الكتاب والسنة النبوية المطهرة، لمواجهة الهيمنة الثقافية الغربية (الإمبريالية الإعلامية الثقافية). لا بد لها من بناء إعلامها على الأسس القويمة لدين الله ليعبر عن وجودها المعنوي ومكانتها في حمل الهداية والسعادة والسلام للعالم. ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (آل عمران: ١١٠).

ولكن كيف تنهض أمة فقدت قوتها المعنوية، وأصبحت منهزمة من الداخل. إن غالب وسائل الإعلام الذي ينسب إلى المسلمين اليوم يمثل صورة من صور الهزيمة النفسية للأمة أمام الثقافة والقيم الغربية، حتى أفقدهم الثقة في أنفسهم، وأصبح عائقاً أمام محاولات النهوض التي تفتقد في معظمها إلى الوسائل العصرية والفاعلة كوسائل الاتصال الجماهيري.



وعجز الأمة عن استثمار القدرات والإمكانات الهائلة لوسائل الإعلام للنهوض لا يعني نهاية المطاف، بل إن ذلك يوجب على علماء الأمة (المخلصين) والمتخصصين في هذا المجال تحذير الأمة من استثمار أعدائها لهذا السلاح العصري الخطير وكشف أساليبهم في هدم كيان الأمة، ونسف قيمها ومبادئها، والسير بها خلف التيارات الفكرية المنحرفة، وتقديم التنازلات العقدية والأخلاقية، دون وعي من أبناء المسلمين بدعوى التحضر والحداثة والعصرية.

إن غالب وسائل الإعلام الناطقة بالعربية قد أنهكتها التخططات الفكرية، وتقلبات المزاجية عند أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية، وهذا الإعلام يترنح على حافة قبره لسنوات طويلة. كل شيء يتغير في مجتمعاتنا إلا هذا الإعلام؛ على حاله، لم يتغير فيه شيء؛ لم يتغير خداعه وانهازاميته، ولم تتغير تبعيته، يهوى بتلك الرذائل التي يسوقها، إلا من أذهان البسطاء!

غالب وسائل الإعلام العربي مفقودة في ميادين العزة والكرامة، وفي ميادين العلم والأخلاق، فلم يعرف لها يد في جهاد الأمة للدفاع عن مقدساتها وأعراضها وثرواتها وأراضيها، ولم يسمع لها صوت لاستنهاض الهمم ورص الصفوف، أو لتبصيرنا بأعدائنا ومكرهم وخداعهم. لم تحدثنا يوماً عن آلام اليهود أو آلام جيوش الصليب، كما كانت تحدثنا عن آلامنا لتغرس فينا روح الانهزام والخنوع. إنها عاقبة لأمتها خارجة عن إطار أخلاقنا وقيمنا.

ومشكلة الإعلام عندما يتربع على عرشه الأغرار فإنهم

سيؤذون به أصحاب الأحلام، وإن تسيد الأغبياء فسوف يتطاولون به على الأذكياء، وإن صرخ عبره الجهال فسيقززون آذان العلماء. إن الإعلامي حين يرى - كل شيء - بأعين غربية سيكره كل نور يشع بالضياء، وينجب ذرية محتقنة بالحق والكراهية، لا يفرقون بين تعاليم الكهنة وتعاليم السماء، فتعمى أبصارهم عن مشاهدة الحقيقة، ويزداد عليهم الظلام.

وحينها ستكون وصيته لذريته أن «تُخفى» شعيرة الجهاد، وأن «يُميع» الولاء والبراء، و«تُكبت» مظاهر التوحيد، وأن «تُحقر» أخلاق الإسلام، وأن تُشاع الفاحشة، وتسوق كل الأفكار إلا فكرتنا الإسلامية الأصيلة، وأهم الوصايا أن تُلمع «أمريكا وإسرائيل»، وأن يحترم جنابهم، ويعز أعلامهم.

فهل تفيق الأمة وتتعرف على حقيقة هذا العجوز (الإعلام: متعدد الوجوه)؟ أم أن «ملاحه» الورثة مؤذنة بعهد جديد من «الوهن» حتى يأتي الله بمن «يفيق»!

هذه مرافعة بين يدي العقلاء ولهم إصدار الحكم، والحكم لله في الأولى وفي الأخرى فهو حسبنا ونعم الوكيل.

الكاتب

الرياض ٢٦ صفر ١٤٢٨ هـ



## تهم موجهة إلى الإعلام العربي

- التطبيع العقدي.
- صناعة الأخبار وكواليس المخبرات.
- إغواء الأبرياء.
- اختراق الأسرة المسلمة.
- تشويه صورة المرأة العربية.
- إعلام موجه من الداخل!
- تهديد الأمن.
- ترويض الرأي العام العربي.
- ترويج الهيمنة الأمريكية.
- تسويق المراهقات الفكرية.
- تزوير الثقافة.
- قهر المجتمعات المحافظة.



## التطبيع العقدي تحت ستار (السلام العالمي)

فئة من المثقفين والإعلاميين تهدف إلى نقل الصراع حول القضايا الأساسية للتطبيع مع الدولة الصهيونية إلى الساحات الداخلية في المجتمعات المسلمة باستخدام وسائل إعلامنا؛ لعلمهم أن سقوط الثقافات واختراق المجتمعات يكون من الداخل.

إن استهداف تجفيف ينابيع الثقافة الإسلامية ناتج عن معرفة اليهود ووكلاء إعلامهم أن الصبغة الدينية للصراع كفيلة بترجيح الكفة للمسلمين، ولأنهم يدركون جيداً ما يمكن حدوثه في حال ثورة المسلمين للدفاع عن دينهم ومقدساتهم، وخير شاهد على ذلك تحويل حركتي حماس والجihad في فلسطين دولة اليهود من «دولة بلا حدود» - كما هو الشعار الذي رفعه بن جوريون - إلى الدولة الوحيدة في العالم داخل الأسوار!

لقد فرض الوجود الصهيوني على جزء من أراضي أمتنا المغتصبة أن يضحي السياسي ومثقفه بالقومية وعنترياتها القديمة منذ زمن بعيد، وهم اليوم في طريق التخلص - ليس التضحية - من «الأممية» التي أثقلت كواهل الحكومات في العالم الإسلامي بالضغوطات الدولية، حتى لكان ذلك هدف تكتيكي لمرحلة ما قبل التطبيع مع اليهود، والتي أخذ خطابها التعريفي ينهي فصوله الأولى بحكاية «القيم الإنسانية المشتركة»! قبل أن يدلف إلى مراحل الإقناع بالانبطاح!

الثقافات الرسمية التطبيعية تبدو متجهة نحو التناقض في

مؤسساتها، في المدارس والجامعات والمؤسسة المتزعمة لتميع العقيدة (الإعلام). ففي الكتاب المدرسي والمناهج والرسالة الإعلامية تناقضات حول قضايا عدة، أهمها: شخصية الإنسان «المواطن» الذي تهدف هذه المؤسسات إلى إنتاجه وبناء شخصيته وتعزيز مكانته.

وعلاوة على أن هذه الشخصية - النموذج - في كثير من المؤسسات التربوية في الدول الإسلامية ليست هي شخصية المصطفى ﷺ، القدوة لهذه الأمة، إلا أن ثقافة التطبيع تتجه بالتربية إلى تشيئة شخصيات مناقضة لما يريده هذا الدين، وهدم البناء الذي تتبناه بعض المؤسسات التربوية التي لم تمتد إليها «لوثة» التطبيع.

في أغلب وسائل الإعلام -إلا ما رحم ربي - تبدو الشخصية القدوة ممسوخة لا هم لها إلا الحرص على حياة المتعة والترف. أما أن تكون شخصية المسلم جادة فاعلة وواعية فهذا يعني أننا نربي قذائف جاهزة للقتل والدمار، ونقتل الإبداع -الإبداع الفني فقط هو المقصود في مصطلحات الثقافات الرسمية العربية - في هذه النفس المليئة بالمواهب البريئة.

إن الثقافة الرسمية في غالب المجتمعات الإسلامية تتعارض مع واقع التركيبة الاجتماعية والحضارية لفطرة المجتمع المسلم، وهي اليوم تسعى إلى مزيد من التناقض والاختلاف. فقد شُغلت هذه الثقافات - عقوداً عدة - بالعمل على استنساخ الجذام الأوروبي الخطير وخداع حقوق الإنسان وحرية الفكر! والرأي والتعبير! وهي

اليوم مطالبة بزيادة الجرعات التغييرية للنجاح في تعليم الناس تجرع الذلة والمهانة والاستعداد التام لحب أشد الناس عداوة للمؤمنين. لقد باتت الثقافات الرسمية في العالم الإسلامي تعيش أزمات متعددة مع الشعوب المسلمة، ويتمثل العامل الأول في هذه الأزمات في ازدواجية وتناقض الثقافات الرسمية مع البنى الاجتماعية الحضارية، مما يؤجل توحيد المجتمعات المسلمة في طريق حضاري «علمي فلسفي» إسلامي قبل أن ترتبط بحركة التقدم الحضاري المادي العالمي.

إن الثقافة - والعلم - حين تنسب إلى الدول والحكومات لا إلى أصول الفكر الذي قامت عليه المجتمعات يجعل الثقافة والهوية تابعة لوعي السياسي لا منتجة للوعي في ضوء ثقافة المجتمع، وهذا يؤدي إلى تسرب المثقفين الأوفياء حتى تخلو منهم الساحة وتبقى للمجدين والمصنفين لحالة اللاوعي وتزايد أعداد المنتسبين للوعي الزائف.

إن كثيراً من مؤسسات الثقافة في البلاد الإسلامية ضحية تحالفات مصلحة بين السلطة و«المتثقف الوصولي»؛ حولت نشاط الثقافة إلى جهد هامشي في ميدان السياسة، وتحول (المتثقف) والإعلامي في هذا الهامش الفسيح إلى لاعب محترف يشرعن نشاط السياسة ويبرره ويقدم لما يرمي إليه السياسي بالشكل الذي يعتقد أنه يناسبه، وتنفخ السياسة في هذا المتثقف «المهمش» حتى يتوهم المجتمع أن «المنتفخين» هم عظماء الثقافة وروادها، والضحية في كل الأحوال «وعي المجتمع».



وهذا النوع من المتثقفين والإعلاميين لم يدركوا أنهم سُجلوا في تاريخ لن يرحمهم حتى وإن زوروا بعضه؛ لأن الأمة المسلمة لها أسلوبها ونمطها الخاص في قراءة التاريخ، فهي أمة لن تزول «الفئة المنصورة» حتى يأذن الله بقيام الساعة على أشرار الخلق - وإن أرجف المبطلون حول تلك الفئة -، وهي مطالبة بالنظر في سير الأمم والشعوب والأفراد للعبرة والاتعاظ، وتجنب مسالك الغابرين الذين هزموا في معركة الثبات على المبادئ والقيم.

ستقرأ الأمة حينما يؤدي المثقفون والإعلاميون المخلصون واجبه - بإذن الله - ما كان يجري في زماننا هذا، وينكشف، هل كانوا ينشدون الحضارة والعلم والفكر والإدارة والفنون والصناعات الثقافية، ويقودوننا إلى إنتاجها؟ أم أن صراخهم عن الديمقراطية والموضوعية والحرية والآخر، كالصراخ القديم للنفس ذاته عن الاشتراكية وزبدها، وأنهم يقودوننا إلى الاستيراد فيما نحن مكتفون فيه ومطالبون بتصديره للعالم؟

إن وعي الأمة يتعرض إلى تشويهات عديدة - نظرياً وعملياً - بسبب عدم الفصل بين مادة الثقافة ومؤسساتها المملوكة للحكومات؛ لأن مثل هذا الربط ينتج عنه توظيف مؤسسات الثقافة لتسويق الوعي الزائف، فلا تعكس حقيقة الصراع في العالم، ولا الاتجاهات المستقبلية التي تحدد مسارات العمل والتطوير فيتأخر نهوض الأمة ثقافياً وحضارياً.

أكبر مهمة تنتظر المثقف والإعلامي في المرحلة المقبلة هي التأكيد للسياسي والمجتمع على طبيعة القوة التي يمتلكها المجتمع

المسلم، الظاهرة منها والكامنة، وكيف يمكن شحذ الهمم لتوظيف هذه القوى بشكل فاعل ومنظم، ويتصل بهذه المهمة كشف نوعية الأعداء ومصادر قوتهم والجهات المُستقطبة من الداخل، حتى يتمكن السياسي والمثقف والإعلامي والمجتمع بأكمله من التعامل مع كل عنصر بوسائل مدروسة ومخططة.

إن بعض الحكومات المتعقلة تُبقي على خط الرجعة مع المثقف «الحقيقي»، فقد تجد نفسها في ظرف جديد تكون متطلباته لها الأولوية في سلم ثقافته، وسرعان ما تنقلب على المثيقف وثقافته وتُسَلِّم مهمة التخلص منه إلى المثقف «الواعي». هذه هي الحال في أفضل صورهما في عالمنا الإسلامي، وهي بالتأكيد لا تعد تقدماً حتى لو قارناه بفعل الحكومات التي انخرطت خلف تيار مستورد وهرولت بقوتها تلهث نحو الغرب أو الشرق؛ لأن ثقافة الإسلام أكبر من هذه النظرة القاصرة التي تظن - ظن الجاهلية - عدم قدرة ثقافتنا على التعامل مع مجريات كل الأحداث بتوازن ومرونة، وأن منهج الإسلام متكامل ومتعاقد لا يمكن الفصل بين مكوناته أو الانتقاء من عناصره.

إن المطلوب - لتجاوز التطبيع العقدي - تطهير مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وفي مقدمتها الإعلام من العناصر الفاقدة للقيم والمسؤولية، التي تتولى توسيع دائرة الاتهام والتجريم للقيم والمعتقدات والرموز الثقافية ضمن سياسة «توسيع السياق» بهدف ضمان الانبساط عندما يكون أمراً لا مفر منه؛ وحتى يعمل السياسي دون حرج أمام الجماهير؛ لأن هذا النوع من

المتثقفين الممارسين لتوسيع السياق متى ما وجدوا مصلحة أكبر وحماية أفضل فلن يترثوا في وضع الحكومات والشعوب في طرفين متضادين متشاحنين، والواقع والتاريخ يشهدان بذلك.

بقي أن أشير إلى شيء من مفردات ثقافة التطبيع - في خطابها الإعلامي - حتى تكون أدوات لفك رموز هذه الثقافة الانبطاحية، منها: (الإنسانية، القيم المشتركة، التطرف، الإرهاب، الآخر، خبراء الحركات الإسلامية، الإسلام المعتدل، الغفوة الإسلامية، ثقافة الموت، التمييز ضد المرأة، الإقصاء ومشتقاته، الدولة العبرية، العمليات الانتحارية، «السلطة» الفلسطينية، الإسلام السياسي، كل الكلمات العربية التي ترادف معنى التخلف والتقهقر، التجربة الإسلامية، الظلامية، قوات التحالف، النظام العالمي، الأمم المتحدة، والشرق الأوسط بكل أحجامه)، وأعتقد أن لدى القارئ الكريم المزيد، فيا ترى إعلام من هذا؟

## صناعة الأخبار وكواليس المخابرات

دأبت الكثير من الوسائل الإعلامية العربية منذ الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠م على استخدام أسلوب مكرر يستهدف التركيز على الأضرار الناتجة عن الانتفاضة والمعاناة التي يعانيها الشعب المسلم في فلسطين، دون إبراز لمظاهر الهزيمة والضعف في جانب العدو، وأصبح مسلسل الأحداث محفوظاً في عقول الجماهير، حتى أصبحنا نحفظ قولهم: (وفي ردٍّ للقوات الإسرائيلية على العملية «الاستشهادية» توغلت أو قصفت.....) ثم مارست الوسائل نفسها الدور ذاته في العراق حيث إنها تركز على الأضرار التي تلحق بالعراقيين - وهذا مطلوب - ولكن دون أن نسمع عن الخسائر الحقيقية للأعداء المحتلين، وفضائحتهم العسكرية والسياسية والاقتصادية، أو نسمع تأليفاً للرأي العام العالمي ضد المحتل «الطامع».

الخيطة الرفيع الذي يجمع بين تلك التغطيات والمعالجات الإعلامية، كما أراد الله سبحانه وتعالى أن ينكشف مع أحداث تدمير الفلوجة وعلى أسوار معتقل غوانتانامو، هو الإيحاء إلى جماهير الأمة أن الجهاد والمجاهدين هم سبب ذلك الدمار! وأن نهايتهم إلى تلك المعتقلات! حتى باتت فتام من المسلمين تستسيغ الذلة والمهانة، ليس من عامتهم فقط؛ وإنما ممن يحسبون على أهل العلم!

إن المتأمل في أخبار الاحتلال في بلدان المسلمين - المقروء

والمرئي- يلحظ أن هناك إطاراً عاماً يجمعها وفكرة محورية تدور حولها وهي - كما تبين - تجريم المجاهدين. ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يُلاحظ اتساق بين هذه الأخبار وبين المعالجات لهذه القضية حول الفكرة نفسها سواء في الحوارات أو المقالات أو التصريحات أو حتى الفتاوى الشرعية التي تحظى باهتمام غالب وسائل الإعلام، فيا ترى إعلام من هذا؟

## إغواء الأبرياء

هذا العنوان يمكن أن يكون وصفاً لما تمارسه بعض القنوات العربية - عربية المال والسحنات، ممسوخة الفكر والهوية، فهي تستحق أن تشتم بما هو أزدل وأنقص من فعلها الشنيع (الإغواء الشيطاني) - لكن هذا العنوان اسم لكتاب كتبه (فردريك فيرثام) عالم النفس الأمريكي قبل حوالي خمسين سنة، قائلاً فيما اشتهر منه: «كلما وقع نظري على كتب العنف والجنس المصورة للأطفال، وهي في يد صبي في السابعة من عمره، وكأنما عيناه ملتصقتان بغراء على الصفحة المطبوعة؛ أشعر وكأنني أبله حين أطلب بأن آتي بالدليل على أن مثل هذا مدمر لعقول هؤلاء الأطفال».

وإذا ما قارننا هذا القول لفردريك بما يعيشه بعض أبناء المسلمين اليوم مع قنوات «التسول الخُلقي» لوجدنا أن من يطالب بالدليل على أن ما يبث فيها مدمر لعقول وأرواح أبناء الأمة يمكن أن يصيب المتخصصين في الإعلام بالجنون وليس البله فقط - كما يقول العالم الأمريكي - لأسباب منها: أن فردريك يتحدث عن مجتمع غير مسلم، قال عنه - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ (محمد: ١٢)، فإذا كانت هذه حالهم في الدنيا والآخرة؛ ثم هم يعدون صورة ثابتة لا حركة فيها مدمرة لعقول أبنائهم؛ فكيف يكون تدميرها على عقول أبنائنا الذين تتناقض هذه القنوات مع المصادر التي نشؤوا وهم يستقون منها معلوماتهم، وأسلوب حياتهم وطريقة تفكيرهم؟

فهل يقول عاقل: إنها ليست مدمرة؟!

إن فردريك كان يتحدث عن تدمير الصور المأجنة لعقول الأطفال، ونحن أمام ظاهرة إعلامية تستهدف قوة الأمة ومخزونها الاستراتيجي وهم الشباب، مستغلة الاستعداد الفطري الغريزي لديهم، فهو سلوك لا يمكن التحكم فيه متى ما أثير - إلا ما رحم الله- فهل يقول عاقل: إنها ليست مدمرة؟! كما أن فردريك الذي يخاف على الأطفال في بلاده يتحدث عن لحظات أو دقائق من التعرض، أما نحن فتخشى على الشباب؛ لأن القائمين على هذا الإعلام الشهواني يضربون على أوتار نفسية وتركيبية شخصية قد أصابت شباب المسلمين، هي: الفراغ، والبطالة، والعنوسة، وتأخير الزواج، وارتفاع تكاليفه، وتفشي ظاهرة خروج النساء (للخروج ذاته، والشعور بالحرية!) وتسبب الرجال في القوامة الشرعية، وتزايد المعجبين بحياة الشوارع، وتنامي السفر إلى الخارج، وصعود الترفيه إلى أعلى قائمة الحاجيات، والأخطر من ذلك كله غياب مكانة العلماء (المخلصين) أو تغييبها من حياة كثير من الناس، وتشويه صورة الناصحين (المخلصين) وربطها بحال بعض الغلاة. كل ذلك أتاح لمروجي «الفسق» أن يجدوا من يتعاطى سموهم، فهل يقول عاقل: إنها ليست مدمرة؟!

إن التدمير العقلي الذي يعنيه فردريك هو أن يوجه هذا الطفل اتجاهاً يسير فيه بقية حياته فيخسر أهله وأمته، أما نحن فتخشى على أبناء أمتنا أن يمتد هذا الخسران إلى آخرتهم ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا

هَزَرُوا أَوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ وَإِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا  
كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٦﴾ (لقمان: ٦-٧)  
وخسارة الآخرة هي الخسران الحقيقي، فهل يقول عاقل: إنها  
ليست مدمرة؟!

أعتقد أن استمرار هذه القذارات التي تمطر بيوت المسلمين ليل  
نهار سيصيب العقلاء بشلل في التفكير وعجز في المواجهة، خاصة  
عندما يسمعون أو يشاهدون تهافت إخوانهم وذويهم وأحبثهم على  
هذه الإثارة الجماعية والاستثارة العاطفية والمفاهيم المنكوسة  
والرضى بالواقع البهيمي، وعندها سيقتنع من يبحث عن الأدلة  
والبراهين لإصلاح الواقع؛ أنه من البلهاء!! فيا ترى إعلام من  
هذا؛ الذي يدفع العقلاء نحو خانة البلهاء؟!



## اختراق الأسرة المسلمة

الدوائر الغربية المخططة للعولمة مفزوعة من نسب الإنجاب العالية في البلدان الإسلامية - الحالية والمتوقعة- حتى عام ٢٠٢٠م. وتؤكد أن المجتمعات الإسلامية مجتمعات شابة، بشبكات وعلاقات أسرية ودينية قوية، وهي بذلك مجتمعات تتجه نحو امتلاك القوة البشرية (الطاقة الأهم للحياة). وفي الوقت الذي تشير فيه تقديراتهم إلى الانعكاسات الكامنة في النمو السكاني والروابط الأسرية على نهضة المجتمعات الإسلامية؛ تؤكد على الآثار المهددة للمجتمعات الغربية في هذا الجانب.

إن المنطلق الاجتماعي الإسلامي يقوم على الموقع المحوري للأسرة في سد الثغرات الاجتماعية التي تحدث نتيجة إهمال مؤسسات المجتمع الأخرى لأدوارها أو تقصيرها في القيام بها، وتركز مهمتها في إحياء الروابط الاجتماعية عندما تحيط الأخطار بالمجتمع وتتغلغل في حياته اليومية.

من هنا انطلق «أحفاد فرويد» إلى توظيف الأقلام الصحفية والحملات الإعلامية لإعلان الحرب على الأسرة (ضمن استراتيجية إشاعة الفوضى في العالم الإسلامي)، وعدّها من إرث «العصر الحجري»، وأنها أكبر العقبات في طريق السعادة الفردية، وهي مقولات تمثل اتجاهات ثقافية وفكرية جعلت من الأسرة «ساحة

حرب» بين أفرادها مهمتها «توريث البؤس» من خلال الإنجاب! كنا نسمع قبل سنوات معدودة أن على الأجيال الشابة أن

تتصاع لقيم المجتمع والأجيال التي تكبرها، وكان من يتلمس الأعدار للشباب فريداً من نوعه ومن حيث موضوعه. فما الذي تغير الآن؟

في السنوات القريبة الماضية تحول الأمر وتسارع المطالبون بالسير خلف الشباب، وانتشر الحديث عن هذا الموضوع وما يتصل به انتشاراً واسعاً. فقد أصبحت الأسرة في نظرهم تابعة للشباب، وعمدوا إلى تشويه العلاقة بين الأجيال، وإلى قلب الهرم الإداري في داخل الأسر.

إن الأطروحات والحلول المرافقة لمشروع تغريب الشباب المسلم والدخول بهم إلى أسوار منظومة المفاهيم والتصورات المضطربة التي مزجها لهم الإعلام الفضائي خلال العقد والنصف الماضي؛ تنطلق من مناقشة مواضيع الشباب من خلال منظور اقتصادي مادي محض، مع طرح الحلول في صيغ مادية يتم العمل على تسويقها لتكون مألوفة في الثقافة المرئية، من خلال تبني النماذج الفاقدة للقيم الأصيلة، أو من خلال صور تُغري على الانجراف دون خشية من العقوبة.

إن هذا العمل الإعلامي المتواصل له جذوره الاجتماعية والفكرية، فالمحور الأول والأخير الذي يستهدفونه هو تدمير الأسرة وتغيير مكانتها والنظرة إليها، وما يتفرع عن ذلك من قيم ومعايير وتصرفات سلوكية اجتماعية يتم إخضاعها للعوامل المادية بدلاً من أن تكون حافزاً للتقدم المادي أو ضابطاً له.

وعلى صعيد الآثار فقد تغير مستوى متوسط الأعمار بالنسبة

للمتزوجين وأصبحت حالة فريدة أن يتزوج الشاب المقتدر وهو في العشرين، بينما باتت غالبية الزوجات متأخرة من حيث متوسط الأعمار، وبتكاليف باهظة و«بروتوكولات» تشير إلى انهزامية الأسرة الجديدة على العتبة الأولى لتحديات الحياة.

وتزايد العزوف عن الإنجاب تعبيراً عن حالة الإنسان العصري بوصفه فرداً أنانياً يعمل لتحقيق مصلحته على حساب الآخرين بأي ثمن، وعن حالة مجتمع يفقد قيمه العظيمة بشكل تدريجي ويتجه نحو الفردية، حتى سمع من لا يريد إنجاب أطفال يعلل ذلك بأسباب مادية، أو الرغبة في الاستمتاع بالحياة، أو الاستقلالية.

الأطروحات «الفوضوية» الراهنة تخطط لثورة جنسية تقوم على أنقاض الأسرة التي تؤدي دور المحتضن للمشاعر والمنظم لعملية إنفاقها، كما يؤكد ذلك احتواء الرسول ﷺ للشباب «الثائر جنسياً» الذي جاء يستأذن في الزنى، وتمت السيطرة عليه من خلال إحياء المعاني الأسرية والجماعية في تفكيره.

يجب على العلماء والدعاة والإعلاميين والمعلمين أن يبرهنوا للأجيال الناشئة أن العلاقة بينهم وبين أسرهم ليست علاقة صراع وتصادم، وأن يربطوا مصالحهم بمصالح أسرهم، وأن يشوهوا صور الحياة الفردية ويستدعوا النماذج والقصص والأحداث التي تكشف ذلك.

يجب أن يُوجه النصح ويُسلط النقد على دعاة الحياة - على انفراد - وضحاياها من النماذج «المنفردة» التي تعيش وفق شعار «البقاء للأقوى»، وأن يُفضح أعداء مشاعر الحياة الأسرية: التضامن والمحبة والإيثار وتكامل الأدوار.

كما يجب كشف محاولاتهم التنظيرية التي تستهدف وضع المجتمع على طرفي معادلة النجاح أو الأسرة، أي إما النجاح في الكسب المادي أو التفرغ لتحمل أعباء الأسرة ونفقاتها، والمطالبة بإقصاء هذه الأقسام والأصوات عن ساحات التفكير والحل والعقد لأُمور المجتمع.

وكما يؤكد الألماني «فرانك شرماخر» مؤلف كتاب «الحد الأدنى» أن قدرة الألمان على الخروج من مخلفات الدمار الشامل نتيجة الحرب العالمية الثانية، وإنقاذ أنفسهم مجتمعاً وأفراداً في وقت واحد لم يكن سببه ما يوصف بالمعجزة الاقتصادية، وإنما هو في الواقع معجزة اجتماعية ومن خلال مفهوم الأسرة الذي ساد حتى السبعينيات من القرن الميلادي الماضي.

ويقول: «وضعنا الراهن يستدعي تحولاً اندماجياً اجتماعياً كالذي كان عام ١٩٤٥م، فعلى ألمانيا اليوم أيضاً إعادة بناء نفسها، ولكن نقطة الانهيار الآن هي الأسرة، المؤسسة التي وجدت آنذاك القوة الأساسية لإعادة إنشاء البلد. ألا يمكن أن يتحقق الآن مثل الذي تحقق بالأمس؟».

وليسمح لي القارئ الكريم أن أستمّر في النقل من «شرماخر» الذي يقول ما لم يقل به كثير من أبناء المسلمين العاقين لدينهم وقيمهم، حيث يقول: «كان من أبرز ما أظهرت دراسة العلاقات الاجتماعية عن الثورة الجنسية التي أباحَت المحرمات السابقة؛ أن علاقة «الحب» أصبحت مفقودة، ففُقد أساس الحرص على الأسرة والإنجاب، وركن إلى المتعة الجنسية وحدها التي تدمر كل شيء، وقد أسهم في ذلك: عروض التلفزة والمسرح وغيرها من العروض الثقافية والفنية التي

لم تعد تقدم الأسرة أنموذجاً يؤثر إيجابياً على المشاهدين، بل أصبح النموذج الأول فيها هو الفرد دون «أسرة». فتحن جميعاً - لا سيما أطفالنا - نشاهد كل يوم وكل مساء نماذج لا نهاية لها عن صداقات وهمية، وأزمات وهمية، وزيجات وهمية.. والمثير للقلق هو الازدياد الملحوظ في عدد من يحاولون تقليد هذه الصور الوهمية.

إن بداية الانهيار دائماً تنطلق من انقلاب فكري عند جيل يغفل إنجازات الجيل السابق بإمكاناته وقدراته، ويتحرك بمنطلقات فردية أنانية تؤدي إلى انخفاض مستوى العلاقة بين الأجيال. فهل ننظر العواقب حتى نغير من حالنا؟ وهل نستسلم لتهمة التقليدية فتتخلّى عن الحد الأدنى للحياة السليمة؟

إن العناية ببقاء المرأة قدر الإمكان في بيتها ينطلق من كونها أساس «الكيان الأساسي» للتنظيم الاجتماعي، فهي راعية ومديرة المؤسسة الأهم في النظام الاجتماعي، وهي الأقدر على تحقيق التوازن الاجتماعي والعاطفي، من خلال دورها ومكانها ومكانتها، على صعيد كيان الأسرة، وعلى صعيد إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية.

يعول على المسلمة في عالمنا المعاصر أن تبادر للرد بقوة وبصوت مسموع على كل من يهدد مملكتها، وأن تتخذ قرارها بحماية عقول وأفئدة الناشئة في أسرتها من الحملات الإعلامية المدمرة للحياة الأسرية والمسوقة لقيم الفردية والمادية؛ فقد عجز كثير من الذكور عن ذلك! وعملوا على تعميم عجزهم! ويزداد السؤال إلحاحاً.. يا ترى إعلام من هذا؟!

## تشويه صورة المرأة العربية

تتجرع المجتمعات المسلمة قصص الخيانة والغدر «المتأنق» بلغتنا العظيمة، وعبر سلاح من أشد وأمكر الأسلحة المعاصرة فتكاً وهو «التلفزيون» الذي أسىء استخدامه، حتى باتت ثقافته المستوردة «الساقطة» قيماً لدى كثير من الشباب، وباتت التطورات التقنية «المهرولة» فتحاً جنسياً في أذهان كثير منهم بدليل أنماط استخدامهم لمستحدثاتها.

وسبب ذلك أن جماعة الشاب التي يتبنى قيمها ومعارفها واتجاهاتها وسلوكياتها لم تعد هي جماعته المحيطة به من الأسرة والأقارب والمجتمع الصغير الذي يعيش فيه، فقد استطاعت «الفضائيات» أن تنقل شبابنا ليعيشوا ضمن جماعات مغايرة لنا في الثقافة والفكر، من خلال تبنيها قضايا مشتركة بين فئات مختلفة من الناس - دون حسابان للدين - وهي قضايا المتعة والجنس والترفيه التي تجذب «حيوانية» الإنسان وتهمه عادةً.

زاد من تعميق هذا الاتجاه في مجتمعاتنا تزايد المتناقضات في البيئة المحيطة بالشباب؛ نتيجة اختراق هذه الثقافة بعض أفراد المجتمع وتأثيرها عليهم، حتى أصبح مصدر التناقض إما أحد الوالدين أو كلاهما أو الأصدقاء أو الزملاء، مما يثير لدى الشباب مقارنة هذه الصور الواقعية في حياتهم مع الصور التي تقدمها الفضائيات. وهو ما يسمى «التعلم بالملاحظة». وخلاصة ذلك كله أن «الفضائيات» توفر كماً هائلاً من المعرفة الجنسية للشباب

تدعمها شبكة الإنترنت وغيرها، ووجود نماذج «مجاهرة» بين الأقران والزملاء، يبقى بعدها شبابنا في حالة من الضغوط والاستبطان النفسي الذي يجعلهم من توفرت لديه المعرفة الكافية في حالة من ترقب الفرصة «الهدف» ليحاكي تخيلاته ويتبنى الفكرة «الملحة»، خاصة وأن تقدير الأمور ووزنها ليست من سمات هذه المرحلة العمرية حتى بدون الضغوط الخارجية.

هذه المقدمة أوردتها لنعرف جميعاً كيف يمكن أن تؤثر هذه «الفضائيات» إذا ما تم التركيز فيها على قيمة معينة أما محور الموضوع ولبه فهو الحديث عن القيمة الأبرز في «الفضائيات» - إلا ما رحم ربي - وهي: التركيز على أن جمال المرأة وقيمتها تكمن في جسدها، وبقدر ما تمتلكه من الجمال الجسدي الملفت للأنظار تكون مكانتها وقدرها. وفي المقابل فإن سعادة الرجل مرهونة بمدى ما يحققه من هذه المكاسب المتاحة أمام المتنافسين. وهذه الفكرة «الخبثية» تُسوّق عبر وسائل وبرامج وأساليب متعددة لخطف شبابنا، وما تحول حجاب بعض المسلمات إلى زينة في ذاته إلا نتيجة طبيعية لما تسوقه هذه الفضائيات من أفكار في هذا الجانب.

العجيب أننا نسمع من أعداء الفضيلة والعفة - القائمين على هذه القنوات وأوليائهم - تهماً وافتراءات هدفها في المقام الأول تشويه صورة دعاة الفضيلة والشرف «خصوصهم»، منها: أن «الإسلاميين» ينطلقون في تعاملاتهم مع قضايا المرأة من نظرة شهوانية للمرأة، وهذا أسلوب من أساليبهم في إشاعة الفاحشة في

المجتمعات المسلمة لإقصاء الغيورين والتفرد بساحة التخطيط والتنظير لمستقبل الأمة. و لا عجب؛ فالمولى سبحانه وتعالى يقول: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (الجاثية: ٢٣).

وحتى لا يكون حديثي - مثل حديثهم - قائماً على الهوى والأقوال التي لا تستند إلى دليل، فهذه أدلة تدين الإعلام العربي في كيفية تصويره المرأة من خلال عدة دراسات علمية، أترك القارئ الكريم مع خلاصة نتائجها، مع العلم أن هذه الفضائيات الآن قد ازداد عددها وإسفافها عن تلك الأوقات التي أجريت فيها هذه الدراسات:

**الأولى:** دراسة عن صورة المرأة في الفيلم المصري (منى الحديدي، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٧م). حيث توصلت إلى نتائج من أبرزها: تقديم المرأة بصورة جنسية في أغلب الأفلام المصرية، وفي أدوار غير لائقة تؤدي فيها دور العاهرة أو عضوة في عصابة.

**الثانية:** دراسة عن صورة المرأة في الصحف والمجلات العربية (عواطف عبد الرحمن، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨١م، ص ٢٩-٨٦) وكان من أبرز نتائجها أن الصحف والمجلات تميز المرأة الجميلة ويتم التركيز على الجوانب الأنثوية فيها على حساب الصور الأخرى، مع تجاهل كامل لقضايا نساء الأرياف والمناطق الأخرى.



الثالثة: دراسة عن صورة المرأة في الإعلان التلفزيوني (عصام الدين أحمد فرج، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٦م) بينت هذه الدراسة التي درست حوالي ٣٥٦ إعلاناً أن هذه الإعلانات تركز على الدور الأنثوي للمرأة حيث تم استخدام صوت المرأة وصورتها فيما نسبته ٨٤,٣٪ من الإعلانات من قبيل الإثارة ومخاطبة الغريزة الجنسية، واستخدمت المرأة «كوتر إعلاني» في صورة تحط من قيمتها وكرامتها.

الرابعة: دراسة لأخلاقيات الإعلان التلفزيوني (عدلي السيد محمد، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٨م) حيث كشفت الدراسة عن اتجاه الإعلانات التلفزيونية إلى استخدام المرأة بشكل غير لائق بهدف الإثارة الجنسية بوصفها أداة جذب إعلامي للإعلانات، بالإضافة إلى أن الدراسة رصدت تصوير المرأة ببعض القيم السلبية كالشراهة والتبذير والعنف والعدوانية والتفاخر.

الخامسة: دراسة لصورة المرأة في الإعلام العربي (أديب خضور، دمشق، ١٩٩٧م) وقد خلص الباحث بعد عرضه صورة المرأة في الإعلام العربي (عينة من المرئي والمسموع ومن المطبوع) إلى أن أبرز ملامح صورة المرأة التي عكسها الإعلام العربي هي الجوانب الأنثوية، الجميلة، المغرية. وأكدت الدراسة أن صورة المرأة في الإعلام العربي مشوهة، وأن هناك قدراً كبيراً من عدم التناسب

بين ملامح هذه الصورة وبين الصورة الحقيقية والفعلية للمرأة العربية المسلمة.

السادسة: دراسة عن تأثير القيم التي تعكسها الإعلانات التلفزيونية (نجوى الجزار، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ١٩٩٨م) وقد أكدت على تعمد الرسالة الإعلانية تشويه صورة المرأة والنظر إليها على أنها أداة جذب إعلاني حيث إن أكثر من ٥٤٪ من الإعلانات كانت الشخصيات المحورية فيها نساء، مع الاتجاه الواضح للتركيز على الإثارة الجنسية من خلال دور المرأة في الإعلان.

السابعة: صورة المرأة المصرية في الأفلام السينمائية (محمود يوسف، مجلة كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م)، أكدت الدراسة على أن الأفلام السينمائية رسمت صورة سلبية للمرأة المصرية، كان أبرز ملامح هذه الصورة التبرج والسفور وإظهار العورات بطريقة مبالغ فيها، فغالبيت الأفلام - كما ترى الدراسة - مليئة بمشاهد العري والزينة وتجسيد العورات وكثيراً ما أظهرت المرأة شبه عارية، ولعل هذا يؤكد اتجاه الأفلام لاستخدام المرأة كونها مصدراً للإثارة الجنسية.

وأشارت الدراسة إلى أن هذه الأفلام أظهرت للمرأة ثمار الحرية (المزعومة) المطلوبة لها؛ من خلال حريتها في الكسب الحرام، وركزت على تزيين الفاحشة وتجميل السقوط الأخلاقي، كما أظهرتها شاربة للخمر ومرتادة لأماكن السكر، بدعوى الحرية والتحضر.

وبعيداً عن مناقشة تلك الصورة التي تكشف المسافة بين الصورة الذهنية التي رسمها الإعلام لعلاقة الجنسين ببعضهما، والصورة التي رسمها نبينا محمد ﷺ لذات العلاقة «أترضاه لأمك؟»؛ فإن مما يستوقف المتابع تهميشنا المتعمد لكل الأساليب والوسائل والآليات الوقائية من هذا «الجدام»، والتي تبدأ من العناية بالجوانب المعرفية والهداية الفكرية، ثم تمتد إلى السلوك، أو بمعنى مباشر: تفعيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة مؤسساته الأهلية التطوعية. ويزداد السؤال إلحاحاً: يا ترى إعلام من هذا؟

## إعلام موجه من الداخل!

عرف العالم الحديث الإذاعات الموجهة إبان الاستعمار (الاستخراب بالمفهوم الصحيح)، حيث كانت الدول المستعمرة تهدف إلى ترسيخ الاستعمار من خلال تسويق ثقافتها بين الشعوب المُستعمرة، ورغم انتهاء الاستعمار فإن معظم تلك الإذاعات لا تزال موجهة إلى تلك الشعوب وذلك كونها جزء من العلاقات العامة في السياسة، لكنها أخذت أسلوباً أكثر ذكاءً حين اعتمدت الأساليب غير المباشرة في وسائلها الإعلامية الموجهة للتغريب بتلك الشعوب المسلمة في الغالب.

والولايات المتحدة الأمريكية - المُستخرب الجديد - التي توجهت بقواتها العسكرية إلى بلاد المسلمين لتحارب الإسلام وأهله لم تغفل هذا الجانب، فقبل أن تقدم على هذا الحمق والجريمة كانت قد ضمنت جانب الإعلام الموجه أو ما يسمى بالإعلام الخارجي بوصفه جزءاً من الحرب الاستخباراتية كما اقترح (هنتجتون) صاحب نظرية (تصادم الحضارات).

الإعلام العربي الرسمي وغير الرسمي - إلا قليلاً - يمثل إعلاماً أمريكياً موجهاً إلى الشعوب العربية، وهذا الكلام لا يقال اعتباطاً أو جزافاً وإنما يشهد بذلك واقع هذا الإعلام الذي لا يمثل طموح وهموم أبناء هذه الأمة، ولا يعبر عن ثقافتنا وهويتنا.

وحتى يكون القول مدعوماً بالبرهان؛ فإن المختصين الأكاديميين والمهنيين في الإعلام يعلمون أن ما تقدمه هذه

الوسائل فيما يتعلق بالأحداث القائمة الآن في بلاد المسلمين يغلب عليه طابع التغطيات الإخبارية المفصولة عن السياق العام للأحداث، وهي بذلك تؤدي عملها الأساسي - الإخبار - الذي إن تخلفت فيه رُفضت وفقدت ثقة الجماهير، لكنها تمارس عبر هذه التغطيات المبتورة أيضاً العديد من الأساليب التي تفقد الحدث هيئته وأهميته؛ بدءاً بالمصطلحات المستخدمة وانتهاءً بتلك الوجوه الملونة التي أعدت لتمتص الحماس والغضب! على طريقة العلاج النفسي في المجتمعات الغربية، فيحصل بذلك التشويش وانعدام الترابط لدى الجمهور.

والمشكل لا يقف عند هذا فحسب بل تكون بذلك قد أهملت الجانب الأهم في العمل الإعلامي وهو جانب المعالجة الإعلامية للأحداث من خلال المواد التفسيرية والتحليلية ومواد الرأي التي يفترض أن تقدمها هذه الوسائل للأحداث الجارية؛ لدعم قضايا الأمة، واستلهام الدروس والعبر، والبحث عن أسباب الخلل والقصور، ووصف العلاج والحلول، واستنفار الأمة بكامل طاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمساندة هذه القضايا والوقوف صفاً واحداً في وجه العدوان؛ فتنفصل هذه الأحداث عن سياقاتها الزمنية والموضوعية وتبتريها عن أبعادها وعلاقاتها المختلفة.

إن تفريط هذا الإعلام في جانب معالجة الأحداث في سياقاتها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر البراهين على عدم مسؤوليته تجاه الأمة، والعمل على تحقيق الأهداف الأولية للحرب على الإسلام بتجزئته الأمة حتى يسهل اتهامها.

## تحدى الإعلام

أليست دماء المسلمين تراق ظلماً وجوراً؟ أين توظيف هذه الدماء لكسب قضية من قضايانا المتعددة؟ أين الإعلام الذي يستطيع أن يقدم للعالم حقائق هذه الدول الإرهابية الظالمة؟ أين الإعلام الذي يبادر إلى استغلال كل إمكانياته وطاقاته لإيصال وجهة نظرنا إلى العقلاء؟ والأهم من ذلك أين الإعلام الذي يوحد الأمة تجاه قضاياها ومصالحها المشتركة ويكشف عوار الإعلام الخارجي الأمريكي؟

نعم؛ إن غالب وسائل إعلامنا العربي لا ينتظر منها أن تقوم بهذه المهام الحقيقية للإعلام فهي تؤدي مهمة محددة ومدروسة مستهدفة قطاعاً كبيراً من الأمة ممن ركن إلى الدنيا ولم يستطع إخراج نفسه من دائرة الهوى، أما الفئة التي لا يصل إليها هذا الإعلام ولا تتأثر به فتلك يستخدم معها السلاح والقوة والبطش، وتبقى الفئة المتأمركة فلها فتاة (الهرة!) مستنقعاً تحتسي منه الذلة والخيانة.

## تهديد الأمن

نجاح أي مجتمع تجاه أي مشكلة أمنية تواجهه مرتبط بالمستوى المعرفي عنها، ومدى قدرة المجتمع على الاتفاق والتوحد في مواقفه من المتغيرات التي تؤثر فيها. وعجز المجتمع أحياناً عن مواجهة بعض المستجدات الأمنية لا يكون نتاج قصور معرفي بالظواهر والمتغيرات المستجدة، إنما قد ينجم عن عدم الاتفاق حول طبيعة المتغيرات المؤثرة في المشكلة. ومعلوم أنه كلما تزايدت المتغيرات التي تتباين حولها الرؤى ووجهات النظر في مجتمع من المجتمعات كان ذلك سبباً من أسباب الاضطراب «الفكري» خاصة إذا كان الاختلاف في المواقف متباين أيضاً مع المبادئ والأصول الفكرية للمجتمع، كما هي الحال في مجتمعنا بالنسبة لمتغير أمني خطير كالانفتاح الفضائي مثلاً في قنواته العربية.

أسلوبنا ومستوانا في التعامل مع هذا المتغير العصري - الانفتاح الفضائي - لا يتناسب مع ما نملكه من أدبيات الأمن «الفكري» والذي لا تملكه أمة من الأمم. يقيننا - وهو مخزون علمي ونظري - لا يتفوق في كنهه فقط، بل إنه مميز في كنهه، بنقاء منبعه - الإسلام - وتنوع مجالاته وتكامل مكوناته. والمحك الحقيقي يكمن في مدى قدرتنا على تحويل هذه الجهود النظرية - المعرفة - إلى تطبيقات وممارسات عملية على أرض الواقع، مع الاستمرار في شحذ الفكر لتنظيرات جديدة.

هذا المتغير الأمني - الانفتاح الفضائي - كان ولا زال سبباً

في اضطرابات فكرية متعددة في مجتمعاتنا الإسلامية، إذ إن موقف المجتمعات بمؤسساتها العلمية والتربوية مُدان بالاسترخاء الفكري في مقاومة هذا العدوان، وباستثناء الجهود الشرعية التي حاولت تحصين بعض المجتمعات أمام ما يُسوق من الرذائل، والمفاهيم الممجوجة التي تستهدف المجتمعات المحافظة - في مقدمتها المجتمع السعودي الذي تُرسم غالب الخرائط البرامجي تبعاً لتوقيته الزمني - فإن الجهود العلمية الإعلامية والاجتماعية لا تكاد تذكر إلا بعض الاجتهادات «الفردية» محدودة التأثير.

المتأمل في - بعض - جزئيات هذا الإعلام يتجلى له تناقضها مع كليات الدين ومناهضته، ومع ذلك لم يجد هذا «المضمون» الذي يقدم - للمسلمين - حقه من العناية والاهتمام من دارسي الإعلام والاجتماع، وهو ما وُجد حالة من العراك الفكري «القائم» بين من يريد أن يثبت الواقع ويؤكد به وبين من يستهدف تغييره وتزويره. نتج عن هذا العراك استنزاف القوى الدعوية «الشرعية» في تصحيح المفاهيم وإشغالها عن النهوض بالواقع وإصلاح مشكلاته.

ولمن ينشد الأمن الشامل لمجتمعات المسلمين أن يتساءل: ما موقف الذين يدركون قدرة الإعلام على تحويل السلوكيات السيئة إلى قيم؟ وما موقف من يدرك أن هذه المواد المقبوضة للأخلاق والقيم أعمال مخططة وهادفة تسعى إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الجمهور لتمرير فكرة وترويج قيمة وكسب معلى دون احترام لأبسط أبجديات الدين والحياء والفضيلة؟ وأين دعم المؤسسات العلمية الرسمية والأهلية لتمويل الدراسات الإعلامية،



وتحديداً دراسات التأثير على المجتمع وسبل مواجهة الإمبريالية الثقافية والإعلامية؟

إذا كان أول المستسلمين في هذه الحرب «الفكرية» هم بعض المختصين في شؤون الاجتماع والإعلام، فكيف يواجه المجتمع - بمؤسساته - الدمار «الخلقي» الذي يهدد الأجيال الناشئة التي ألفتها، وأصبحت مهددة العزائم، راكدة عن العمل، غارقة في العبث والضياع.

إننا بحاجة إلى ثورة علمية تنظيرية لمواجهة واقع الإعلام الفضائي، تقوم على دراسات ومؤتمرات وندوات موسعة للوصول إلى الطرق المثلى لتحسين مجتمعنا من الأدخنة «المؤكسدة» في فضاءنا الذي يملكه غيرنا، في ضوء المتطلبات الشرعية والحاجات الاجتماعية، دون حساب للرغبات الشخصية المشوهة، مع الاستفادة من التجارب البشرية «الناجحة» إذا لم نستطع تربية الإعلاميين، كمشروع «التربية الإعلامية» الذي تبنته عدد من الدول الأوروبية لتربية أبنائها على كيفية التعامل مع وسائل الإعلام حماية لمجتمعاتهم من هدر الطاقات والنزوع إلى الجوانب «الحيوانية» الشهوانية.

المجتمعات اليوم بحاجة إلى اتخاذ خطوات هادفة ومنظمة من قبل المؤسسات الاجتماعية تعمل على حماية ذاتنا ووعينا وسلوكياتنا، وتبني موقفاً صريحاً وواضحاً مما يجري في فضاءنا «المخنوق»، يساهم فيها المختصون في الإعلام في تطوير إطار يضم البدائل التطبيقية والتوجهات البحثية لمواجهة العدد

## تأديرة الإعلام

المتنامى من هذه القنوات، والمصلحون والمربون بتعليم أبنائنا ما يعينهم على التماسك والثبات أمام هذا الهدم المتعمد لهويتنا وكياننا، ورجال الفكر والثقافة بنقد ما تنتجه وسائل الإعلام من مضامين فكرية طبقاً لمعاييرنا الدينية والاجتماعية والجمالية. وعلى المجتمع بأكمله إيجاد هيئات مهتمة بمراقبة هذا «العبث» الإعلامي وإصدار الأحكام الأخلاقية حياله، وتنسيق الجهود الكفيلة بالانتصار على الإرهاب «الناعم».

موقفنا الموحد سيعالج هشاشة الضوابط القيمية - لدى بعض الجهات - ويفضح المتضادات التي تُجمع في دهاء ومكر، ويبين المفاهيم المضللة، وينفي التفسير المادي للحياة، ويكشف عن البدائل والطرق العلمية المدروسة لمواجهة هذا الإرهاب «المنسي». فهل نستدعيه من قائمة النسيان؟ ونرى أيهما أقوى نحن - المجتمع - أم الوجه الآخر للمتربصين بنا؟ ويبقى السؤال: يا ترى إعلام من هذا الذي يرهبنا بنعومتة؟!

## ترويض الرأي العام العربي

أيقنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الميلادي الماضي أنها أصبحت القوة - البشرية - الأكبر في العالم، وأن الوقت قد حان لبسط الهيمنة الكلية على العالم قبل بروز القوى الصاعدة كالاتحاد الأوروبي والصين، مستمدة ذلك من بعض النظريات المرتجلة كنظرية «نهاية التاريخ» التي لا تحمل من «الحقائق الراسخة» إلا صورة «قصور العقل» غير المهتدي. وشهد العالم منذ بداية القرن الجديد عدداً من السقطات المريعة للحكومة الأمريكية، التي أطلقت العنان لقوتها «متعددة الوجوه» لتتسبب العديد من الاتفاقات الدولية في عدد من المجالات (البيئية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والسياسية)، ولتبدأ في تشكيل المناطق الاستراتيجية في العالم حسب رؤيتها ومصالحها القومية.

لقد أفرز ذلك التسلط والاستكبار رأياً عالمياً معادياً ومتحدياً للحكومة الأمريكية. هذا الرأي العام العالمي الموحد ضد إدارة بوش الابن، هو القوة العظمى - البشرية - الجديدة، كما يشير إلى ذلك كتاب (الهيمنة أم البقاء) للكاتب الأمريكي (نعوم تشومسكي)، بحسب رصده للصحافة واستطلاعات الرأي العام العالمية، التي أفادت أن التظاهرات الحاشدة التي عمت أرجاء العالم اعتراضاً على سياسات الحكومة الأمريكية في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م كانت بمثابة إعلان عولمة مشاعر العداء للولايات المتحدة الأمريكية،

وميلاد قوة عظمى معادية لها ولحلفائها.

إن هذه القوة الجديدة خارجة عن السيطرة الأمريكية، ومتجاوزة حدود المحلية، وكل الوسائل والأساليب التي ابتكروها لترويض الوحش - رأي الشعب - منذ عهد الرئيس وودرو ويلسون وإلى نهاية القرن الميلادي الماضي حينما وصلت سياسة «صناعة القبول» ذروتها وقمة نضوجها.

اليوم أصبح الوحش عالمياً يكتسب قوته من تنوع الأجناس والألوان البشرية والأيدولوجيات التي تقف خلفه حتى من داخل المجتمع الأمريكي نفسه، ويستمد جزءاً من قوته من توافقه مع الأصول الرئيسة للدستور الأمريكي، فيما يتعلق بحقوق الإنسان - النظرية - في الرؤية الليبرالية، والديمقراطية.

إن الرأي العام العالمي ليس كما صور «وليمان» للأمريكان: «ضجيج وعجيج القطيع المنذهل»، بل إن الأمر أكبر من ذلك. فقطيع اليوم أصبح مشاركاً وفاعلاً، وظيفته إسقاط الرموز الداعمة للإدارة الأمريكية، وأول إنجازات هذه القوة الجديدة أنها أنهت زمن خضوع الأنظمة السياسية الطوعي للولايات المتحدة الأمريكية، وصار الخضوع تحت وطأة القوة فقط، وهُدمت فكرة أن «هناك نظاماً عالمياً يرغب الجميع على دخوله والاندماج فيه».

كما رفضت كثير من الشعوب وكلاء الثقافة الغربية الذين زجت بهم أجهزة المخابرات في مواقع الصدارة ومنابر الثقافات المحلية، أو شكلت - في أقل الأحوال - وعياً بهم وبخططهم. وتأكد للعالم أنه بالإمكان الاستغناء عن التجارة الدولية، والاستعاضة

عنها بالتبادل الإقليمي، بعد أن جرب الناس مقاطعة المنتجات الأمريكية وضرب خطط «رسملة العالم» في مفصل رئيس. انتهى زمن «صناعة القبول» وتقهقرت الولايات المتحدة الأمريكية عشرات السنين، وعادت إلى العمل على تحسين صورتها من خلال خطط واستراتيجيات طويلة المدى لتطوير رؤية إيجابية حيال مشروعها العالمي «فرض الديمقراطية»، وعزل المسلمين، وتعزيز القيم العامة المشتركة بين الثقافات المختلفة. وهي استراتيجية تعتمد بالدرجة الأولى على هدم المعايير التي تُرفض في ضوءها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، حتى وإن كانت بالنسبة للآخرين جزءاً من دين أو مقدس، كما هي حال المعايير التي تتبعها الشعوب المسلمة في محاكمة ومواجهة الطغيان الأمريكي.

إن الغائب الأبرز عن هذا التغير العالمي - في موازين القوى - هو الإعلام العربي الذي لا يزال راکعاً تحت وطأة القوة «القديمة» التي يبجلها ويستر عوارها. فكثير مما يدور اليوم في بعض الصحف والفضائيات العربية يؤكد أنها تعمل بوصفها وحدة رد سريع لمراقبة المجتمعات العربية الكارهة لأمريكا للرد بشكل قوي على خطابات الكراهية ضد الولايات المتحدة الأميركية. وهو ما يُعبر عنه في استراتيجية تحسين الصورة الأمريكية بـ«نشر فرق رد سريع إقليمية» على غرار فرق الشرطة في المدن الأمريكية التي يتم استدعاؤها لمعالجة الأزمات الخطيرة.

كان من المفترض أن يعمل الإعلام العربي على إيقاظ «الوحش

العربي» خاصة القنوات الفضائية، كما قاد التلفزيون «أولى ثورات التلفزيون» ١٩٨٩م في الدول الشيوعية عندما كانت المظاهرات تُشاهد في إحدى الدول فتخرج الجموع في ثورات عارمة ضد الأنظمة الشيوعية.

إن أكثر شعوب الأرض تضرراً من الولايات المتحدة الأمريكية هي الشعوب العربية والإسلامية، ولن يعدم الإعلام العربي - لو أراد - المضامين والأدلة والبراهين التي تكشف حالة المشهد العالمي من التردد والتخبط والتورط والتواطؤ والتيه الذي يعيشه أصحاب «العقول الإستراتيجية»، ممن ينتدبون أنفسهم لقيادة العالم والسيطرة عليه، ويدعون امتلاك الحلول لإنقاذ البشر وإصلاح الأمم!

يمكن للمراقب لواقع الإعلام العربي أن يلحظ أنه ينفذ قدراً كبيراً من الاستراتيجية الأمريكية. وما يبرر مشروعية البحث عن البصمة الأمريكية في مضامين الإعلام العربي ذلك الاكتساح (الملفت) - الذي تفرضه هذه الوسائل - لصورة الولايات المتحدة النمطية بتجلياتها وأشكالها المختلفة في حياتنا اليومية. إنها تعمل لتكون صورة «المهيبة، القوية» جزءاً من الثقافات السائدة في مجتمعاتنا؛ لتطبيع البعد الرمزي والثقافي والأيديولوجي لهذه الصورة.

لن يستطيع الإعلام العربي إقناعنا بأن هدف الأمريكان احترامنا وتحقيق تقدمنا، فالشعوب العربية هي أكثر من يدرك أن ذلك لفرض الهيمنة والاحتلال. وهنا حقيقة يجب أن يفهمها

القائمون على إعلامنا العربي وهي أن المسلمين ليسوا كغيرهم، فنحن قادرون في ضوء الحقائق الربانية التي نمتلكها على إدراك أبعاد هذه الحياة، وموقنون أن ما يحدث - اليوم - نهاية حتمية للإرادة البشرية حينما تصادم سنن الله الكونية، وندرك أن الإدارة الأمريكية تعمل - بأمر الله وسننه- على هدم الكثير مما كان يُتصور أنه مكاسب تحققت على صعيد حقوق الإنسان والتنظيم الديمقراطي، وندرك أنها تُزعزع الحضارة الغربية - غير المهتدية- من جذورها.

لقد كشفت الأيام عجز السيطرة على مقاليد المستقبل، رغم ما يبذله «عشاق الهيمنة» للوصول إلى فهم عقلاني لأنفسهم وللعالم من حولهم ليشكلوا التاريخ وفق أغراضهم الخاصة، وهذا كله آية من آيات الله التي يجب أن تكون منطلقاً للمسلمين في تقديم مقاربات فكرية للحياة العملية المستقبلية، فهم أجدر الناس بذلك؛ لما يملكونه من الحقائق التاريخية والغيبية، ولما يؤمنون به من مفاهيم وقيم ربانية، تؤسس لحياة التقدم الحقيقي والاستقرار والنظام الضروريين للحياة البشرية، وما لم يقدم المسلمون ذلك فإنه لا يمكن السيطرة على هذا «العالم الجامع».

فهل يبادر «المخلصون لأمريكا» بتقديم هذه الحقائق لها إن كانوا صادقين في مشاعرهم لترعوي؟ وإن كان غير ذلك فهل يستثمرون حالة اضطرابها؛ لإيقاظ «الوحش العربي» ليشترك الوحوش الأخرى في الإطاحة بالفريسة المترنحة؟ ولكن، إعلام من هذا الذي نستجديه ليشعر بنا؟!

## ترويج الهيمنة الأمريكية

من الواضح أن التسويق بمفهومه (المادي) الشامل يتوسع بشكل مستمر ليشمل الجوانب كافة التي تهدف إلى التأثير في السلوك الإنساني بطريقة عامة أو فردية، أي: مناحي الحياة كافة. وهذا التوسع ناتج عن جهود الهيمنة في العالم المادي، وحالات التبعية في الدول النامية، بالإضافة إلى أن التسويق أصبح وظيفة شائعة التطبيق في مختلف المنظمات والنشاطات دون حسابٍ لأهدافها ونوعية منتجاتها.

لقد أضيف إلى التسويق في النصف الثاني من القرن الميلادي الماضي تطور مادي كبير في جانبه الفكري؛ عندما تحولت المدرسة التسويقية من توجيهها نحو استهداف الجوانب المادية في سلوك الإنسان إلى استهداف التأثير فيه من خلال الجوانب الإنسانية في سلوكه.

ورغم الادعاءات الإنسانية لتلك النظرة، إلا أن الواقع العملي - التطبيق - يؤكد أنها تستهدف التأثير في السوق - الناس - من خلال السمات والخصائص الإنسانية للإنسان، لا كما يظن بعض الباحثين أنها الاستجابة لرغبات الإنسان وتطلعاته؛ بدليل أن المنتج يسبق عمليات التسويق غالباً.

لقد أفاد بعض المنظرين للتسويق من ذلك التوجه ودعوا إلى توظيف التسويق في المجالات الاجتماعية، حتى تسوق الأفكار والقيم والوعي والخدمات الاجتماعية، وتسحب آليات التسويق



التجاري على الجوانب الاجتماعية والثقافية.

ترتب على ذلك أن واجهت المجتمعات البشرية منافسة حادة في زيادة المعروض من المنتج الثقافي الأمريكي على وجه التحديد والغربي عموماً، نتيجة لمنطق «التفكير الاستراتيجي» والاهتمام المتزايد بتتويج الفكر الرأسمالي عالمياً، حيث وظفت التقنية والأساليب العلمية لرفع مستوى الطلب على منتجهم الثقافي، وفتحت الأسواق الثقافية المغلقة أمامه، واستنزفت الجهود المنافسة والمقاومة من خلال الاستقطاب والإنهاك والتدمير المعنوي، وبدأ العمل على إنتاج القيم عبر الوكلاء المعتمدين في داخل البيئات المقاومة.

لقد أخضعت أنشطة المجتمع الأمريكي كافة لتحقيق ذلك، وتضافرت الجهود الأكاديمية مع الميدانية «العملية» لدعم مسيرة الهيمنة الثقافية، وتقدموا في هذا الميدان حتى تحولت أهدافهم المادية إلى فائض يتم تحقيقه على هامش عمليات التسويق التي أخذت أبعاداً عميقة نحو القيم، وتجاوزت مكاسبهم عودة الأرباح المادية إلى عودة النداءات والاستغاثات التي تطلب الحياة الأمريكية وتتوسل الأمريكي أن يفرضوا قيمهم على العالم بأكمله!

ولمكانة السينما وأهميتها - كونها إحدى أهم الصناعات «التصديرية» للولايات المتحدة الأمريكية - فإنها تؤدي مهمتين أساسيتين، إذ تقوم بتسويق القيم والثقافة الأمريكية من جهة، وتسويق منتجاتها من جهة ثانية. وعلى الرغم من تقدم العمر بها، والترهل الذي أصابها في أعقاب الإخفاقات القيمة للمجتمع

الأمريكي، إلا أن الولايات المتحدة لا زالت تصدر من إنتاجها السينمائي ما نسبته ١٠٠٪، وتحل مرتبة متقدمة في سلم الدخل القومي الأمريكي وتشغيل الأيدي العاملة.

إن الاستراتيجيات التسويقية لتسويق السينما الأمريكية تهدف إلى الرفع من مستوى أهميتها وربطها بالجوانب الترفيهية والتقدمية والإبداعية في حياة الشعوب؛ لما تتمتع به من القدرة على تمرير الرسائل التي تستهدف تشكيل الرأي العام والتأثير عليه بأبعادها وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولذلك استطاعت التفوق والانتشار إلى الدرجة التي حجت معها الصناعات المماثلة في العالم عند حدود المحلية، أو الاضطرار لمحاكاة السينما الأمريكية لتحقيق الانتشار الإقليمي، كما هي حال السينما المصرية على سبيل المثال.

إن الهدف الذي تنطوي عليه محاولات وكلاء السينما الأمريكية فتح الأسواق الثقافية لمجتمعاتها بوصفها سوقاً لها؛ يكمن في الفرضية التي ترى أن هناك علاقة طردية إيجابية بين انتشار القيم الأمريكية واستهلاك السلع والمنتجات الأمريكية، والفرضية الثانية التي ترى أن هناك علاقة طردية إيجابية بين سيطرة الشركات العالمية الكبرى على العالم وعولمته أو أمركته.

إن النظرة التسويقية التي تسوق للسينما تستهدف ما هو أكثر من البيع، فيكون البيع شيئاً فائضاً في العملية، أما الأهداف الرئيسة فهي إيجاد أنماط جديدة من الاحتياجات التي تلبي من خلال المنتجات الأمريكية الأخرى، وتقديم النموذج الأمريكي بوصفه

أفضل الحلول لمشكلات الحياة المختلفة، وتعليم الجمهور حبها. كما يعبر عن ذلك أحد رواد تسويق السينما الأمريكية بقوله: «إن نجاحنا يعني أن تعود إلينا أصداء ثقافتنا وطلب المنتج الأمريكي الذي تمثل السينما بعضاً منه».

إن خطورة السينما الأمريكية على وجه التحديد والعالمية عموماً تكمن في تحكم السينمائي في المعلومة وطريقة تقديمها للجمهور سواء في الأفلام الروائية أو التسجيلية، حيث يستطيع التدخل في صياغة تفسيرات الأحداث، وصياغة الرأي على أنه حقيقة. ويمزج الأعمال الروائية بالروى الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن السينمائي يتقمص دور المحامي الذي يهدف إلى بناء المجتمع ونقد أوضاعه وحماية مصالح الجمهور، وتصوير الحالات الثقافية المحلية - للمجتمع الأمريكي - على أنها عالمية. لقد عرف العالم مسوقي السينما على أنهم «أنصار العدالة». وكونهم وكلاء محليين تمكنوا من تحقيق مكاسب قيمية ومادية لصالح المجتمع الأمريكي، فقد ربطوا الحديث عن السينما بالاستخدام المتعمد لكلمة الإبداع والتميز؛ لحصر هذا المعنى الواسع (الإبداع) في مجالات اهتمام السينما. وصوروا للعالم أنهم يستخدمون السينما أداة من أدوات الدفاع عن الجماعات المغمورة لكثرة هذه الجماعات، وفي المقابل قدموها على أنها هتك لأستار الطبقات البرجوازية، وهو أسلوب تسويقي مزدوج يحافظ على طلب المواد السينمائية من كل الفئات.

إننا ندعو إخواننا المهتمين بالسينما وكُتّابنا وصحفيينا الذين يغفلون عن هذه النظرة أو يتغافلون أن يحترموا عقولنا ومجتمعاتنا وأن يعلموا أن إغلاق الأسواق الثقافية في وجه المنتج السينمائي الأمريكي مطلب ديني ووطني وثقافي وتجاري يقدم المصالح المعتبرة على مصالح تجار التجزئة.

إن إشغال مجتمعاتنا بالجدل حول هذه «الترهات» يضر بصورتها؛ فالأفكار التي تروج في مجتمع من المجتمعات هي صورة حقيقية للمستوى الفكري ودرجة الوعي في ذلك المجتمع، ومهمة الساحات الفكرية والثقافية ووسائل الاتصال والإعلام داخل المجتمع أن تبرز القيمة الحقيقية للمجتمع من خلال مستوى المادة المطروحة للحوار والنقاش، وأن تحمي الفئات قليلة المناعة من الخضوع للأفكار المسمومة، لا أن تروجها. ويكفي ما يُعرض من أفلام السينما الأمريكية على شاشات القنوات العربية دليلاً على تحيز هذا الإعلام تجاه الثقافة الأمريكية، وليس تجاه السينما، فيا ترى إعلام من هذا؟!

## تسويق المراهقات الفكرية

يثير النتاج الفكري لوسائل - الإعلام التي تزعم تبني العمل على التصحيح والإصلاح لحالة مجتمعاتنا الإسلامية اليوم - كثيراً من التساؤلات الملحة حول طبيعة جهودها الإصلاحية والسياق البرامجي الذي تقدم فيه أفكارها الإصلاحية، وطبيعة تعاملها مع الطرح الإسلامي الذي يجمع - غالباً - بين الأصالة والمعاصرة وملامسة الواقع.

وتفسير ذلك ما يعترف به الخطاب الإعلامي العربي من أن الخطاب «الصحوي» خطاب متفوق ليس في تأثيره العاطفي فحسب، بل حتى في تأثيره العقلي. فهو يصل ويؤثر في جميع الفئات الاجتماعية، ومتجدد وشامل لقضايا الإنسان كافة. ولذلك كان الأسلوب الأمثل للتعامل معه هو الاغتيال المعنوي لرموزه الفاعلين من خلال طرق عدة أبرزها - غير الإقصاء - استعداء السلطات الحاكمة ضده، ووصف مشاريعه الإصلاحية غير السياسية - الدعوية والتربوية - بالمشروعات السياسية، واتهامه بالتقهقر والجمود. وفي المقابل انكشف وتجلّى للناظرين التبني الإعلامي لمن يمكن أن يسموا بالمراهقين فكرياً، وحملات التسويق المخططة للزج بهم نحو الواجهة.

إن تسويق المراهقة الفكرية «العقلانية» يتطلب زوال العلماء «علماء الدين» أو على الأقل إزاحتهم كما هي ثقافة النهضة والتنوير الأوروبي، وحيث إنه من رحمة الله بعباده لم يغيب العلماء المخلصون

كان لا بد من ممارسة الاغتيال المعنوي لهم عبر التقنية الإعلامية، فهي الأكثر انتشاراً والأسهل من حيث السيطرة والتحكم، والعمل على إيجاد فجوات بين العلماء وبين المجتمع إلا بالقدر الذي يخدم أيديولوجية المُسوق أو عندما تتقاطع المصالح.

هذه الحملات التسويقية تعمل بأساليب عدة على تهيئة البيئة المناسبة لرواج «المراهقة الفكرية» من خلال تسويق بعض الأفكار المدروسة والمستقاة من تاريخ التنوير الأوروبي. فكثيراً ما نسمع الانتقاد للمجتمع الذي يلجأ بطريقة فطرية إلى الإسلام للتفكير في مجريات الأحداث في محيطه وخارجه، وتأكيد أنه - الإسلام - لا يشكل النمط الوحيد للبناء الاجتماعي في مجتمعاتنا، فهناك عدة أطياف وأفكار متصادمة معه، وأن الدين يجب أن يخضع للتحليل والتفسير، وأن كلاً يُؤخذ من قوله ويُرد إلا المصطفى ﷺ - وهذا حق أريد به باطل -، وأن من حق كل من يملك العقل أن يفكر ويجتهد لفهم نصوص الدين، وأن المعرفة الدينية ليس لها مرجعية محددة فمصادرها متاحة للجميع!

ولا تتوقف عملية تهيئة المجتمعات المسلمة لقبول المراهقة الفكرية عند هذا الحد، بل هناك عمل دؤوب على قلب المفاهيم وخطؤها، فالتفكير الإبداعي - عبر هذه الحملات - هو التفكير الحر الذي يخرج عن المألوف حتى الديني، والتخلف هو المحافظة على الخصوصيات الثقافية، والتنمية هي احتذاء النموذج الاجتماعي الغربي، والوطني هو من يجرد نفسه من الولاء للدين، إلى غير ذلك من المفاهيم المنتكسة التي تُسوق

لتخفف حدة رفض «المراهقات الفكرية» في مجتمعاتنا عالية الحساسية في هذه الجوانب.

ويستخدم المخططون لتسويق هذه المراهقات المداخل المناسبة بحسب المجال والفكرة نفسها، فتقدم أحياناً بوصفها الحل للحاجة القائمة، كمواجهة المجتمعات المسلمة للعنف المحلي، أو تقدم بصورة تؤكد بساطة الفكرة وسهولة تجريبيها، أو ببيان الفوائد التي ستعود على الفرد والمجتمع في حال تبني هذه المراهقات، ووصفها بالجددة والتطور، إلا أن أقوى أساليبهم يتمثل في المزاجية بين عدد من المداخل؛ إذا روجت بوصفها أفكاراً علاجية، ووقائية في الوقت نفسه، ثم هي أفكار تنموية بنائية.

أما مضامين هذه المراهقات الفكرية فقد اتخذت النموذج الغربي؛ فلا يطرح العداء للدين بشكل سافر مكشوف وإنما يُهاجم عبر مظلة تحليل التدين والسلوك الديني، أي: فهم الأفراد وتأويلاتهم وممارستهم وتعاملهم مع الدين. ويُلاحظ ذلك في تحليلات المراهقين فكرياً للتاريخ الإسلامي، وفي معالجة الأزمات المحلية في بلاد المسلمين التي تم توظيفها لشن حملات التشويه ضد المتدينين.

وهذا بعينه ما يعبر عنه كثير من المراهقين فكرياً في طروحاتهم ومقابلاتهم، فهذا أحدهم - يصف نفسه تنويرياً - يقول في برنامج تلفزيوني كشف المسافة بين المكتوب والمنطوق من الأفكار المستتيرة : «إن مهمتي رصد وتوصيف جهود هذا التيار -الإسلاموي الصحوي -» انتهى.

الحملات الإعلامية التي تُسوق المراهقين فكرياً تسعى للوصول إلى حالة - معينة - يكون فيها الطريق مفتوحاً لكل صاحب تصور أو صاحب مدرسة أو تحليل أو نظرية مستوردة أن يقول في الإسلام ما يشاء من خلال فهمه أو سياقه النظري الذي تنطلق منه رؤيته أو ما يزعمون أنه أدوات منهجية!

إن الهدف التسويقي عندما تتردد مصطلحات التنوير، والتجديد، والإصلاح، والعقلانية، والمحافظة الإبداعية - ضد التقليدية زعمو - أن يكون الفكر العقلاني تعبيراً عن حيوية الوعي الذي يتطلع للتطور والازدهار، وعلى العكس منه يكون الفكر الأصيل «الإسلامي» تعبيراً عن البؤس والشقاء والظلام!

المخططون والمسوقون لم يتنبهوا إلى الخلل العقلي الكبير الذي ينسف مضامينهم الفكرية وهو امتداد لخلل في منبع هذه الأفكار ورموزها، فعدهم الرجوع - بوصفه عملية - إلى الإسلام تقهقراً نحو الماضي، وغفلتهم عن رجوعهم (هم) نحو الماضي الأوروبي - الأنموذج للتنوير -، دليلٌ على سطحية التفكير وسذاجته، وهو نتيجة طبيعية للجهل بمصدر نور العقل الذي نؤمن بأنه صادر من مركز الإيمان والصلاح، وهو مدار صلاح وسائل الإدراك، بل الجسد كله.

ولم يتنبهوا إلى أنهم يكشفون المرض النفسي المزمن عند من يتلمس الهداية من خلال قوانين بشرية تحمل أشكال القصور الزمني والمكاني كافة والتحيز والجهل بطبيعة هذا المخلوق المعجزة (الإنسان)، ويتركون الوحي الإلهي الذي بين أيديهم وفهم سلف الأمة وقرونها المفضلة له.



إن المواجهة الفكرية لهذه المراهقات وإن كان الأصل ألا تستغرقنا إلا أن كشفها وتحليلها هو تحصين ومناعة لفكر المجتمعات المسلمة ونزع لثقة الناس بهذه التخططات الواهية والمنفصمة عن واقع أمتنا وتطلعاتها.

وهذا يتطلب التوسع قدر الإمكان في وسائل الاتصال بالناس، وتنويع الأساليب، والتركيز على المداخل العقلية بالدرجة الأولى، فهي اللغة التي يدعيها «التنويريون» لخطابهم وطروحاتهم. كما أن المواجهات العلنية هي أقصر الطرق لحرق رموز هذه المراهقات، خاصة إذا روعيت المواصفات العالية المطلوبة للمواجهين حتى لا تتاح الفرصة لعليم اللسان أو سليطه، فهي السلاح الوحيد للمراهقين، وليس لهم سواه.

## تزوير الثقافة

يتزايد (الصراع) النظري يوماً بعد يوم بين من يريد إحلال الفكر الغربي بوصفه ثقافة إنسانية تحل مكان المعتقدات أو (الأيديولوجيا)؛ ومن يريد أن يبرهن أن الثقافة هي المعتقد (الأيديولوجيا) مهما تلونت، أو استتصرت بالفكر السياسي والفلسفي الذي يهدف إلى فرض هيمنته على العالم.

الفريق الأول؛ فريق عالمي، يضم في عضويته مؤسسات دولية، وحكومات، وجامعات، ومراكز بحث، ووسائل إعلام، وأجهزة مخبرات، ومجموعات صغيرة محلية في البيئات المقاومة (يُسمون: مثقفين!). وهذا الفريق يستثمر الأوضاع العالمية، ويصنعها -الفوضى الخلاقة!- لإحلال مفهوم الثقافة محل المعتقد، قبل الشروع في اختزال الثقافة في الفكر الغربي وما نبت عليه.

والثقافة التي يتبناها هذا الفريق «الخليط» هي مجموعة من العناصر التي تدعي عدم الترابط (أي: عدم وجود رابط كبير يجمع عناصرها ويؤلف بينها) رغم تحيزها المادي الظاهر، وتأليها للعقل، وتشبثها باللذة العاجلة، واستبعادها كل حقيقة لم تخضع للتجربة. وعناصرها تتمثل في: الديمقراطية، التربية على ثقافة حقوق الإنسان، الحقوق الثقافية للشعوب، حرية الأديان، (احترام الأديان «المحرّفة»)، المساواة بين الجنسين، العولمة الثقافية، الشفافية، «تحرر التعبير»، الحوار بين الثقافات، التقارب الثقافي، والتسامح الديني.

أما الفريق الثاني فيتمثل في فرق محلية - في المجتمعات البشرية - تستهدف الوقوف في وجه العدوان على معتقداتها. والذي يهمننا هنا هو المجتمع الإسلامي الذي يحمل مهمة أسلمة العالم، فالمقصود إذن هم مجموعة العلماء و(المفكرين: كل من يفكر منطلقاً من الرؤية الإسلامية بغض النظر عن حجم وجودة الإنتاج؛ ليشمل الواعين من عامة الناس) والدعاة، الذين يبينون للناس الرابط الكبير الذي يجمع ويؤلف بين العناصر المكونة لثقافتنا - ابتداءً من حركة الإنسان وفعله، مروراً بنشاطه العقلي، وانتهاءً بالقيم التي تمثل رأس الهرم - ومصدرها الدين؛ لتحقيق العبودية بمفهومها الشامل.

إن ما يسمى بـ«الثقافة الإنسانية» يشير إلى ما يمكن تسميته بالمعتقد الغربي وهو: (أن حركة الإنسان وسلوكه هو المكون لعناصر عديدة يصعب جمعها والربط بينها، وأنه بحركته ينتج القيم والأنظمة، ويمتلك الوعي، وسيطر على الواقع!) وهذا ناتج عن رؤيتهم القائمة على الظن وليس على (اليقين: الحقائق الربانية).

ومما عمق الاتجاه نحو هذا المفهوم المتكرر للخالق - سبحانه وتعالى - أن غالب الكتابات التاريخية عن الثقافة - على اختلاف لغاتها ومعتقداتها - تُعيد الفضل في تأطير الثقافة وتحديد معالمها الرئيسية إلى أدباء «النزعة الإنسانية» ومفكرها في عصر النهضة الأوروبية (منتصف القرن السادس عشر الميلادي) وتُنظر إلى تلك المرحلة بوصفها أمانة على أن «الوعي البشري» أصبح قادراً على

إدراك أن «زراعة العقول» وتعهدها لا تقل أهمية عن «زراعة الحقول»! إنه «المعتقد» و«الفكر» الذي يحكم مسارات تلك الكتابات والمفاهيم، ولذا فمن حق البشرية المتعطشة لفهم واقعها أن تتسأل:

لماذا هذا التجاهل - الصارخ - لآخر الأديان، وخاتم الرسائل السماوية، عند الحديث عن الثقافة وامتلاك الوعي في دراسات الجنس البشري (الأنثروبولوجيا) وغيرها من العلوم الإنسانية؟ لماذا يُغض النظر عن أكبر «وعي علمي» امتلكته البشرية (القرآن الكريم)، وأكبر وأضخم «ممارسة عملية للعلم» (السنة النبوية)؟ إنه ببساطه المعتقد الكفري والنفائي: الذي يحول الإنسان إلى وسيلة لإنتاج المادة واستهلاكها (فتكون الأصل والغاية، ويفصل الإيمان عن العلم، ويؤجج العداء بين الروح والجسد، ويفرض فعل الإنسان لتجسيد القيم الربانية، ويدعو إلى ترك الواقع يفرض معنى الحقيقة على البشر من خلال «التجربة العلمية» فقط، ويعلن ليل نهار أن الدين يجب أن يحفظ في المسجد عن (دنس) السياسة و(رجس) السياسيين!

إن الصراع القائم في المجتمعات الإسلامية (الآن) مع «فرق طمس المعتقد باسم الثقافة» يجب أن يقوم على أساس فهم هذه («الفرق» التي ترهب الدين والعقل والعرض)، فهي تستهدف الهجوم على الرابط الكبير المتين (العبودية بمفهومها الشامل) الذي يربط ويجمع ويؤلف بين العناصر المكونة لحياتنا (تصوراتنا عن الحياة والكون والإنسان، سلوكياتنا، رموزنا، عاداتنا الاجتماعية، فنوننا

وآدابنا، مواقفنا السياسية، مؤسساتنا، مهارتنا، استخداماتنا للتقنية، وموضوعات واقعنا المادي) للوصول إلى الغاية الشيطانية (تأليه المحسوس والانغماس في اللذة العاجلة).

إن التحولات الدلالية التي تضاف يوماً بعد يوم إلى مفهوم الثقافة في مجتمعاتنا الإسلامية تتجه لربطه بقضية الديمقراطية، والتعددية الدينية، وبحقوق الإنسان وَفْق الرؤية الغربية. وهذا بدوره يهدف إلى جعل استراتيجياتنا الثقافية تمتثل لما يمليه التحرر (الإباحية) والتقدم المادي (الاستهلاكي) والتنمية المستدامة (تحويل الإنسان إلى آلة إنتاج!) والانخراط في الحداثة (محاكاة الشيطان).

ومن هنا فإن المواجهة تتطلب إحياء السنة النبوية - تطبيقاً - بكل تفاصيلها الدقيقة (القولية والفعلية)؛ لضمان إبعاد المعركة عن الأصول والثواب (الإطار العام للثقافة)؛ فهي السياج المنيع الذي تحمى به ثوابت الدين وأصوله، وهي الرابط بين حركة المسلم في الحياة وأعلى وأعز ما يطمح إليه عقلاء البشرية (إرضاء الخالق)، وهي العقبة الكؤود أمام «الأقزام» عندما يفرقون في أمواج التفاصيل - الكثيرة - المتماسكة المكونة للإطار المتين.

فإلى أي الفريقين يمكن أن تحسب غالب وسائل الإعلام الناطقة بالعربية؟ وماذا قُدم على صعيد توحيد مواد الوسيلة الواحدة - فضلاً عن جميع وسائل الإعلام العربي - لتنضوي تحت الرابط الكبير الذي يجمع ويؤلف بين العناصر المكونة لثقافتنا (تحقيق العبودية بمفهومها الشامل)؟ وإذا لم يفعل فإعلام من هذا؟!

## قهر المجتمعات المحافظة

عندما تكون الكتابة والإعلام لعبة فكرية يفقد المجتمع من خلالها جزءاً من قدراته المعرفية والأدبية، ويُزيف إطار الوعي ومدار الممارسة الثقافية التي يعايشها الإنسان في واقعه الاجتماعي، وتختلط المشكلات الصغيرة والإشكاليات الكبيرة، ويخسر المجتمع التسمية الدقيقة للمعطيات والظواهر والعلاقات التي تؤثر فيه ويتفاعل معها.. هنا تصبح الكتابة أداة من أدوات القهر الاجتماعي، وتجبر فاعليتها لتزوير الواقع وتزييف الوعي بطبيعته، وتستخدمها الأقلية لتصوير ما ترى أنه (أغلبية)، دون وعي بالقيم التي تصادمها وفداحة تعميمها بهلاك المجتمع بأكمله.

إن الجهود التي تستهدف المجتمعات المسلمة لا تكفي لتغريب وتفتيت المجتمعات التي يزداد تأصلها وتجذُّرها في الإسلام، مما تطلب توسعاً في وسائل الهدم عبر الفن والأدب والإعلام بكل الوسائل الحديثة والتقليدية.

كثير مما يكتب لنا اليوم يمثل مجالاً لدراسة صور رقٍّ واستعباد الهوى والشهوات التي يقبع تحتها كثير من الكُتّاب ظناً منهم أنهم يمارسون حرّيتهم في البوح عن المستور، فهناك استدعاء لصور معينة وإقحامها في مجتمعاتنا، أو تضخيم لصور نشازٍ لتشويه الصورة العامة للمجتمع ونفي صورة المثالية التي يسعى الإسلام بأصحابه إلى بلوغها، مع إهمال متعمد لشخصية الفرد المسلم

ولشخصية المجتمع التي تمثل مجالاً للإبداع الأدبي المتجرد من الهوى والشهوة.

إن رفض المنهجية الذبائية لا يعني عدم الاعتراف بالنقص ووجود الخلل، إنما يرفض العقلاء إقامة الكتابة على استهداف الخلل وانصباب الاهتمام على ثقب النسق العام للمجتمع، أو أن تستهدف صورة الجماعة المسلمة التي يتبنى أفراد المجتمع قيمها ومعارفها واتجاهاتها وسلوكياتها، أو يتم الإيهام بثقافة وقيم جديدة دونها، أو أن يعمق التناقض في البيئة الاجتماعية، أو يُغيب دور الفرد - الاجتماعي - المطلوب ليساير جماعته ويتوافق ويندمج في الحياة.

وكذلك فإن رفض تضخيم الخطأ ليس رفضاً للواقع المعاش، وليس عدم إدراك بالمتغيرات، إنه حفاظ على المفاهيم، ونبذ للمغالطات والتناقضات، ومحاولة للإبقاء على البون الشاسع بين الطبقات والمذاهب والتيارات التي تحاول فرض أفكارها ومعاييرها وقيمها على المجتمع الذي يملك الحق المنزه والصريح - القرآن والسنة -، وليعي - المجتمع - أنه خير لكثير من الناس أن يصمتوا إذا لم يخلصوا أنفسهم من آفتها (الهوى والجهل).

الذين يفسرون تزايد هذه الأعمال بأنها حالة طبيعية تبعاً لحدثة العالم الذي نعيش فيه، وأنها صورة من صور تهديد التقدم لثقافتنا وعجزنا عن الممانعة؛ يجب أن يعلموا أن الخطورة ليست فيما تقدمه التكنولوجيا من الفرص والمميزات وما يتبعها من المتغيرات، وإنما الخطورة في ربط تعاظم المجتمعات المسلمة

للتطورات التقنية بفرض الثابت وطمس التاريخ والتخلي عن القيم والأخلاق، وفَقَّ منطق التحايل على الواقع الذي يحول الثابت تابعاً للمتغير، ويعطي المتغير سمات وخصائص لا يملكها، وهو مؤشر إلى أزمة عميقة يعاني منها التفكير العقلاني، وعجزه النظري والمنهجي عن فهم تماسك المجتمع الإسلامي وأسبابه.

العمل الإعلامي والفني والأدبي - أيا كان شكله - أصله الكلمة، وليس الشهوة (الشهرة والإفساد). والكلمة مرتبطة بالمصلحة العامة، وهي حالة تتطلب سلامة التفكير قبل التعبير. وتعميم الصور الذهنية والأفكار الشخصية هلاك لصاحبها قبل المجتمع.

إن على مثقفي المجتمع مهمة كشف المحاولات البائسة و«المنهجية الذبائية» التي تنتج الأدب والفن بعيداً عن قيم المجتمع وسياقه الثقافي والفكري، وعليهم تثقيف المجتمع بأساليب ومعايير كشفها لحفظ الذوق العام، دون الالتفات لمن يقلل من شأن الرفض والإقصاء وتقييم الأعمال في زمن الانفتاح.

إن واقعنا الإسلامي واضح الأطر متسع الأفق لن يُغمر أو يتم تجاوزه بسهولة مهما كانت سمات الواقع الافتراضي المغاير؛ لأن قيمه وأخلاقياته لم تقم على العقل البشري؛ إنما قامت على مفاهيم ربانية جعلت من ابن الخطاب ثاني رجل في الإسلام وحولت جاهليته رصيذاً من الثواب، وصار الشيطان هارباً من طريقه.

ورفض الباطل لا يرتبط بإمكاناته؛ فقد اعتادت المجتمعات المسلمة على رفض المحاولات الفكرية والسياسية «الجريئة» التي تصادم ثوابتها، فضلاً عن المحاولات الأدبية - الجريئة على



الثوابت - التي لا تذكر في مقابل محاولات أضخم كان عاقبتها  
الرفض والاستهجان.

ويبقى المؤهل دائماً للتعبير عن حاجات المجتمع المسلم  
وتلبيتها هو الذي يدرك طبيعة علاقة المجتمع بالخالق، ومكانة  
الدين في قيادة وتوجيه مسيرته وضمان رفاهيته المتوازنة بين  
الروح والعقل والجسد، أو بمعنى آخر: يدرك الثوابت والمتغيرات  
وعلاقتها بالزمان والمكان وحجم كل منهما والمستقل منهما  
- الذي لا يخضع للتغير - والتابع.

وإذا ما عقل الناس ما نملكه من الثوابت فلسنا نخشى الانفتاح في  
المجتمع المسلم، فكلما زادت المعلومات وتنوعت أشكال التواصل  
داخلياً وخارجياً كلما اغتنت الأفكار وترسخت القنوات وضاقت  
الهوة وتعمقت الألفة بين الفرد ومحيطه من العائلي إلى الأممي  
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وتكاثرت أشكال البحث عن تحقيق  
صلاح المجتمع ودمج الذات في همومه وتطلعاته ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ  
الْمُسْتَقِيمَ﴾، والارتباط برموزه ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾،  
ورفض الانقلاب والانتكاس والخروج عليه ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ  
وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

وهذا بعينه هو المجتمع الراقي الذي يملك أول الدواء  
وأخره، فيربّي الناس على أن تكون بواطنهم كظواهرهم، ويربط  
بين مكوناتهم الروحية والعقلية والجسدية، وهي حالة ليست  
بالافتراضية؛ لأن شروطها متوفرة في المجتمع الرباني الذي  
يتحرك في إطار الإسلام.

وشروط المحافظة ليست شروطاً مصطنعة «دوركايمية»، إنها أعمال تعبدية ومحل ثواب وعقاب، هدفها الحفاظ على الصورة العامة للمجتمع في صورته الناصعة التي تكتمل بتراكم عدد كبير من الأعمال والممارسات التعبدية - مسؤوليات وواجبات ومسنونات ومستحبات - في المجال الاجتماعي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، فتكثر القدوات، وتُرعى الأمانات، ويؤمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويخشى من المجاهرة، فتظهر الصورة ناصعة جميلة لتمثل مجتمع الهدى والرشاد «كنتم خير أمة»، وتتجلى فيه صورة الإعلام فيكون ظاهره كباطنه ليس له إلا وجهاً واحداً، يُظهر بجلاء صفاء الباطن ونقاء السرائر.



## قضايا كبرى فشل الإعلام «الناطق بالعربية» في طرحها!

- التغيير الاجتماعي.
- المجتمع المدني.
- الثقافة.
- المرأة.
- الأسرة المسلمة والألفية.
- الشباب.
- الترفيه.
- الصحة الإسلامية.
- الدفاع عن الأمة.
- الدفاع عن نبي الأمة.



## التغيير الاجتماعي

تعاني عملية التنظير للتغيير الاجتماعي من بعض الأخطاء الفكرية والمنهجية التي تتطلب ضرورة مراجعتها وتحريرها والاتفاق عليها قبل إطلاق التنظيرات والآراء؛ لتصحيح المسار واستثمار الجهود وتحقيق الغايات.

أول هذه الأخطاء أن بعض المتحدثين في شأن التغيير الاجتماعي يقعون في «فخ» المقياس العالمي لتصنيف المجتمعات البشرية الذي ينطلق من تصنيفها وفقاً لوسائل الحياة وتقنياتها (نامية، أو متقدمة)، وهو ما يعيق عملية الفهم الصحيح للتغيير سواء في المجتمعات المسلمة أو غيرها من المجتمعات التي تتلمس الحقيقة. والتقسيم الصحيح المستند إلى الهدى الرباني الذي لا يمكن للعتلاء تجاهله هو ما أكد عليه القرآن الكريم في قول الحق تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ (المدثر: ٣٦-٣٧). فهو تقسيم يقوم على أساس علاقة المجتمع بربه (مجتمع مسلم، أو مجتمع كافر).

وهذا التقسيم هو الأساس الحق الذي لا يمكن أن تزيف عمليات التغيير والتنمية والتحديث والتطوير في المجتمعات المسلمة إذا ما جعلته منطلقها ومستندها الرئيس؛ لأنه يقوم على حقائق عظيمة تكفل لعمليات التغيير تحقيق غاياتها، كمركزية الإنسان في الكون واستخلاف الله له في الأرض لإعمارها بتوحيده وعبادته، وتكريم الله للإنسان على سائر المخلوقات التي سخرها له.

إن الطبيعة البشرية التي خلق الله الناس عليها تعني أن المجتمعات تسير نحو التغيير بشكل مستمر، لكن المجتمعات المسلمة تسير وفق خطط مقصودة وأعمال إرادية غايتها المحافظة على المنة العظمى التي امتن الله بها عليها ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الحجرات: ١٧).

والمجتمع المسلم ينطلق من الأسس التي بني عليها كون مجتمعات المسلمين الحديثة امتداداً للمجتمع الذي بناه الرسول ﷺ وصحابته الكرام رضوان الله عليهم «خير القرون»، فتكون عمليات التغيير عمليات تحسين ومحاكاة لمميزات الأصل وخصائصه مع التوظيف قدر المستطاع لكل ما توصل إليه عقل الإنسان في جوانب الحياة المادية. ومن هنا فإن مهمة المؤسسات في المجتمع المسلم تعني: العمل المستمر المتجدد نحو ربط الأفراد بالتشريع وتوجيههم وجهة إيجابية تحقق لهم التقدم الديني ثم الأخلاقي ثم المادي.

المعاناة التي يجدها المتحدثون - الآن - في مسائل التغيير الإيجابي ناتجة عن معاناة المجتمعات المسلمة من الأفهام المغتلة التي تناوبت على سياساتها الاجتماعية والثقافية ومارست حتى القوة للانتقال بمجتمعاتنا من أوضاع التخلف المادي إلى (بيئة!) التقدم المادي - الغربية - مع التفريط في التقدم المعنوي (الديني والأخلاقي) الذي يدرك العقلاء - المؤمنون - أنه التقدم الحقيقي الممتد إلى الآخرة، وأن الجانب المادي وسيلة من وسائله ولا يرقى إلى مستوى الغايات.

إن المفكرين المسلمين الذين ينفون عن التقدم المادي الغربي صفة الحضارة ليسوا متعصبين أو مجحفين في حق الآخر، بل إنهم ينطلقون من فكرة أن الحضارة مصطلح يدل على التقدم التكاملي في جوانب الحياة المختلفة، وهو ما لم، ولن، تتجح فيه الرأسمالية وديمقراطيتها، أو الديمقراطية ورأسماليتها.

ويرى المفكرون المسلمون أن التقدم الديني والأخلاقي يعني: سيادة العدل والأمانة والإصلاح وهي المتطلبات الأساسية الكفيلة بتحويل المجتمعات المسلمة إلى مجتمعات منتجة قيمياً ومادياً، مما يمكن الناس من العيش الرغيد، لا عيش التفنن في وسائل الهدم والدمار!

لقد أقر العقلاء في الغرب - تحديداً - أنهم لم يصلوا ولن يصلوا إلى التقدم الأخلاقي ما لم يعودوا إلى الاهتمام بالجوانب الروحية التي تعلموا من ثقافتهم أن «يخدروها» ويفصلوها عن العقل والجسد، بعد أن أدركوا أن منجزات العقول، وملذات الأجساد التي حققوها عاجزة عن تحقيق التقدم!

إن التغيير في المجتمع المسلم ليس معقداً ومتداخلاً كما يسميه بعض عشاق التقليد؛ فالأرض المستهدفة للبناء - التغيير الإيجابي - واضحة المعالم، محددة الأطر، متينة القواعد والأصول، عميقة الجذور، تتطلب - فقط - إدراكاً للمتغيرات التي تطفو فوق السطح وإحسان التعامل معها.

لم يعد مقبولاً اليوم في المجتمعات المسلمة المجربة لأوهام المغربيين أن يُسمع من يتحدث عن تحقيق الرفاهية المادية



وزيادة مستوى دخل الفرد، دون أخذ في الحسبان لهما هذه المجتمعات التي تفاقمت: (البدع، الانحرافات الأخلاقية، البطالة، العنوسة، الطلاق، ضعف التعليم، فساد الإعلام، الرشوة، التخلف الإداري....) التي تشير في مجملها إلى أزمة دينية وأخلاقية، وتدعو إلى انطلاقة تغييرية إصلاحية للجوانب الروحية والأخلاقية.

إن عمليات التغيير التي تسلب الروح ملكها وتسلمه للعقل أو للجسد فاشلة بكل المقاييس، وهي طريق من طرق الخسران الدنيوي والأخروي، ولا سبيل للتغيير الإيجابي وتحسين الحياة إلا باستهداف حياة الأرواح وتلبية احتياجاتها لينعم العقل والجسد بما تحقق لها، وهذا لا يعني ألا يكون للعقل احتياجاته وكذلك للجسد، لكنه يعني أن لا تتعارض هذه الحاجات، حاجات الروح، وهذه القاعدة وحدها هي الكفيلة بضبط العلاقة بين العوامل الفاعلة والمؤثرة في عمليات التغيير «الإصلاح».

وليتأمل القارئ الكريم قول الحق - سبحانه وتعالى-: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِيٰ مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٧٩). فالتغيير ماضٍ، فماذا قدم إعلامنا لتغييرنا إيجابياً؟

## المجتمع المدني

يتسارع العمل على المسار الاجتماعي للعولمة خلف أستار المسار الاقتصادي بشركاته الأخطبوطية ومنظماته الاقتصادية العالمية. والمتأمل في الجوانب الاجتماعية للعولمة يكتشف شيئاً من غموضها والأسباب التي تدفع بها إلى المجتمعات البشرية على مختلف ثقافات وأنماط حياتها.

الدراسات المتخصصة في العولمة كشفت عن جانبها الخفي غير المعلن والمتمثل في نشر القيم الغربية في العالم باسم القيم الإنسانية المشتركة (قيم الحرية الفردية: الحرية الدينية، وحرية العلاقات الجنسية «الإباحية والشذوذ» وحرية التعبير والتفكير). ولم يعد يخفى على العقلاء أن هناك جوانب خفية للعولمة، لكن الجديد في الأمر هو الخيوط الرفيعة التي بدأت تكشف علاقة العولمة بالتنصير وعلاقة منظمات المجتمع المدني العالمي بالكنائس العالمية.

لقد استخدمت العولمة الاجتماعية أدوات متعددة من أهمها: المنظمات الاجتماعية العالمية أو منظمات المجتمع المدني العالمي (منظمة الشفافية العالمية، ومنظمات البيئة، وحقوق الإنسان، ومناهضة الحروب والسلاح النووي، ومنظمة الصليب الأحمر، وجمعية القانون الدولي...). وتتزايد هذه المنظمات الاجتماعية بشكل ملفت للنظر - في ظروف وملاسات وعلاقة بالكنائس تدعو إلى الريبة - حتى وصل عدد المنظمات في اتحاد الجمعيات الدولية أكثر من خمس عشرة ألف منظمة دولية غير حكومية.

إن ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي ليس ظاهرة جديدة، بل هو امتداد للحركات التبشيرية التي تجوب الأرض تحت مسميات صريحة، أو خلف مسميات إنسانية! سرعان ما تنكشف - في الأزمات - أهدافها وعلاقتها بالكنائس العالمية، وهذا ما أثبتته «آن فلوريني» في كتابه «القوة الثالثة.. المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية».

وتدعم هذه المنظمات الدولية حركات اجتماعية - في جميع بلدان العالم - لها جهود منظمة يبذلها أناس مؤثرون بهدف التغيير ومقاومة الثقافات المحلية في المجتمعات البشرية. ووكلاؤها هم أفراد لهم مصالح خاصة، وهوية خاصة عن هوية مجتمعاتهم، وتتوافق هوياتهم - غالباً - مع الهوية والخلفية الفكرية للمنظمات المدنية (النصرانية) العالمية، أو هم ضحية الجهل والعملية العالمية للخيانة (الدولار).

تعمل هذه الحركات - الوكلاء - بشكل جماعي أو استقلالي، ومن مهامهم: جعل الوعي الاجتماعي مرتبطاً بهوية ومصالح المنظمات المدنية العالمية، وجعل مصالح الوكلاء هي نطاق الإصلاح في المجتمعات البشرية، وتستخدم الضغط على الحكومات بالاتفاقات الدولية التي اضطرت الدول الضعيفة للتوقيع عليها تحت ضغوطات غربية.

ولإدراك المخططين للمجتمع المدني العالمي قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد أنشئت الجمعيات والتحالفات العالمية للتقنيين والإعلاميين لتوظيف هذه القوة الفاعلة في إنجاح المجتمع المدني (النصراني) العالمي وزيادة تأثيره، واعتمدت المنظمات

العالمية على تكنولوجيا الاتصال بوصفها الوسيلة الأفضل لتخطي الحكومات المحلية في بلدان العالم الثالث وتحقيق الأهداف. وتحاول هذه الحركات وبدعم من المنظمات العالمية إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات قبولاً واسعاً من خلال تعبئة الجماهير، وتسعى إلى تحسين مواقع الفئة الاجتماعية المتبنية لهذه الأفكار، والابتعاد عن الجوانب السياسية وإظهار الاحترام - المؤقت - للسياسيين!

إن الواقع العالمي المعاصر يشهد بأن مهمة المنظمات العالمية الاقتصادية والاجتماعية هي تهيئة بيئة مناسبة لعمل المنظمات التنصيرية العالمية من خلال التحكم في الموارد والتدخل في الشؤون الاجتماعية والضغط على الحكومات والمحافظة على الفجوة العسكرية بين الدول الراعية لها وبين دول العالم الثالث (السوق) الذي تستهدفه خطط المجتمع المدني العالمي.

وهذا ما يلخصه «آن فلوريني» بقوله: «ربما يكون المجتمع المدني العالمي أساساً لشكل الحكم العالمي في المستقبل، ليس لحكومة عالمية، بل لنظام ذي ثقافة مشتركة من قيم يتقاسمها الجميع على نطاق واسع». لقد كشف كتاب «الحركات الاجتماعية في العالم العربي» أن منظومة الهيمنة العالمية تمتلك مراكز للتفكير، باجتماعات دورية معروفة، مثل: «منتدى دافوس» وعدد من المنتديات المماثلة (!!) والجامعات ومراكز الدراسات الدولية، وكشف أيضاً عن صدى هذه المنظمات وظلها في المجتمعات العربية.

وأمام هذه الحقائق من الواقع يجب أن نتذكر أن العالم الآن

في أمس الحاجة إلى نور الإسلام وسماحته وعنايته بالإنسان واحترامه له، وأن ننظر ونتأمل في أبعاد الجوانب العقدية لدينا الحنيف التي تكفل لنا تجفيف منابع القوى البشرية التي تستثمرها هذه المنظمات لغزو المسلمين من داخلهم.

إن أول خطوات مواجهة هذه الشبكات التنصيرية الرأسمالية العالمية هي التركيز على إعادة بناء الذات المسلمة عقدياً، وتغذيتها بالتوجيه الذي يمنحها عمقاً في هذا الجانب، كما كان العصر المكي يبني الفرد المسلم بالعقيدة ويوجهه وفق مطالبها ومفرداتها، وأن لا يتوقف العمل على هذا الجانب «الأساس»، بل يمتد إلى الجانب الآخر الذي يستهدف بناء المجتمع بالتشريع، وتهيئة المناخ المناسب ليمارس الفرد المسلم فيه إسلامه، مع العمل المستمر والمتجدد لحفظ مكتسبات الجانب العقدي.

إن وقفة تأمل ونظر أمام هذا المشهد العالمي تؤكد أن أولوية العمل الإسلامي للمرحلة الحالية والمقبلة يجب أن تتركز على بناء العقيدة الصحيحة في نفوس الناس، فهي الحصن الحصين والسياج المتين دون الاختراقات، وشاهد ذلك أن زمن الغربة -الذي أخبر عنه المصطفى ﷺ- زمن تُفتقد فيه البيئة والمناخ المناسب لممارسة الإسلام، ويغيب فيه التنظيم التشريعي للحياة العامة، وتتعارض فيه ممارسات الناس مع مطالب أرواحهم، وتتصادم مع السنن والنواميس الكونية، ومع ذلك يثبت أصحاب العقيدة الصحيحة (القابضون على الجمر) على مبدئهم (السعي إلى رضى الله والخشية من عقابه) لهم شأن وللناس شأن آخر... فماذا قدم الإعلام العربي في هذا المجال؟!

## قضية الثقافة

هناك عدوى خطيرة على حواف الساحة الثقافية، تجتاح بعض المثقفين - الواقفين على هذا الخط بانتظار تصاريح الدخول - تدفعهم وسائل الإعلام إليها. وإن الحالة تحتاج من المثقف الحقيقي «المتدين» والإعلامي «المتدين» سرعة التحرك لنشر أسباب الوقاية، ثم البدء في المعالجة الفعلية لهذا الداء الخطير.

مرض «الثقافة الغبية» يشير إلى تلك الجهود العقلية «الظلامية»، وخطابها الإعلامي، الذي يزعم مراجعة النص الديني. أو بمعنى أكثر وضوحاً: عملية إعادة التفكير في الحق.

مشخص هذا الداء هو الإمام ابن كثير رحمه الله، الذي قال وهو يفسر قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِآدِي الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ (هود: ٢٧)؛ هذه ليست مسبة لهم، إذ لا يفكر في الحق إذا وضع إلا غبي!

إن هذه الثقافة «الغبية» التي تعيد التفكير في الحق لها منظرون ومريدون، يجب التمييز بينهم. الفئة الأولى والأخطر - رغم قلة عددها - تتولى عملية التنظير، والثانية مجموعة المريدون، وهي أكثر من السابقة إلا أنها أقل غباءً لأنها لا تفكر! ومهمتها تقتصر على النقل والتسويق.

خطاب هذه الثقافة متجدد في موضوعاته والقضايا التي

يطرحها لدرجة تكاد تصل إلى حد الشمول «السطحي» لكثير من قضايا الإسلام العقدية والتشريعية والقيمية؛ تم وضعها تحت ما يسمى بالتفكيك والتفتيت «العقلي» وَفَّق منهج «النبش» كما يسمونه زوراً، وهو ما يعرف في مفردات المثقفين بـ«المنهجية الذبائية».

مفردات خطاب هذه الثقافة «الغبية» يمكن عدّها قاموساً لألفاظ التشاؤم والشتائم وجلد الذات والانهازامية وضعف الطموح وقصر النظر. وأبرز مصطلحاتهم: تسييس الدين، والتحييد، والمتغيرات، والتجريد، والإقصاء، والأحادية، والحتمية.

من مميزات هذه الثقافة قدرتها على التلاعب بالمفاهيم وَفَّق منهج التحليل عندهم - «النبش» - . فالحضارة في نظرهم محصورة في العمران، والتقدم في الفنون والمنتجات المادية، والثقافة يمكن أن تشمل كل شيء حتى الفولكلور إلا القيم الدينية. القيم في منظورها ما يفرزه تفاعل الناس في الحياة، فمصدرها المجتمع وحاجاته الغريزية، لا ما يقيد حياتهم بحجة الارتفاع بهم إلى المنزلة المعنوية التي تميزهم عن الحيوان، وتتوافق مع ما أودعه الخالق في النفس البشرية من الطاقات وما وهبها من التكريم.

إِذَا نَادَىٰ مَنَادِي الْحَقِّ كَانَ حَالَهُمْ ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٌ وَسَعِيرٌ﴾ (القمر: ٢٤)، وإذا أزهقت طروحاتهم وأفكارهم ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لَتُلْفِتَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٧٨).

قضيتهم الأولى أن يتصور الناس كثرتهم وأغلبيتهم ولم يعلموا أن الحكيم العليم يقول: ﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف: ١٠٣) ، لكنها معايير التلقي والقبول والرفض لديهم ، التي ربطت بالمقاييس المادية.

فساد رؤية هذه الثقافة أدى إلى فساد منهجها ، وفساد منهجها زاد الرؤية غبشاً وغباءً ، فلا يُسمع لرموزها حديثاً عن جوانب التسليم والإقرار ، وإنما تقتصر جهودهم على التشويه الأفقي لثقافة الإسلام ، ثم الهروب ، والالتفاف من جديد إذا تطلب الأمر ، دون أخذ في الحسبان طروحات الخصوم القوية.

يتابع رموز «الثقافة الغبية» بكل دقة نتاج فلاسفة الغرب رغم كثرتهم! وتعدد مناهجهم وأديانهم «المحرفة» ، وتعصب كل منهم لسفنه ، وكأنهم لم يسمعوا قول العليم الخبير: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

يحاكمون ثقافتنا انطلاقاً من معايير الثقافة الغربية. وإذا حاكم أحد من المثقفين ثقافة الغرب في ضوء حقائق الإسلام نادوا باستبعاد الأحكام القيمية وطالبوا بمبدأ النسبية القائل: إن لكل مجتمع ثقافته!

الثقافة الضد لهذه الثقافة هي الثقافة العاقلة التي تستند مناهجها ورواها إلى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦) ، وتتجلى



أروع صور هذه الثقافة في الموقف التاريخي لأبي بكر رضي الله عنه من  
حادثة الإسراء والمعراج حين جاءه كفار قريش بالنبأ، ونماذجها  
كثيرة عبر التاريخ.

أولئك هم العقلاء، قضيتهم تحويل الحق الذي يمتلكونه إلى  
واقع عملي في الحياة بجوانبها ومجالاتها كافة، وطلب التوفيق من  
الله سبحانه وتعالى والثبات عليه، ثم طلب القبول والثواب من الله،  
وهكذا الذكاء والثقافة. فإلى أي الثقافتين يمكن أن يُنسب خطاب  
غالب وسائل الإعلام العربي؟! وماذا قدّم لقضية العقلاء؟!

## قضايا المرأة

الآراء الحديثة الواردة في «أدبيات التنمية» ربطت نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها، وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات العالمية والتواءم معها؛ بتوافر معطيات أساسية للمرأة تمكّنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها. وحددت في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي، الذي يضع المرأة في موقع القوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها.

إن الحركة الحديثة لمشاركة المرأة ارتبطت بفكر نرفضه تماماً لكونه لا يعترف بحقائق الإسلام المطلقة، ولأنه يلغي الحياة الجماعية في مقابل «الرغبة» الفردية، ويقوم على النظرة المادية في التخطيط والقياس، ويتهم النظرات المغايرة له بالتقليدية، خاصة النظرة التي تعتمد على الدين الإسلامي.

ومصطلح «التمكين» الذي تلقفه بعض المسلمين والمسلمات دون علم بجذوره، هو أحد إفرازات الحركة الحديثة لمشاركة المرأة المنسوبة لعلم الاجتماع، وهو مؤشر فاضح إلى المرض العضال الذي أثنى في الحياة الفكرية والعلمية للأمة نتيجة لجهل كثير من أبنائها وبناتها بحقيقة الإسلام وتعطشهم لتسول ترهات العلوم الإنسانية من الغرب دون تمحيص، خاصة خرافات بعض علماء الاجتماع التي حلت محل الأديان المحرفة عندهم.

إن العلم بأن (التمكين أو البحث عن تحقيق القوة للمرأة) من إفرازات التحليلات السيسولوجية الحديثة ليكشف عن المرض

الذي يعانيه «التمكينيون» من أبناء وبنات المسلمين، والمتمثل في التبعية الفكرية والعلمية، والانهازامية أمام المنتج الغربي، وإلا كيف يقبل مثل هذا المفهوم رغم وجود المبررات الفكرية لرفضه ونسف أصوله التي يقوم عليها ومن ذلك:

أولاً: إن هذا المفهوم يشير إلى إيجاد (خلق) القابلية لدى المرأة لامتلاك الوعي والمعرفة والخبرة التي تمكنها من المشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية.. أو باختصار (تحقيق الذات). وسبب الرفض لهذا هو أن تحقيق ذات المرأة المسلمة كفه لها الإسلام إذا استقامت عليه واستقام عليه مجتمعها، فهو الذي يمنحها عمقاً عقدياً يربطها بخالقها وبالكون من حولها ويكشف عن تكريمها، ومنظومة من التشريعات والضمانات التي تحمي ذاتها، ويعمل على صياغة البيئة العامة والعلاقات الاجتماعية بما يعينها على أداء مهامها.

ثانياً: إن هذا المفهوم يشير إلى مدى القدرة على وضع الظروف ومقاومة الضغوط وصولاً إلى حضور المرأة في الواقع الاجتماعي. وهو ما يسمونه بـ(حضور الذات). وسبب الرفض لهذا «الهراء» أن المرأة المسلمة حاضرة في الواقع الاجتماعي وليست غائبة، وأن علاقتها مع أطراف المجتمع علاقة تعاضد وتكامل، فهي الحاضن الأول للفرد الذي تعده وتؤهله ليكون عضواً في البنيان الاجتماعي وَفْقَ التشريع الذي ينظم كل هذه العمليات ويكفل تهيئة البيئة المناسبة

لممارسة التشريع على المستوى الفردي والمجتمعي.

إننا - في ظل هذه الانحرافات الفكرية - بحاجة إلى «شيوخ اجتماعيين» يقرؤون على المرضى - بهذا الهذيان - حتى يفهموا أن المرأة القادرة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمعها هي المرأة التي أدركت الحكمة من وجودها، والتشريعات الربانية المنظمة لحياتها وعلاقاتها، ثم استقامت على ذلك بنفسها، وعملت على تقويم كل من تتجبه على المنهج نفسه.

كما أننا بحاجة إلى «شيوخ تمويين» يواصلون عملية القراءة، ويعلمون «المرضى» أن قياس النمو الاجتماعي للمرأة إنما يكون بمدى المحافظة على المكاسب الكبرى التي حققها الإسلام للمرأة، وحققتها المرأة المستقيمة لنفسها ولمجتمعها، ومدى المحافظة على طبيعتها وأنوثتها.

وإذا كان الهدف من مشاركتها هو تنمية المجتمع، فإن عملية التنمية تستهدف العنصر البشري (الرجل والمرأة)، والعقلاء يدركون أن المرأة مسؤولة عن إعداد وتأهيل العنصر البشري عموماً (حمل، رضاعة، أمومة، تربية، توجيه، تهذيب العواطف، دفعه نحو التقدم والنجاح في مجالات حياته)، حتى ينتقل هذا العنصر البشري إلى موقعه ويستطيع الاعتماد على نفسه، ويحقق عبوديته لربه. وأيضاً هي مسؤولة عن عمليات التأهيل للمجتمع بأكمله، فهي التي تنمي وتصنع في نفوس الأجيال القيم، ومن ثم فهي مؤثرة في المجتمع بأكمله من خلال مشاركتها الفاعلة في صياغة قيم الفرد والأسرة.

إن المرأة في ثقافتنا هي راعية الكيان الأكبر تأثيراً في الحياة الاجتماعية - الأسرة-، والخلل ليس في ثقافتنا المستمدة من الدين أبداً، بل هو في العقول التي استوردت مقاييس شؤون المرأة، وعليه يجب أن نضبط المقياس الذي نقيس به تقدمنا في قضايا المرأة وأن نبنيه في ضوء ثقافة الإسلام.

فمن قال: إن المرأة لا تعمل إذا لم تكسب مادياً؟  
وإنها لا تحقق ذاتها إلا إذا كانت أجيرة أو ذليلة لماديات الحياة؟

ومن قال أنها غائبة عن الواقع الاجتماعي إذا لم تتبرج وتختلط بـ(الذكور)؟

وإنها لا تحضر في الواقع إلا بخروجها في مجال الرجل واختصاصه؟

إننا في ظل هذا الجهل المستورد والتسول الممقوت بحاجة إلى هيئات ومنظمات وروابط نسائية في مجال تنمية ذات المرأة المسلمة، (وأقصد به ارتباطها بما تؤمن به وتقده)، وفي مجال تطوير قدراتها الفطرية (الأمومة، والتربية، والعلاقات الاجتماعية، ورعاية الأسرة، وتعليم القيم)، وكذلك في المجالات النسوية الخاصة (طب الأسرة، طب المرأة، التمريض، التعليم، وإعلام المرأة)؛ للدفاع عن المرأة وحفظ حقوقها الشرعية، وإيقاف الدعوات التي لا تحترمها.

ويبقى نجاح الجهود التي تستهدف قضايا المرأة مرهوناً بالنتائج التي ستقدمها للمرأة من حيث حفظ هويتها وشخصيتها

الإسلامية، فهي لا تتطلع إلى ماديّات الحياة فقط... إنها مسلمة توظف كل إمكانيّاتها لتحقيق عبوديتها لله، ونظرتها بعيدة إلى ما هو أعظم من هذه العاجلة ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج: ٤١). فطموحها تحقيق ذاتها وحضورها في الحياة الأبدية ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٥٦﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (الحج: ٥٦-٥٧).

وهذا هو التمكين في ثقافتنا؛ ثقافة العقلاء الأغنياء بقيمهم، وليس البحث عن تحقيق القوة للمرأة من خلال تسول الأنظمة، وضغط الاتفاقيات، والمنظمات المشبوهة، التي ترعى المثلية أو الأسر غير التقليدية وتسميها (الصحة الإنجابية)؛ وتعدّها من أساليب تمكين المرأة!

## الأسرة المسلمة والألفية

يكشف واقع المجتمعات الإسلامية اليوم أن هناك نزاعات كثيرة ومتعددة مناهضة ومقوضة لثقافتها الإسلامية ونمط حياتها، تعمل في داخلها باستراتيجيات واضحة ووسائل متعددة، وتتمثل في مجموعة قوية من المصالح (مؤسسات حكومية، وحكومات أجنبية، ومنظمات دولية، وشركات رأسمالية، ومجموعات ضغط «منتكسة» محلية) في مقابل مجتمعات مفتقدة إلى تحالفات المجتمع المدني والعمل الثقافي المؤسسي.

وصار ملايين المسلمين - معظمهم من الطبقات الفقيرة - يتجرعون ثقافات مغايرة دون إدراك للتكاليف الأخلاقية والأبعاد الاجتماعية المترتبة على ذلك. ولم تستطع الأصوات المخلصة في المجتمعات الإسلامية أن تؤدي إلى نشوء حركات اجتماعية تحدُّ أو تخفف من آثار القمع العنيف للثقافة الإسلامية، والتعبير عن الغالبية العظمى من أبناء الأمة المهمشين أو المستغفلين.

واليوم مع دخول المنظمة العالمية للتجارة إلى بلاد المسلمين يتبين أن التأخر في إقامة مؤسسات المجتمع المدني ومحاولة تهميش دور القائم منها مطلب للمُعولمين «الشبكة الرأسمالية العالمية» لإضعاف المجتمعات أمام الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية العالمية من جانب. وهي من جانب آخر جزء من عمل ثقافي كبير لتحقيق التهيئة من الداخل للترحيب بالرأسمالية من

خلال توفير البيئة والشروط التاريخية التي رافقتها في بيئة نشأتها الغربية الأوروبية وتطبيقها على واقع المجتمعات الإسلامية. أحد أبرز مجالات التهيئة الثقافية والفكرية هو تفكيك «الأسرة المسلمة» وإحداث تحولات وتغيرات في حياتها، واقتحام العالم الشخصي والعاطفي للفرد المسلم وعزله عن مؤسسة المجتمع الأولى.

ويتصدر الإعلام أدوات هذه العملية. حيث يعمل على تصوير ما يحدث للأسرة أنه اتجاه تسير فيه البشرية بشكل متواز وليس لأحد القدرة على الخروج من هذا السياق الثقافي الجديد، وإنما يكمن الاختلاف بين الأمم في درجة السير فقط، فهناك المندفع والحديث والمتباطئ.

إن القوة الإعلامية تشغل ثقافياً لتفكيك البنى الثقافية المحلية، وتحطيم الأسس الصلبة فيها - العقائد والأخلاق والأنماط الثقافية الممتدة تاريخياً - التي ينظر إليها الموعولمون بوصفها قلاعاً تتحدى أهدافهم وطموحاتهم.

المتغيرات التي تتهدد الأسرة من أهم متغيرات العولمة وعواملها المؤثرة بوصفها المؤسسة «المدنية» الأولى المحتضنة للإنسان، وذلك بهدف إعادة تشكيل طريقة تفكير الإنسان في نفسه ومن حوله بشكل مباشر. حيث يعترف (أنطوني جيدنز) - عالم الاجتماع ومستشار سابق للرئيس البريطاني - «أن الأسرة هي مكان النزاعات بين المحافظين والحدائثيين، وأن تقدم العولمة على مستوى الأسرة هو النجاح الحقيقي لها».



لقد ظهر من خططهم أن تغيير الأسرة بُعْد استراتيجي من أبعاد العولمة، وإذا ما تحقق التعديل والتغيير في سياسة الأسرة فسيكون من السهولة الإخلال بالروابط الاجتماعية الأخرى.

إن منظري العولمة لم يجدوا لها تعريفاً أوضح من «الأمركة»، وعليه؛ فإن الثورة التي تستهدف أمركة «الأسرة» في العالم تجد مقاومة ومواجهات عنيفة في مناطق وثقافات متباينة من العالم، رغم ما يوحي به الصوت الإعلامي المتأمر من وحدة التفكير العالمي في هموم وقضايا «الأسرة»، وما يُزيف من حالة القبول الطوعي لجهود الأمركة، والنمطية المنتهجة في ربطها بالتقدم والتطور.

الخطاب الإعلامي «المُدعي للإصلاح» على مستوى العالم - العربي على وجه الخصوص - يحاول حجب الأصوات المعارضة في هذا الشأن، وغالباً ما يتطرق إلى الحديث عن المنافع المتحققة في حال أمركة الأسرة، وبصرف النظر عن تبعات ذلك على المستوى المحلي، ويزعم أن الذي سيحدث هو تحولات بسيطة وغير مشوشة، وأن الانخراط في الأمركة والانسجام لا يحتاج إلى زمن طويل.

إن غياب مؤسسات المجتمع المدني وتحالفاته أدى إلى تعالي هذا الصوت وإلى افتخار عشاق الهيمنة؛ بأنهم استطاعوا - عبر أتباعهم - فتح نقاشات حادة في بعض المجتمعات الإسلامية - التي كانت تعيش حالة من الانسجام والتناغم - في قضايا تناقض معتقداتها وقيمنا وأخلاقياتنا، كقضايا المساواة بين الجنسين، وحرية العلاقات

الجنسية، والحرية الفردية في الاستقلال عن الأسرة. وبات من الصعب العمل مع هؤلاء - المتأمركين - في مجتمع واحد، لما يوجد من التنافر والتباين، ولأن ذلك لن يؤدي إلا إلى مزيد من التصادم والصراع بين قوتهم - الآلة الإعلامية - المزيفة للواقع، وبين قوة المعرفة والعلم والحقائق التي يمتلكها الأوفياء لمجتمعاتهم.

مجتمعاتنا بحاجة إلى منظمات ومؤسسات «إسلامية التوجه والقيم» تدافع عن حقوق المسلم التي تكفلها له شريعة الله، وتحمي الموارد والحريات والحقوق العامة، وتعمل وتتضامن على النطاق الواسع المشترك من المصالح العامة للأمة المسلمة، وتقاوم التسلط الإعلامي والثقافي على المجتمعات الإسلامية.

يجب أن يكون هناك خطة مجتمعية واضحة المعالم تضم تحالفات وطنية وإقليمية لمكافحة المفاهيم والقيم الدخيلة، والتنسيق بين فروع تنفيذها، وإقامة المعاهدات للحد من الثقافات المغذية للظواهر السلبية في المجتمعات المسلمة. ولن يكون ذلك إلا بالمسارعة إلى إقامة مؤسسات المجتمع المدني المعنوية بالأسرة والمبادرة إلى تفعيل دورها لتؤدي مهامها، ومنها:

■ كشف جهات الاختراق الثقافي والفكري والاجتماعي، والتحذير منها، ومواجهتها.

■ ضمان الأمن الاجتماعي والتوازن والانسجام في طرح قضايا المجتمع، ووقوفها في وجه النازعين إلى بسط هيمنة الثقافات المناهضة.

■ تجسيد إرادة الأمة التي ينبغي للعاملين في الشأن الاجتماعي تنفيذها، والإنذار بما يسري داخل المجتمع من أمراض أو علل عبر المتنفذين.

■ تعريف الإنسان بكيانه وحقوقه وواجباته ليمارس دوره بشكل ناضج وحقيقي وصحيح.

■ تسويق الوعي الأسري والاجتماعي عبر حملات منظمة ومخططة تربط الفرد بكياناته المتعددة وأهدافه الاستراتيجية.

لقد عني الإسلام بتنظيم المؤسسة المدنية الأولى «الأسرة»، وكان ذلك شاهداً على عناية الإسلام بمؤسسات المجتمع المدني من عصوره الأولى، وعدّها أساس المجتمع المدني المسلم، ومعدل التوجيه الفكري والثقافي والاجتماعي للفرد، وعدّها نجاحها ثمرة وعملاً لا ينقطع عن الوالدين بعد موتهما تكريماً وشكراً لما قاما به من المسؤوليات والواجبات، وليتوالى الصلاح والإصلاح بين الأجيال.

فهل تبادر مجتمعاتنا إلى إقامة مؤسسات مدنية تواجه الاختراق المنظم لهذه المؤسسة الرئيسة بوصفها واحدة من الضمانات الحقيقية لاستقرار المجتمع المسلم «الصالح» وتحقيق أمنه ورفاهيته؟ وهل يجد ذلك دعماً شعبياً؟ وتشجيعاً من مؤسسات الخير الإسلامي؟ فهل الإعلام - برأيكم - قد أدى دوره أمام هذا التحدي الجديد؟

## هموم الشباب

لقد استسلمنا لموقعنا «المرموق» بين دول العالم الثالث، ولم نعد ندرك أن الخروج من هذا العالم - المتخلف بالمعايير المادية - سهل ويسير إذا ما استطعنا التخطيط لأمر حياتنا في ضوء دراسة أوضاعنا ومعطيات واقعنا، وتنبأنا بمستقبلنا وعملنا على تحسينه قدر المستطاع.

لقد تعرض «الإصلاح» لكل أنواع التزوير والتلاعب في زماننا هذا. فكل صاحب فكرة أو فلسفة يدعي أنها طريق الإصلاح، وننصت له ونستمع لقوله - رغماً عن أنوفنا -، وفيما ما إن تمسكنا به لن نضل أبداً. ولقد قيل ويقال كل يوم على مرأى ومسمع منا لشبابنا وبناتنا إن التحرر والانفلات هو «الإصلاح»، وأنه لا ينقصهم سوى المسارح والمراقص ودور السينما، وكل مكان يسمح بالتقاء الجنسيين.

إن كل - الضحايا - يشحنون شحناً عاطفياً مبتذلاً أفقدهم عقولهم. فطريق الإصلاح الجديد والذي تتولى وسائل الإعلام كبر التوجيه نحوه؛ طريق عريضة وفجور، واختلاط وسفور، طريق يرفض الآداب والأخلاق، ويعشق الاستعراض والنجومية. وهذه الثورات الشبابية في واقع المجتمعات الإسلامية ما هي إلا ثمرة من ثمرات حملاتها الإعلامية المخططة، والمستقبل يوحى بخطورة ما سيبتكره الشباب في هذا المجال، لتوفر المعرفة والرغبة وتحولها إلى أعمال جماعية استعراضية.

إن الكم الهائل من قنوات العريضة - تصل حوالي سبعين قناة مسفة باللغة العربية - أدت إلى تكثيف معرفة الأجيال الناشئة حول إباحية العلاقة بين الجنسين والاقتداء بالمجتمعات المنفتحة في علاقاتها الاجتماعية. فهذه الوسائل لا تستهدف إحداث تغييرات بسيطة في السلوكيات وإنما تستهدف تغييراً مثيراً في أسلوب الحياة وقيمها، ودليل ذلك تطابقها إلى حد كبير مع وسائل الإعلام الغربية في المضمون والقيم التي تتبناها وأسلوبها التعليمي (الفعل، الصورة، القصة، الحركة الراقصة، والغناء)، وتقرير وزارة الخارجية الأمريكية (أصدقاؤنا يقومون بمهمة قناة الحرة) خير دليل.

ومما زاد الأمر خطورة تزامن هذه المعرفة المكثفة مع ضعف في المؤسسات التربوية الأخرى (الأسرة والمدرسة والمسجد)، إما لتقليدية أسلوبها أو لإضعاف دورها نتيجة لما تتعرض له من الاتهام والتجسيم والمنافسة.

إننا في زمن تتسارع فيه المتغيرات على جميع المستويات وهو ما يؤكد حاجتنا إلى توسيع دائرة الاهتمام بالأعمال والخطط الوقائية التي يكفلها تطبيق الشريعة الإسلامية، وانسجام وتكامل أنشطة المجتمع كافة، لتقليل حجم الخسارة المادية والمعنوية التي تأخذها منا الخطط العلاجية.

إن فئة الشباب شريحة اجتماعية كبيرة جداً في مجتمعاتنا، وهي مهمة ومنسبة من التخطيط الوقائي خاصة في الجوانب المعرفية، فلم تنل هذه الشريحة حقها من الرعاية والاهتمام،

## تحدى الإعلام

ولن يكون ذلك إلا باستثمار طاقاتها وإغراقها في ميادين العمل لأخريتها ولرقي أمتها، ومضاعفة ساعات طلب المعرفة والدراسة والبحث والعمل، وترقية الاهتمامات من خلال حملات نشر الوعي والفضيلة، وهذا ما يصعب الوصول إليه في ظل الارتجال الإداري، وغياب مراكز البحث والدراسة والتحليل، وضعف دور المؤسسات المتخصصة في التنظير لمسيرتنا التربوية والإعلامية والفكرية، وانشغالنا بمعالجة ظاهرة دون أخرى أو على حسابها! فماذا قدم الإعلام لكفّ آذاه عن شبابنا؟!

## الترفيه (برامج رمضان أنموذجاً)

المتأمل في السنن النبوية الرمضانية يلحظ تصاعداً في وتيرتها كلما تصرمت ليالي رمضان وأوشك على الرحيل. فالمؤمن بحاجة إلى طاقة متجددة متوقدة ليستمر سعيه نحو أهدافه العظمى؛ لأن قدوم عام أو شهر أو يوم جديد - من أعمارنا - يعني: ضرورة عمل المزيد من أجل الآخرة التي نسير إليها.

والذي يقرأ ما سطره «عشاق رمضان» يدرك أنه بمثابة دورة تدريبية مكثفة في طرق إخضاع الجسد لخدمة حياة الروح ومساعدتها للنجاة في الدنيا والآخرة، ودورة عملية في أساليب مواجهة تحديات الحياة وفتنها وضغوطاتها، تهدف إلى تحقيق الإشباع المعرفي بحقائق الوحي الإلهي، وبناء وتجديد الشخصية، وضبط الميول والاتجاهات، وتنمية القيم وتصحيح المفاهيم. ولذلك فإن إدراك رمضان من أعظم النعم خاصة في هذه الأزمنة التي طغت فيها الحياة المادية وأسرف فيها الإنسان في ترفيه جسده؛ لأنها تعيد زمام القيادة للأرواح.

وبالنظر إلى أنماط حياة المسلمين في شهر رمضان نجد أن كثيراً منا يسجن نفسه عن «حياة رمضان» دون إطلاق الروح إلى فضاءها الواسع الممتع بطاعة ربها، ويقصر تفكيره على أن الاستمتاع إنما يكون بالمادي المحسوس في إطار المباحات، وهذا النمط وإن كان يدور في فلك المباح إلا أنه قد حرم الروح من متعتها وسياحتها الحقيقية التي يعيشها المسابقون بالخيرات - النمط العزيز -، وأوقع نفسه في

سرداب البحث عن ملذات محسوسة يتركها أو ينظرها أو يسمعها.  
أما النمط الثالث فتتجلى فيه صورة الاغتيال المتعمد لروحانية  
رمضان وأهدافه السامية، وتبرز فيه حالة الفصام النكد الذي  
تعيشه الأمة، وتتأكد فيه مظاهر إقصاء الروح والعقل عندما تهيمن  
شهوة الجسد.

وتظهر هذه الأعراض وتتبرج عندما تتحول ساعة الإفطار إلى  
انقلاب على الروح! في صور شتى، إلا أن الصورة الأقيح تتمثل في كون  
هذه الساعة هي ساعة الذروة في مشاهدة قنوات «الإعلام الحاسد»  
- لتدين الأمة - الذي استطاع أن يربك وعي كثير من المسلمين  
وأن يوهمهم بامتلاك مفاتيح السعادة والرفاه، وأن يغيب وعيهم عن  
حقيقة المتعة والسعادة بل يربطها - السعادة - بالعصيان، حتى صار  
هذا الإعلام جزءاً من مفردات الحياة اليومية، وشريكاً أساسياً في  
المواسم الروحية والساعات التعبدية لكثير من (البسطاء) الذين  
تُستنزف سعادتهم وقيمهم وأموالهم في غمرة شعورهم بمكاسب  
وهمية أشغلتهم عن حياة الروح ومتعة الجسد الحقيقية.

إن ساعة الإفطار ليست انقلاباً على الصيام، ولا تراجعاً عن  
الغاية، ولا تردداً في المسيرة، ولا تغييراً في الأهداف، إنها زبدة  
يوم الصائم التي تواترت الأدلة على أنها ساعة بلوغه رضوان ربه،  
فيغمر السرور روحه، وتدبُّ البهجة في محيطه، ويزداد طموحه  
توقداً للفوز برضوان الله، ويستشعر نقاء لحظاته وهو يمزج ذلك  
بدعاءٍ ورجاءٍ أن يثبته ربه على دينه وأن يكون شعوره الأخير في هذه  
الدنيا مثل شعوره ساعة إفطاره.



هذه الساعة ولحظاتها الأولى - تحديداً - ستبقى تردد في أجيال الأمة إجابات شافية لأسباب تخلف الأمة لما تعلق المسلمون بماديات الحياة، وتصرخ في وجوه الغافلين: إن المادي المحسوس لا يكون مغنماً ما لم يتوافق مع مكاسب النفس الروحية، وما لم يدخل في إطار ما يحبه الله ويرضاه، إنها لحظات تؤكد أن المكاسب لا تقاس بكمّها وإنما بنوعها، وهي إما باقية أو فانية أو خاسرة يُظن أنها مغنم وهي حسرة وثرّة وندامة على صاحبها يوم القيامة.

وستبقى حقائق الإسلام تؤكد - رغم كيد الإعلاميين - أن ساعة الإفطار لا تعني: التوقف عن تغذية الروح والانغماس في تغذية الجسد، بل إنها تعني أن إكرام الجسد ليس إلا لخدمة الروح، وأن إغناحه وإجهاده إنما هو لسعادة الروح واحترام كبريائها فهي التي تتصل بالخالق.

إن من يعيش هذه الساعة حراً مجرداً من أهواء نفسه وجهلها ليعلم أن تزايد حملات التسويق التجاري ومهرجانات التسوق والتخفيضات وبرامج الترفيه والمسابقات المبتذلة في رمضان - بوصفها ظاهرة على مستوى الأمة -؛ إنما هي صورة من صور التخلف الروحي والعقلي للأمة، حتى وإن خلت هذه المناشط من قبحها وإسفافها فليس هذا وقتها وليست هذه ساعتها، إذ إننا معنيون في رمضان بتعليم أرواحنا كيف تترك المباح المرغوب امتثالاً لأمر الخالق، وحباً فيما عنده - سبحانه وتعالى -، ودليل صدقنا في السعي إلى أهدافنا وغاياتنا، وإخلاص لله؛ للفوز بالجنة، فتستبشر الروح بذلك وتحب لقاء الله فيحب لقاءها.

فهل يحترم هذا الإعلام أثمان ساعات أعمارنا؟!

## الصحة الإسلامية

أعتقد أنها لم تحظَ ظاهرة من ظواهر المجتمعات البشرية المعاصرة بالدراسة والرصد والتحليل كما حظيت الصحة الإسلامية المعاصرة، فالباحثون والمفكرون ووسائل الإعلام ومراكز الرصد والبحث والمراقبة والكتابة والتأليف و«المنظمات الدولية» في العالم قد أنفقت جزءاً كبيراً من وقتها وجهدها وميزانياتها لفهم الصحة الإسلامية وحركات ما يسمونه بـ«الإسلام السياسي». وأقيمت المعاهدات والاتفاقيات وتبادل الدعم اللوجستي وعقدت المؤتمرات والندوات والمحاضرات لتوحيد أساليب التعامل معها.

وعبر العقدين الماضيين أنتجت تلك المنظمات والمؤسسات أجيالاً من (الإسلامولوجيين) أو خبراء الإسلام السياسي والحركات الإسلامية تخصصوا في دراسة الصحة لمعرفة سبل إعادة المسلمين إلى «رقدتهم» - أو غفوتهم كما في قاموس (الإسلامولوجيين العرب) الذين يفتقدون المنهجية العلمية الموضوعية، بل يفتقدون القدرات العقلية التي تمكنهم من الاستفادة من الحق الذي يدرسونه.

إن دراسة الصحة أو توبة الأمة وعودتها إلى الله على المستوى الشخصي والجمعي تفترض أن يقف الدارسون على الكثير من حقائق الإسلام وأدلتها العقلية والنقلية، وقدرته الفريدة على قيادة النفس البشرية إلى بر الأمان في رحلة الكفاح لإعمار الأرض والفوز بالآخرة، لكن ذلك نادراً ما يحدث، إذ تغلب على أصحاب هذه الجهود مواقفهم السلبية من الإسلام.

ولعل السبب في الخسران والضلال الذي يلاحق هؤلاء «الخبراء المأجورين» هو الإطار المصمم سلفاً لاحتواء الجهود التحليلية للصحة واستغلالها بوصفها مظلة لتغطية الصراع المستمر مع الإسلام. أما الفكرة المحورية التي تدور حولها نتائج وتوصيات هذه الجهود والتي يمكن للناظر أن يدركها بكل بساطة فهي تحجيم الصحة وتشويه صورتها. وبحسب أبناء جلدتنا منهم فالأمة ليست غافلة أساساً حتى تصحو!

إن المتابع للمهتمين بالصحة ليلحظ أن التوحيد و«المخلصين في توحيدهم لله» هم موضع الاهتمام الحقيقي وهم من يشار إليهم بوصفها سبباً في أزمات العلاقات الدولية والانفتاح بين الأمم والثقافات، خاصة إذا ما اقترن التوحيد بحركة أو حزب إسلامي يدخل في قلب الصراع السياسي مع الأنظمة الحاكمة، أو مع مروجي الثقافة الغربية.

هذه الجهود أثمرت أشكالاً جديدة من الامتثال للإسلام، سميت بالإسلام المعتدل. وظهر جيل جديدة من دعاة هذا الإسلام المعتدل يلبي طلبات الجمهور ويعمل بقوانين السوق بدعم وتبن من المنظمات الدولية وكثير من وسائل الإعلام.

فإسلام السوق أو الإسلام المعتدل يسعى نحو إنجاز مصالحه توفيقية بين المدِّ الديني والحادثة الغربية، ويشجع ميلاد فرق موسيقية إسلامية عصرية تمتهن الدعوة بالموسيقى، ووجوه دعوية نسائية حديثة، وتحويل الجهاد إلى «جهاد إلكتروني» من خلال خطاب إسلامي كلاسيكي!

هذا الزيغ والجور الذي تتماذى فيه البشرية امتداد طبيعي للعقلية القديمة المتجددة للأمم الهالكة التي استحوذ عليها الشيطان، فحال الكثير من هؤلاء الدارسين لا تختلف عن حال قوم إبراهيم ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَتَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (٦٢) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نَكَسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴿٦٥﴾ (الأنبياء: ٦٢-٦٥).

وهذا العجز والتحایل في أساليب ووسائل مواجهة الإسلام دعوة لأصحاب الحق أن يعملوا بتفاؤل وأمل وإخلاص، وأن يوظفوا وسائل إعلامهم كافة لتحقيق غاية الإسلام داخلياً وعالمياً؛ متذكرين قول العليم الخبير: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (التوبة: ٣٢)؛ فهل فعل الإعلام شيئاً من ذلك؟!

## الدفاع عن الأمة

يعيش العالم - منذ سنوات - أجواءً مماثلة لما عاشه أيام الحروب الصليبية، وتكاد تكون العلاقة بين الأمتين «المسلمة» و«النصرانية المتصهينة» هي الأبرز على مسرح العلاقات والأحداث العالمية، وإن كانت هذه الأجواء متأثرة بسمات المرحلة الحالية وأدواتها - ما بعد الحداثة، وما بعد الإعلام، أو باختصار «ما بعد العقل» - مما أشكل على كثير من المسلمين فهم هذا الواقع وإحسان التعامل معه، خاصة أولئك الذين ابتلاهم الله بتولي أمور الخلق من العلماء والقادة.

أبرز ملامح هذا المشهد هو عودة التكامل والتعاقد بين المؤسسة الدينية النصرانية والمؤسسة السياسية الغربية، بعد أن ثبت لدى المؤسستين العجز عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل منهما، التنصير والسيطرة على التوالي، في مقابل العمل المستमित لفك الارتباط بين النظامين في بعض بلدان العالم الإسلامي.

لقد حصدت المؤسستان «النصرانيتان» فشلاً ذريعاً مع الشعوب المسلمة - فشل التنصير وفشل الاحتلال - أعاد للعلاقة القديمة بينهما بريقها ووهجها، فانطلقت الحملات التنصيرية تحت غطاء الحرب على الإرهاب ومؤسسات المجتمع المدني العالمي لتحقيق الهدف الأول: التنصير. وفي الخط الموازي انطلقت حملات السيطرة لتزيح العدو الأكبر للحضارة المادية الغربية - الإسلام - تحت غطاء الحرب على الإرهاب أيضاً والمؤسسات

السياسية الدولية، مع تركيز شديد على البناء التحتي للمعركة - القوة الاقتصادية والتكنولوجية- وعمل دؤوب لتجريد الخصم منهما.

في الوقت ذاته، ليس من المصادفة ما يجري داخل المجتمعات المسلمة حينما تتوافق الحملات الصليبية الخارجية - الجديدة - التي تستهدف شخص الرسول ﷺ وعقيدته السمحة وأتباعه - الذين يسجلون فصولاً من العزة والكرامة في ميادين المواجهة الفعلية، مع ما يروج من انتقاص سنته والاستهزاء بها - واستنزاف قوى أتباعها في ميادين وهمية، على أيدي بعض الإعلاميين و«مغتصبي الثقافة والفن» داخل المجتمعات المسلمة. وليس من المصادفة ما تنفذه وسائل الإعلام في بلاد المسلمين من حملات ترشيد المشاعر (الولاء والبراء)، وحب الآخر أكثر من حب النفس، وتعدد الأفكار والعقائد والمذاهب فضلاً عن «ثقافة المتعة والترفيه» و «ثقافة الجسد» التي كشفت عن حجم الهزيمة التي يغرق فيها القائمون على هذه الأدوات المعادية سواء كانت مأجورة أو غير مأجورة.

وليس من المصادفة ما يتعرض له التدين الحق - إتباع الرسول ﷺ - من التشويه والاتهام بالتطرف والغلو وتعمد إلقاء تهم الإرهاب وتمويله على أي مستوى من التنسيق بين المنظمات الإسلامية أو الأفراد المخلصين.

لقد كشفت ردة فعل الأمة على حادثة الرسوم المسيئة لمقام الرسول الكريم ﷺ أن الغضب الشعبي الإسلامي متعطش لقيادة

توجهه وتنسق جهوده المتناثرة نحو أهدافه الكبرى للنهوض من الذلة التي تقبع فيها الأمة تحت وطأة العدو الظالم وبعض الأنظمة المتذبذبة.

وأفرزت تلك الحادثة - ومن قبلها التجارب الديمقراطية وما تبعها - خوفاً شديداً من تصاعد القيادات الشعبية. وتكشف للعالم الديمقراطي وغيره أن الديمقراطية والمجتمع المدني سيتيحان الفرصة لصعود المد الإسلامي في شرق العالم وغربه. المواقف الحكومية الرسمية في حادثة الإساءة للرسول الكريم جاءت مخجلة ومتأخرة وكانت تتعمد تحميل مسؤولية عجزها على أجهزتها الاستخباراتية والدبلوماسية والإعلامية؛ لتبقى حقيقة العجز وترهل الهوية غائبة عن أذهان الشعوب المقهورة.

القيادات الشعبية - في المقابل - استطاعت استثمار الفرصة والتقدم لقيادة الطموحات الشعبية الإسلامية نتيجة المساحات المتاحة - في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر- والتي أوجدت أساساً تحت الضغوطات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتتيح للفرق المحلية في بلاد المسلمين - الذين ينفذون استراتيجية الفوضى- تنفيذ أدوارها بوصفها طابوراً أول في المعركة الفكرية.

لما وقع تطاول - بينديكت السادس عشر - تذكرت بعض الحكومات التحرك الشعبي وقوة العلاقة بينه وبين القيادات الشعبية فكانت مجبرة على التحرك حينئذٍ للالتفاف على القيادة التي تدار بواسطتها ردة فعل الأمة، واستطاعت الحكومات عبر

مجموعة من الأدوات في مقدمتها القوة الإعلامية من السيطرة على الوضع إلى حد كبير.

إن المتابع لوسائل الإعلام في العالم الإسلامي على اختلاف أنواعها وأهدافها - خاصة العربية - سيلحظ أنها تنفذ استراتيجيات احتواء الشعوب، وترشيد المشاعر، وجلد الذات الفاعلة - وليس المقصورة -؛ بهدف امتصاص غضبة الأمة وتوجيه مساراتها لتخرج في النهاية بأبسط العقوبات وأقلها أثراً على العدو - المقاطعة -، ثم سرعان ما نجد هذه الوسائل قد عادت إلى إجراء المصالحة بين الشعوب وبين البضائع المقطوعة! فهي واثقة من قدرتها بالإعلام!

إن حجم مواد التغطية وأساليبها لحديث بينديكت، وكيفية معالجة ذلك، وحجم التغطية لما قيل إنه اعتذار منه، وأساليب تغطية ذلك، وما ينفق من الوقت والجهد في المعالجة الإعلامية لجهل بينديكت ونبرات تلك الأصوات وهي تتحدث عن منبع المشكلة والحلول العملية قد صبت جميعها في خانة ترك الأمر لأهله «السياسيين» وتكريس ضعفنا القيمي والأخلاقي! إننا نمتلك أحكاماً قيمة ومعايير مثالية نحاكم إليها كل ما ينتجه الإنسان من معرفة وفنون وسلوكيات متنوعة، وثقافتنا الإسلامية هي المرجع الصحيح لتقييم أي ثقافة أخرى انطلاقاً من الحقائق المطلقة التي تعري المرجعيات بمدى قربها أو بعدها عن الإسلام!

فهل وجد شيء من هذا في وسائل إعلامنا ؟!

لقد بات العقلاء يدركون خطورة الزاوية التي تدفع إليها الأمة



يوماً بعد يوم، وخطورة المحاولات المستميتة لتجريدتها من القوة العسكرية ومن القوة الإعلامية فضلاً عن القوة السياسية التي فقدتها من عقود طويلة حتى نسيت الأمة أن السياسة قوة فاعلة يمكن أن تحقق الغلبة لها أو تحمي حقوقها وممتلكاتها وثرواتها دون ضوضاء!

الفرصة سانحة للجميع -السياسيين والإعلاميين - لدفع تهمة التخاذل عنهم، والفرصة متاحة للعاملين المخلصين لأنفسهم - قبل دينهم - ، أن تستثمر الأحداث لإعادة الأمة إلى دينها حتى يهيمن على مناحي الحياة كافة، وقيادتها لأداء واجب الاستخلاف والشهادة على العالم. وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَنْ يَضُرَّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَنْ يَغْيُرَ الْحَقِيقَةَ (المطلقة): ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الأعراف: ١٢٨)، فهل تغير شيء في واقع هذا الإعلام؟!

## الدفاع عن نبي الأمة ﷺ

أجزم أن حملة الأمة للدفاع عن حبيبها وقودتها نبينا محمد ﷺ أضخم حملة اتصالية في التاريخ البشري من حيث السرعة والقوة والاتساع في مستوياتها المعرفية والعاطفية والسلوكية، إذ إنها حققت أهدافها (السلوكية) في غضون أسبوع واحد على مستوى أكثر من مليار مسلم، وهو ما لم يتحقق للموضوعات التي تؤرق العالم ويتضامن بمختلف مؤسساته من أجلها.

فموضوع الإرهاب مثلاً نال من التسويق ورسم الصور والتحالفات على الأصعدة والمستويات كافة ما لم ينل موضوعاً من الموضوعات الأخرى، ومع ذلك تأتي النتائج عكسية في معظم الجهود المبذولة، ولا يمكن التأكد من تحقق الأهداف المعرفية لحملاته فضلاً عن الأهداف العاطفية والسلوكية.

أما هذه الحملة المباركة فقد تجاوزت مستوى التنظير والتخطيط وفاقّت التوقعات والتخرصات لأسباب يعرفها المسلمون وحدهم. حيث تنوعت ميادينها، فمنها: الديني والسياسي والإعلامي والاقتصادي والاجتماعي. ولم تنتظر إجراء الدراسات الميدانية لمعرفة المداخل المناسبة للجمهور ولا لتوقع ردات فعلهم تجاه الحملة، فهي منطلقة من إيمان راسخ في نفوس المسلمين، تستهدف نشر الخير وإزهاق الباطل.

كما حققت - هبة الأمة لنصرة نبيها - تصحيح عدد من

المفاهيم التي تلوثت في زخم ترويج الغربيين لحضارتهم «الهشة» كمصطلحات حرية الرأي «المطلقة»، والمساواة بين الأديان والأفكار.

هذا الحدث أعاد كثيراً من العلماء المخلصين والمتقنين والمفكرين الصادقين قيادة الرأي والحراك الاجتماعي في الأمة بعد أن تراجعوا عن أداء رسالتهم تحت ضغوط كثيرة إعلامية وسياسية، وبقي المفلسون حيارى في أمرهم مترددين في اتخاذ المواقف اللازمة مما يحصل، هل ينخرطون في الواقع ويندمجون فيه؟ أم يبتعدون منه ويتخذون مسافة للتشبيط؟!

وأعاد - الحدث - الكثير ممن اغتروا بالأفكار والدعوات الغربية حول الإسلام المعتدل، ولم يتبق إلا القليل من أصوات الخرافة والدجل والدعوات المتطرفة والمغالبة التي أبعدت الناس عن الهموم الحقيقية، وبلدت إحساسهم، وصرفتهم عن كل ما يقتضيه النهوض ويدعوا إليه، ففقدوا في هذه الأزمة دورهم الريادي - الذي مُنح لهم لخيانتهم - في المجتمع.

لقد كشفت حملة الدفاع عن المصطفى ﷺ أن الأمة تملك الإجابة عن أحدث تساؤل حير خبراء السياسة في العالم: كيف ستنتهي الأزمة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟ فقد أوضحت أحداث الحملة أن الأمة متى ما استجابت للأزمة فسوف تتهيأ بكل اقتدار، بل إنها قادرة على أن تبني نظاماً عالمياً متى ما نجحت في إعادة تشكيل نفسها من الداخل ولفظت العناصر الغربية في جسدها التي توهن مسيرتها لصالح العدو

الخارجي.

وأكدت الحملة على قضية العلاقة بين الإسلام وغيره من الحضارات والديانات، وحركت الإجابة عن تساؤل من يريد أن يعرف لماذا هو مكروه في العالم الإسلامي؟ وكشفت - لمن يريد المعرفة - لماذا كل هذا الخوف في الغرب من الإسلام؟ لقد كسرت هذه الحملة لدى عقلاء الغرب الاعتقاد الذي ساد لديهم بأنهم على الحق دائماً، وكشفت أنهم لا يعرفون الشعوب الأخرى التي يتدخلون حتى في أخص شؤونها. كما كشفت أن الحضارة الغربية تقود العالم إلى التصادم الفكري، وأنها تهدف إلى مناورات لاستعراض القوة، وأن ما يفعلونه لن يضمن تخفيف حدة العنف.

إن الأمة من خلال حملتها المباركة قد أعادت زعامتها وقيادتها ونبيها محمد ﷺ والمحجة البيضاء التي تركنا عليها، دون حرب باهظة التكاليف وفي إطار عملية الدفاع عن النفس (ردة الفعل)، فكيف بالفعل نفسه؟

هذه الحملة يمكن (لليدقراطيين) أن ينظروا إليها على أساس أنها حملة إعادة انتخاب ناجحة، ورسالة يجب أن يفقهها كل من تولى أمراً من أمور هذه الأمة قبل أن تتفجر في وجه من يجهلها أو ينهبها أو يعلمنها.

ومن هنا يمكن القول: إنه لن يجرؤ على تكرار هذا العداء السافر والعلني على أمة الإسلام إلا جاهل بالحقائق أو مكابر يجرب شكلاً من أشكال الخسران، ولكن هذا لا يعني نهاية الصراع الأبدي

بين الحق والباطل، وإنما يعني أن الباطل لن يجد طريقاً للمرور إلا بأساليب النفاقية الخفية التي حذر الله سبحانه وتعالى منها نبيه ﷺ فقال عنهم: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ﴾.

ولا عجب حينما نعلم أن صاحب التقديرات الفاشلة (فوكوياما) يصدق وهو كذوب؛ حينما يرى أن المخرج الوحيد الذي يجب أن تعول عليه الولايات المتحدة الأمريكية للانتصار في (معركة) مواجهة الإسلام يكون بظهور «قطيع» إسلام ليبرالي، حتى لو تطلب الأمر إيجاد (لحى ليبرالية) تتولى إدارة الصراع وتفتيت الإسلام من الداخل.

وكان (فوكوياما) قد أدرك حقيقة النفاق وخطره على أمة الإسلام، فأراد لفت النظر لذلك خاصة مع تقصير المسلمين في جهادهم ضد عدوهم الحقيقي - أهل النفاق - بالحجة والبيان وتجفيف منابعهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله بالحسنى.

إن الوعد الرباني بالتمكين يتطلب تحقيق أسبابه. والمنطق التاريخي والواقعي يؤكد الاندفاع الشعبي نحو عودة الإسلام إلى العملية السياسية فضلاً عن غيرها من مجالات الحياة. ولذلك فإن الأمة أمام تحدٍ كبير ينطلق من الفرد المحب لرسوله ﷺ والمقتدي به ثم الكيانات والمؤسسات التي يقيمها المسلمون لتضمن للأفراد ممارسة اتباعهم وحبهم واقتدائهم وتنفيذ تشريعات الإسلام في الحياة.

لا تزال الأمة تخترق بأساليب المنافقين، فهبتها لنصرة

الرسول ﷺ لما أسيء إليه علناً لا تتساوى مع مواقفها ممن يدعو الأمة ليل نهار بغير دعوة محمد ﷺ، ويحقر من شأن منهجه على رؤوس الأشهاد.

وهذا مكنم الخطر، حينما نُعلم عدونا أن طريقه إلى النجاح في تفتيتنا أن يتسلل كما يفعل المنافقون، ونقول له: ستجد الترحيب كما وجد ذلك من يخفي بغضه وكرهه لنبينا محمد ﷺ، ونكشف له أن تحرك الغيرة الإيمانية والحمية الإسلامية عندنا يحتاج إلى إعلان صريح وتجاوز خطير وكبير من عدونا.

إن المنافقين هم الأكثر جرأة على مقام النبوة والمنهاج الذي رسمه لنا المصطفى ﷺ، ويمثلون مدرسة في ذلك، فهل تهب الأمة لنصرة نبيها فتتبعه وتتخيله بين ظهرانيها يقود ويوجه ويعلم، وتلفظ من يعصيه ويقلل من مكانته ومنهجه؟ وهذا هو ذروة النصر والانتصار للحبيب ﷺ. فماذا يجب أن يفعل الإعلام ليدفع عن نفسه تهمة الإعراض عن اتباع نبي الأمة ﷺ؟



## إصلاح واقعنا الإعلامي

- كيف يرى الإعلاميون هذا الإصلاح ؟
- جذور المشكلة.
- مصارحة حول الوعي.
- فك التحالفات المكبلة للإعلام.
- اعتماد التحليل الإسلامي للأحداث.
- تربية الإعلاميين.
- معايير لتقويم الإعلام.
- ردم الهوة المفتعلة بين القيم ومهنة الإعلام.
- إعلام متعدد.





## كيف يرى الاعلاميون هذا الإصلاح؟

(أن يكون المجتمع بلا وصاية) هو الإصلاح الذي يرومه بعض من الإعلاميين. فهل هذا إصلاح؟! إن القائلين بمقولة «مجتمع بلا وصاية» - التي تتم عن بساطة التفكير وهيمنة الهوى - يفترضون أن العقل البشري قادر على فهم الواقع ورسم خطط السيطرة عليه دون مساعدة من خارجه! وهو افتراض منبعه المرض الذي عاد به المنهزمون أمام المادة الغريبة لينادوا به في بيئة تؤمن بأن الدين منهج حياة وطريق نجاة، وأن حقائقه مطلقة لا تقبل الحوار والجدل، وأن العقل لا يكتمل ويؤدي دوره إلا إذا آمَنَ بالغيب.

إن أي مجتمع بشري لا بد أن يقاد بسلطتين: علمية وسياسية، تتولى القيادة العلمية دراسة كل مجالات الحياة وتخصصاتها الدقيقة وتوجيه مسارات حياة المجتمع، ومن ثم تعمل القيادة السياسية على مراحل التنفيذ، وأي محاولة لإسقاط القيادة العلمية أو إضعافها هي محاولة لتجريد القيادة السياسية من مقومات الاستمرار والقوة والسيطرة على المجتمع، وأي خلل في العلاقة بين القيادتين يعني نهاية الاستقرار.

إذا كان هذا في حق المجتمعات البشرية على اختلاف أفكارها وأوصيائها، فإن ذلك يتأكد في حق المجتمع الذي يهدف أفرادها على مختلف مسؤولياتهم ومؤسساته على مختلف تخصصاتها؛ إلى الفوز برضى الله والنجاة من عذابه ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ (آل عمران: ١٨٥)، فهدف

العالم كهدف الحاكم، وهي نفسها أهداف متوسط العلم والمحكوم، هذا من جانب، أما من جانب آخر فإن مهمة الحاكم الذي ولي أمر المسلمين هي أن يسوق أعداء الوصاية إلى الجنة وأن يأخذ على أيديهم لينجوا من نار جهنم ويقادوا إلى الجنة ولو بالسلاسل. وبذلك تكون طاعة ولي الأمر قائمة على أسس معرفية حددها الأوصياء علمياً، وأهداف مشتركة وانسجام وتكامل بين فئات المجتمع وطبقاته كافة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩).

في هذا المجتمع مهمة العلماء الربانيين - الأوصياء - أن يترجموا للحاكم والمحكومين ما معنى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف: ٨٤)، وهو سبحانه الذي حوّلهم لذلك ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: ٨٣).

العجيب أن مقولة (مجتمع بلا وصاية) والألفاظ والمصطلحات التي يروجها (إعلام الأهواء) بدأت تروج على ألسنة ضحايا الإعلام في مجالسهم ومنندياتهم، وكأنه لا يوجد حقائق مطلقة تخول العالم بها للمطالبة بفرضها على الناس، والتحاكم إليها،

وتوظيف سلطات الحاكم لإلزام الناس بها، لتكون المهيمن الرئيس على البيئة العامة دون حسابان لأصحاب الأهواء - الذين يمكن أن تشملهم رحمة الله إن هم أخفوا أهواءهم ولم يجاهروا بها - ليظهر التزام المجتمع بوصاية علمائه وشرفائه.

هذه الآثار المرة التي يجنيها المجتمع من أعداء الوصاية العلمية والفكرية هي نتيجة طبيعية لتعالي صوت الغريزة؛ والخطاب نفسه النفاقي المتجدد (لو كان لنا من الأمر شيء) في صور عصرية من صور الإعراض عن الحق ومحاربته وتشويهه في أذهان البسطاء، وهي أيضاً صورة من صور محاربة العقل وإخضاعه للعواطف والأهواء.

إن من نعم الله الظاهرة والباطنة على البشرية أن جعل لهم منهجاً وطريقاً يحقق رضاه - سبحانه وتعالى - والفوز بجناته؛ وهذا المنهج والطريق - الإسلام - هو السبيل الوحيد لذلك ولا سبيل غيره، وهو سبيل الحياة الكريمة السعيدة في الدنيا ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾، وهو منهج يفصل بالحق في كل القضايا الكبرى والرئيسة في حياة الناس حتى لا تتخبط البشرية خلف أهواء ومزاجات المهيمين، فكانت ردة فعل العقلاء ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١).

إن مما يقلق أعداء الوصاية أن «الأوصايا» ينظرون إلى حضارة أمتهم على أنها أعلى من غيرها في مناحي الحياة القيمية والأخلاقية والمعرفية، ويرون أنه لا يوجد أي مبرر لانتقاد أو تقييم

أصول هذه الحضارة، وإنما يكون النقد والتقييم لعمليات التنفيذ وسبل تحويل القيم والأفكار إلى واقع معاش في الحياة، كما يرون أنه لا يوجد مبرر لتعلم الأخلاق والقيم من الثقافات الأخرى. إن المخرج من الأزمات التي تلاحق الأمة وتستنفد قواها؛ انتفاضة علمية ومعرفية تستمد أصولها من شرع الله وتهيمن على المجالات والاختصاصات العلمية كافة بما في ذلك الإعلام؛ حتى تكون ثمارها المعرفية حقائق يعتمد عليها في صنع الحياة. وفي المقابل على أعداء الوصاية العلمية - الشرعية - أن يثبتوا للأمة أن الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية التي تحكم العلاقات الدولية في العالم ليست مظلة لإخفاء الصراعات العقيدية والفكرية وأنها لا تهدف إلى فرض وصاية نصرانية - يهودية على البشرية بأسرها. وإن لم يثبتوا - ولن يفعلوا لضحالة ما يملكونه من الحقائق - فعليهم أن يتفرغوا لسماع الحق والخضوع له، فليس على الأمة ضرر في هذه المرحلة أشد من استكبار الجاهل وعناده، ومجاهرته بأهوائه وشهواته.

## جذور المشكلة

يجب التأكيد على أن المعالجة والتصحيح لواقع الإعلام «المتعدي لحدود الله» إنما يبدأ من الهداية الفكرية والعقلية، حيث إن الممارسات الإدارية والمهنية لكثير من وسائل الإعلام استندت إلى مجموعة من الأفكار التي أدت إلى ظهور هذه الصورة التي تجمع بين المتناقضات:

أولها: أنها اتخذت من كونها تستهدف مجموعة من المجتمعات مبرراً، بل أصلاً فكرياً تقوم عليه، ومن ثم خرجت عن الإطار العام الذي يحدد مجال الاجتهاد والتفكير في المجتمع المسلم. فلم يعد الإسلام هو المصدر بل أصبح المجتمع هو المصدر على غرار ثقافة الحرية. وهذا جعلها مخالفة ومعارضة لأهداف المجتمع المسلم وأصبحت صورة من صور تناقضه، وتصادم مؤسساته في عصر الانحطاط الذي نعيشه.

ثانيها: الجمهور هو الموجه للإعلام، وهو جمهور متعدد العقائد والمذاهب فضلاً عن الرؤى والأفكار. هذا يتطلب أن يتجرد القائمون على الإعلام عن فكرهم ومبادئهم من أجل تحقيق الرغبات المغايرة للحق الذي يؤمن به الإعلامي، فصار ذلك تزييفاً وتضليلاً لكل الفئات التي يُعدُّ الحق حاجتها الأولى.

ثالثها: أدى ذلك إلى تنامي «الرؤية الفاسدة» التي تساوي بين

جميع العقائد والروى والأفكار في داخل المجتمعات المتعددة. إن كان يصح هذا في المجتمعات غير المسلمة فإنه - قطعاً - لا يصح في مجتمعات تملك منهجاً ربانياً محفوظاً من التغيير والتحريف، ولا يُقبل أن يُساوى منهج الإسلام الرباني بغيره من الأفكار البشرية بدعوى التعددية في إعلام يصدر عن موحدين أو غيرهم، بغض النظر عن واقع هذا التنوع في المجتمع.

رابعها: إن القوائم بالاتصال لا يمكن له أن يجمع بين ما يرضي أهواء جميع الشرائح، نظراً إلى البون الشاسع بين الحق وغيره من صور الباطل والأهواء المتنوعة، ولأن هذه المنطقة من الصراع لا تحتل غير اللونين الأبيض أو الأسود، فلا يمكن - وهذه حقيقة مؤكدة بالأدلة والبراهين - أن ينطلق إعلام من غير فكرة رئيسة تغذيها، وليس هناك فكرة محايدة، ولا يمكن الجمع بين الحق والباطل في إعلام واحد دون التناقض والازدواج، وخطورة ذلك أن «الإعلامي الموحد» في هذه الحالة قد يقع في مناقض أو مناف لما يؤمن به ويعتقده.

خامسها: إن عدم إغفال الإعلام للشرائح المتعددة في المجتمع يعني أن تقدم لها احتياجاتها من الحق - الإسلام - لتعرفه بأساليب وطرق تناسبها وتتوافق مع حاجاتها، ولا يسمى هذا إكراهاً، إنما هو دعوة ورحمة لتعريفهم بمنهج الرشد وكشف مناهج الغي.

سادسها: إن كون المؤسسة أو المجموعة الإعلامية - تعدّ نفسها -

تجارية ربحية لا يعفيها من مسؤولياتها تجاه المجتمع. ذلك أن أصل الوسيلة هي الكلمة، ثم يأتي دور وسائل الإعلام في توسيع دائرة انتشار الكلمة ومساحة وصولها. والكلمة لا يمكن أن تكون محايدة فكرياً مهما حاول الإنسان تجريدها أو ادعاء تجردها من الفكر، وهي وحدة التسجيل والثواب والعقاب في سجلات أعمالنا، ولذا فالكلمة تتطلق من أسس إيمانية، ويجب أن تكون بياناً شافياً لما يجري، وأن تكون نوراً وهدى لمن يستقبلها، وأن يكون دافعها ومحركها الرحمة بالناس من مرسلها سواء كان فرداً أو مؤسسة.

إن ضبط هذه المفاهيم الرئيسة من شأنه أن يحقق إصلاحاً فكرياً ترى ثماره بإذن الله في واقع الإعلام وممارسته، فهل لدى المخالفين حجج علمية أو قناعات فكرية تفند هذه الحقائق، أم أنها أهواء تتطلب صرامة المجتمع لكبحها وتحجيم آثارها بعيداً عن الميادين الاجتماعية العامة، وهذا أقل الإصلاح المطلوب؟



## مصارحة حول الوعي

قبل المصارحة من الأولى أن نتفق أنه ليس الهدف من الإعلام أن يغير وعي المشاهد إلى أي وجهة كانت، بل لا بد أن يكون التغيير إيجابياً حتى يكون وعياً. ثم هنا تساؤلات للمصارحة: هل يستطيع العاملون والقائمون على وسائل الإعلام - غير المنضبطة بالإسلام في كل ما يصدر عنها - أن يراهنوا أو يبرهنوا أن التغيير الذي أحدثته وسائلهم إيجابياً؟ أي: (يحقق لجمهورهم - المسلم - الهداية التي ينشدونها في كل ركعة من ركعات صلواتهم). طبعاً الإجابة: لا، ومن قال غير ذلك فإنما يطعن في وعيه.

وعليه؛ فإنه من السذاجة أن نقول: إننا بحاجة إلى دراسات علمية لنثبت تدمير هذه الوسائل لوعي الجمهور المسلم في ظل وجود الأحكام القرآنية العظيمة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها. فتحن بوصفنا مسلمين نملك أحكاماً قيمة، ومعايير مثالية نحاكم إليها كل ما ينتجه الإنسان من معرفة وفنون وسلوكيات متنوعة، وثقافتنا الإسلامية هي المرجع الصحيح لتقييم أي ثقافة أخرى انطلاقاً من الحقائق المطلقة التي تكشف المرجعيات والممارسات ومدى قربها أو بعدها عن الحق.

فهل يزعم القائمون على هذه الوسائل أنهم متبعون لنبينا محمد ﷺ في كل ما يقدم في فتواتهم؟ أعتقد وأراهن أنهم سيقولون: لا، حتى لا يفترؤا على الله كذباً.. ﴿فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ (يونس: ٣٢).

وعندها سيعلم الجميع الحقيقة العظيمة التي يؤكدّها القرآن الكريم أن من لم يتبع نبينا محمداً ﷺ في كل سلوك يصدر عنه فهو متبع لهواه أو لغيره هواه - من الشهوات أو الشيطان أو الآباء أو الظن أو الباطل (سبيل الكافرين) - وجميعها تقود لنتيجة واحدة وهي: أن الإعراض عن الحق أو بعضه هو انصراف إلى الضلال ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦). والمسلم الواعي في غنى عن الهداية التي يصعب التنقيب عنها بين ركام الجهل؛ لأنها متوافرة بأساليب وصور مشرقة في أماكن أخرى تحترم الإنسان وتقدر روحه وعقله.

وهنا نعود إلى قضية الوعي - التي تزعمها فئات من الإعلاميين - للتأكيد على أنه وعي زائف، أو لنقل: إنه استلاب للوعي، وإشغال الناس عن أمور حياتهم بإغراقهم في الترفيه والعبث الأخلاقي واستنساخ القيم أو تسوّلها من المجتمعات الغربية. ولذلك من العقل - والحكمة وحفظ المفاهيم واحترام عقول الناس - أن لا يسمى ما تقوم به هذه الوسائل الإعلامية: «رسالة وتميز»؛ حتى لا يكون ذلك من الصد عن دين الله وتزيين الباطل وزخرفة المنكر.

إن مضامين الإعلام لا تقوم إلا على أسس فلسفية، وهي في النهاية أوعية فكرية. وروية بعض وسائل الإعلام أن عليها أن تمنح الناس المعلومات التي يحتاجونها ثم لا توجههم فكراً مخالفاً للعقل والواقع. فهل من الحكمة أن تقدم الانحرافات العقدية والفكرية - بدعوى

التعدد - لجمهور موحد سليم الفطرة والفكر دون أن يكون هناك توجيه فكري يكشف تناقضها مع المسلّمات الثابتة القطعية التي يؤمنون بها؟

وهل من الحكمة أن يزاوج الإعلامي المسلم - المحاسب على كلماته، والمدعو من ربه إلى عدم تتبع ما ليس له به علم - بين الحق والباطل؟

وهل من الحكمة أن يتصدر من لا يملك العلم بالحق لإعلام الناس وإخبارهم قبل أن يرفع الجهل عن نفسه؟!

وهل من العقل أن يستجيب الإعلام لرغبات الناس وميولهم غير المشروعة والسير خلف رغبات الشباب «غير السوية» أو استغلال الاضطرابات التي تصاحب هذه المرحلة وبيعهم للمعلنين الذين لا يزيدون النار إلا استعاراً عبر إعلانات مُسَفِّة؟!

إن ديننا وفلسفتنا وفهمنا للحياة يختلف عن غيرنا، ويفرض علينا أن نقول كلمة حق في هذه الوسائل: إنها تشوه الإسلام وتجرّ المجتمعات المسلمة إلى عزل الإسلام في المساجد وإبعاده عن قضايا الحياة.

كما يجب أن نقول كلمة حق للقائمين عليها - الذين يحسبون أنهم يحسنون صنأً -: أنهم مطالبون بمحاكمة أنفسهم قبل أن يحاكموا وفقاً لما يلي:

أولاً: إن المسلم لا يبقى مسلماً وهو يجيز شيئاً مما حرّمه الله عالمأً عامداً، فيجب عليهم أن يفهموا هذا الفارق بينهم وبين غيرهم من مالكي - ومستثمري - وسائل الإعلام

أو الإعلاميين في العالم.  
ثانياً: إن المسلم لا يمارس نشاطاً مستقلاً عن شريعة الله، ويكون  
الحذر أشد في حال توجهه إلى أمة من الناس. فكما أنه ليس  
من حق الإنسان أن يبيع محرماً أو يحرم حلالاً؛ لأن هذه  
القضايا محسومة دينياً؛ فإنه ليس من حقه أن يطور في  
أساليب ووسائل ترويج أمور محرمة متفق عليها من منظور  
شرعي، قبل أن تكون مبادئ أخلاقية فطرية.

## فك التحالفات المكبلة للإعلام

لا يمكن أن يُتصور أن الحكومات لا تضع الأنظمة والقوانين التي تعطيها المشروعية إذا ما أرادت الوقوف ضد وسائل الإعلام، بل إن بعض الحكومات تتلاعب بالقوانين والأنظمة لتحقيق ذلك. كما أن الصحفيين يتحالفون ويبنون الصيغ التشريعية لحقهم في حماية أنفسهم ومؤسساتهم ونتائجهم وحرية تعميم أفكارهم وتتبع مصالحهم وخدمتها. و«المعلنون» أيضاً - أصحاب المصالح الاقتصادية - يضعون البنود في الاتفاقيات التي تضمن لهم حقوقهم ومصالحهم مع الحكومات ومع وسائل الإعلام.

وهنا تبرز المشكلة، فالعوامل الثلاثة - الحكومات والإعلاميون والمعلنون - تؤثر تأثيراً بالغاً على عمل وسائل الإعلام، ويكون العامل الأهم والمستفيد الرئيس من الإعلام وهو المجتمع «الفرد - الجماعة» محيِّداً عن دائرة التأثير في مضامين الإعلام التي يفترض أن تتوجه لحاجاته الأساسية، وما يتوافق معها من رغبات.

وهكذا، يكون المجتمع - بأصوله وقيمه وثقافته - ضحية تحالفات مصلحة يتزايد تعقيدها كلما «انحدرت» إلى الحكومات والمجتمعات الفاقدة للأنظمة، ويتضخم خطرهما كلما افتقد المجتمع إلى مؤسساته المدنية التي تعمل في المجتمعات الحديثة للحد من التجاوزات، وبناء تصورات حول المرغوب وعكسه، وتتولى تفعيل التقاضي والتحاكم إلى القضاء بين الأفراد ومؤسسات مجتمعهم.

ومما زاد هذه التحالفات سوءاً كثير من الأكاديميين والمهنيين - الإعلاميين - الذين يناقشون قضايا الحرية الإعلامية تحت مظلة جدلية الديمقراطية وحرية الإعلام: هل تشجع حرية الإعلام ديمقراطية أكبر؟ أم أن الديمقراطية الفاعلة تشجع حرية الإعلام؟ ويتجاهلون أن وسائل الإعلام لا يمكن أن تملك الاستقلالية المطلقة، (أي: الحرية المطلقة في تلقي المعلومات وإبلاغها دون التخوف من العقوبات)، وأنه لا يوجد إعلام لا تسيطر عليه مصالح، وإن اختلفت في أحجامها وأنواعها ودرجات التأثير.

كما يتضح من نقاشهم أن الربط بين الديمقراطية وحرية الإعلام يفتقد إلى المنهجية العلمية، ويلغي عوامل أخرى قد تكون أكبر تأثيراً. فالربط بين الديمقراطية وحرية الإعلام يفترض أن الديمقراطية هي الحالة المثلى «الصحية» للنظام السياسي في المجتمعات البشرية. ومعلوم أن هذا الفهم وما يتبعه فرض تبعاً لزعماء المعسكر الغربي بصفته المفهوم الأصلح والأقدر، وليس لجودته بوصفه نظاماً.

كما يجب ألاّ نفعل النظرة العالمية «الرأسمالية» للإعلام التي تعدّ الإعلام وسيطاً للوصول إلى المستهلكين الحاليين والمرتقبين، حتى وإن استلزم الأمر تغيير ثقافات الشعوب «النامية» لتحويلهم إلى مستهلكين، وهذه الأمور جميعها كفيلة بتغيير مفاهيم الحرية الإعلامية.

الذين يتحدثون عن حرية الإعلام - دون حسابان لطبيعة الثقافة والأنظمة السياسية - يتجاهلون أفراد المجتمعات المسلمة. والغالب من هؤلاء الناس لا يعاني من إرهاب الإعلام المحلي والفضائي على

قيمهم وأخلاقهم وحسب، بل يفتقرون إلى الوسائل التي توصل صوتهم إلى صانع القرارات التي تؤثر على حياتهم، ويضاف إلى ذلك عمل وسائل الإعلام المحلية على تزوير هذا الصوت وتحميله ما لم يقل! من الواضح أن العقوبة التي يخشاها الإعلاميون تتعلق بالجانب السياسي فقط، أما الجوانب الدينية والاجتماعية والثقافية فوسائل الإعلام الاستقلالية المطلقة في ذلك، بل يعدّ بعض منظري الحرية الإعلامية الوصول إلى هذه الحالة تقدماً إيجابياً بهدف الفصل بين مصالح الحكومات والمجتمعات من جهة، وبين المجتمع ومؤسساته التي يفترض أن تعمل لخدمته - الإعلام أبرزها - من جهة أخرى.

إن الحكومات هي الطرف الأهم في مثلث عوامل استمرار واستقرار وسائل الإعلام، فالنظام هو أساس شرعية عمل هذه الوسائل، ويأتي الجمهور في الطرف الثاني، والمعلنون ثالثاً. وهنا يتضح أن نظام الإعلام يجب أن يقوم على احترام الأطراف الثلاثة، والحكومات هي المسؤولة عن الوصول بالإعلام إلى هذه الحالة دون حسابان لـ (شعارات) الحرية الزائفة التي لم يتوقف منظروها عن المطالبة بتكبير الصوت الديني، أو المؤسسة الأم لمؤسسات المجتمعات الإسلامية كافة بحسب أسس النظام الإسلامي.

إن إخفاقات وسائل الإعلام في تحقيق التوازن بين هذه الأطراف الثلاثة يؤكد أن الزاوية الأهم في هذا المثلث الصعب هي النظام والجهة المراقبة لتنفيذه (الحكومات)، ويتوافقها مع تطلعات الطرف الثاني الجمهور «الضحية» يمكن أن تتضافر مع

سياسات المعلنين لبناء واقع إعلامي مميز. ولكن يبدو أن تراخي الجهات المشرفة على تنفيذ الأنظمة الإعلامية سيؤدي إلى مزيد من الانفلات حتى تلتفت الحكومات إلى ذلك، وتصلح ما يمكن إصلاحه.

لقد بينت التجارب أن استقلال وسائل الإعلام عن الحكومات أمر غير وارد، بل تنظر الشعوب إلى أن الإعلام مقيد بسياسة الحكومات ومصالحها، وإذا ما فكّرنا تفكيراً منطقياً فسوف نحسب كل نتاج هذا الإعلام على الحكومات لما تملكه من القدرة على السيطرة والضببط، ولما يربط هذه المؤسسات من المصالح الخاصة والقوية معها.

وعليه؛ فإن إصلاح الإعلام يتطلب إرادة صادقة تعمل على فك التحالفات المكبلة للإعلام ليتمكن من التحرك لمصلحة المجتمعات الإسلامية، وبغير هذا فلن يتحقق (الإصلاح الحقيقي).



## اعتماد التحليل الإسلامي للأحداث

من أهم خطوات إصلاح الإعلام اعتماد منهج الإسلام في تحليل الأحداث. ذلك أن التحليل السليم للأحداث يتطلب إيماناً و يقيناً من المحلل بأنه على الحق ويقول الحق. ولن يتأتى ذلك ما لم تكن نصوص القرآن والسنة النبوية (المعصومة) تؤيده وتحفزه ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ (الإسراء: ٩٠). وهذا من جانبه يتطلب أن يكون المحلل مستسلماً لله منقاداً له على منهاج النبوة.

إن لم يكن - المحلل والتحليل - كذلك فلا حاجة للبشرية في ضرب - جديد - من ضروب الجهل والزيغ الذي تفرزه غالب العقول غير المتهتدية ﴿أَمْ تَحْسِبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (الفرقان: ٤٤)، ذلك أن منبع كل فكر غير إسلامي إنما هو رؤية خاطئة لحقيقة الخلق والحياة والبعث والحساب ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون: ١١٥).

إذا علم ذلك فإن المحلل الذي ينظر في الأحداث والواقع بنور الله ينظر باستعلاء لتقته فيما يملكه من الأدوات والمعلومات ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الزخرف: ٤٣)، ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾

(النمل: ٧٩)، فليس نظره كنظر المستند إلى نصوص محرفة أو احتمالات بشرية غير معصومة.

إن المخرج لتحليل ما يجري في العالم وفهمه الفهم الصحيح يتطلب العمل من خلال مراكز إسلامية للبحث والدراسة، تعمل على صياغة رؤية إسلامية - يقينية - قائمة على نصوص الكتاب والسنة - المحجة البيضاء - لتجاوز التحليلات المجتزأة إلى رحابة الأفق ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَن آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ (القصص: ٨٠)، وطول المدى ﴿وَلِتَعْلَمِنَّ نَبْأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (ص: ٨٨)، وشمول الأبعاد ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمَجْرَمِينَ﴾ (الأنعام: ٥٥) وإن لم توجد هذه المراكز التي تجمع الفنون والمعارف كافة - ويديرها فكر الفرقة الناجية - فلا أقل من الاعتماد على آراء ونظرات - بعض الأفراد من - علماء العقيدة (فقهاء الواقع).

في باب: كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، كما روى البخاري في الحديث رقم ٦٦٧٣ يقول حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «كان الناس يسألون رسول الله عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم. قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم؛ وفيه دخن. قلت: وما دخنه؟ قال: قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر. قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها. قلت: يا رسول الله! صفهم لنا، قال:

هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا. قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم. قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك. ولعل في هذا الحديث إشارة «شافية» إلى خطورة الأمر عندما يفقد التحليل الإسلامي للحياة وتفقد الرؤية العقدية لمجرياتهما.

إن قوة التحليل عموماً - والتحليل السياسي الذي أشغل البشرية - تتطلب قوة عالية في الفهم، ولن يتأتى ذلك ما لم يمتلك المحلل - فرداً أو مؤسسة - قوة أعلى في ثقته بصحة معلوماته وتصنيفاته، وهو ما يتيح التفسير والتحليل بالاعتماد على أصول العقيدة الإسلامية ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: ٢١٣).

التحليل العقدي للأحداث لا يعني أن تكون العقيدة عاملاً ضمن عوامل عدة مؤثرة في الظاهرة أو الحدث، وإنما هو منظار ينظر من خلاله إلى الأحداث والوقائع والظواهر، في مقدماتها وتفاصيلها، وهو إطار يجمع نتائج هذا النظر والتفكير.

الذين يهربون - من المسلمين - بعيداً عن النظرة العقدية للأحداث بحاجة إلى فهم «حقيقة الانتصار» و«حقيقة القوة» و«حقيقة الثروة» ليفهموا الواقع، وليدركوا أن إلقاء اللوم على

العقائد والمذاهب غير المتهتدية بنور الإسلام أساس في فهم فساد ما يجري، بل إن عصاة وذنوب أهل «الفرقة الناجية» سبب أيضاً في ظهور هذا الفساد في مناحي الحياة ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم: ٤١)، ولذلك كان التوجيه والحكم الرباني ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥) لمعرفة نقطة البداية وخط النهاية في عمليات التحليل.

إن أي تحليل لا يستمد أصوله وأركانه الرئيسية من الدين الناسخ للأديان ولا يتمثل أهدافه النهائية التي ترقى بالإنسان إلى إرضاء ربه والفوز بجناته؛ سيخفق ويزداد إخفاقه كلما تعاقب عليه الزمن، كونه انحرف بالعقل عن نظام الكون وسننه، فضلاً عن أنه لن يقدم معرفة يقينية يبقى نفعها للبشرية. وقد أورد البخاري في باب: قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء». الحديث ٦٩٢٩؛ أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث، تقرؤونه محضاً لم يُشَبَّ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً؟ ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ لا والله، ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم.

ولعل هذا التساؤل أو التعجب من حبر الأمة «ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟» بمثابة القاعدة والأرضية الصلبة التي يقف عليها المحلل، وإن لم يجدها في نفسه فالحل يسير على

طالبي الحق ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (النساء: ٥٩). فيتولى الفصل فيه من زكاه الله للقيام بهذه المهمة العظيمة ﴿ لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يَسْتَبْطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (النساء: ٨٣).

وعليه؛ فإن من إصلاح الإعلام أن يترك الأمر لأهله أولاً، ثم تتاح الفرصة لأهل الأمر أن يقدموا للأمة رؤية الشرع فيما يجري من الأحداث، وبغير ذلك يبقى الإعلام لا نفع منه، وتخسر الأمة المعاني العظيمة والحكم الربانية من الأحداث.

## تربية الاعلاميين

ظهر مفهوم التربية الإعلامية على أسس فكرة المسؤولية الاجتماعية في الستينيات من القرن الميلادي الماضي في أوروبا، وتزامن ظهور هذا المفهوم بين التربويين مع فشل نظرية المسؤولية الاجتماعية في تخفيف حدة النفعية والمصلحية التي تحرك الإعلام الليبرالي.

لقد حاول تيار المسؤولية الاجتماعية في الميدان التربوي أن يوائم بين القيم الليبرالية وبعض القيم التي تميز النوع البشري عن غيره من المخلوقات؛ لكن هذا التيار كان ضعيفاً في مواجهة القيم التي قامت عليها تحالفات الإعلاميين والرأسماليين والسياسيين، كما كان هذا التيار ضعيفاً وعاجزاً عن الاستيعاب الكامل للقطرة البشرية المختنقة تحت ركام الإباحية، على الرغم من النزعة العقلانية التي كانت تحرك هذا التيار.

طُرحت التربية الإعلامية في هذه البيئة الفكرية، وظهر جلياً أنها كانت تهدف إلى المحافظة على مميزات النوع البشري أمام الانحطاط الذي انقاد إليه الإعلام الليبرالي حتى تحول إلى مؤسسات رأسمالية مصلحية.

كما تبين منذ البدايات الأولى لمفهوم التربية الإعلامية أنه تعبير عن العجز الفكري للمؤسسات التربوية أمام المؤسسة الإعلامية، وبرهان على الأدوار (النفاقية) للمؤسسة الإعلامية؛ التي لا يمكن الحد من شرها إلا بتربية الأجيال على نقدها والعمل على التأثير فيها بدلاً من حدوث العكس.

وكانت أولى العقبات التي واجهها هذا المفهوم؛ تعدد التفسيرات التي حاولت فهمه وإدراكه في ضوء القيم الليبرالية، فكان أولها في الستينات من القرن الميلادي الماضي عندما فُسرت التربية الإعلامية على أنها شكل جديد من أشكال الوسائل التعليمية. (وهذا التفسير - للأسف - تردد كثيراً في أروقة المؤتمر الأول لإحياء التربية الإعلامية الذي نُظم في الرياض ١٤٢٨هـ بعد عشرات السنين من تجاوزه!).

لم يقبل المهتمون بالمفهوم - آنذاك - تلك التفسيرات، ولم يعلنوا بصراحة عن حقيقته التي تستهدف تعليم الأطفال والشباب الدفاع عن عقولهم وأخلاقهم وحماية أنفسهم من المخاطر التربوية التي استحدثتها وسائل الإعلام، فاستمر الجدل حوله حتى بداية السبعينيات من القرن الميلادي الماضي عندما طُور المفهوم وطُوع لمفاهيم الليبرالية وقيمها المادية، فأعلن أنه (إعداد الشباب والأطفال لفهم الثقافة الإعلامية التي تحيط بهم، وإحسان التعامل معها والانتقاء منها، والمشاركة فيها بصورة فعالة).

وبهذا التفسير انطلقت عملية تطويعه حتى استقر - مفهوم التربية الإعلامية - في بداية القرن والألفية الجديدة على أنه: (عقلنة التعامل مع وسائل الإعلام)، مصطبغاً بكل قيم الحرية ومنفصلاً عن البيئة الفكرية التي نبت فيها (ثورة المسؤولية الاجتماعية)، وظهر جلياً عجزه عن المنع الذي يقرره العقل للفساد والقبيح، كما تجلّى إنكاره للقيم الثابتة التي يمكن أن تتوارثها الأجيال عدا (الحرية)!

هذه - باختصار - هي الخلفية الفكرية التي يستند إليها مفهوم

التربية الإعلامية؛ وبذلك يتضح أن المشكل الذي أفرز في أعقاب مؤتمر التربية الإعلامية الأول ليس في خلفيته الفكرية، ولا في طواعيته لقيم الليبرالية، إنما المشكل يكمن في جدوى استيراده والاعتماد عليه بوصفه سياسة علمية وعملية للتعامل مع واقع وسائل الإعلام العربي.

إن ثقافتنا التربوية تمتلك مفهومي أكبر وأشمل من (المستورد) وأنجع على المستوى التربوي، وعلى مستوى تنسيق جهود المؤسسات التربوية وتكاملها لحفظ النظام الأخلاقي للمجتمعات الإسلامية، وتحويله إلى واقع سلوكي، وهذان المفهومان هما: (التربية الاتصالية) و(تربية الإعلاميين)، وهما ما خلت منهما قائمة توصيات المؤتمر سالف الذكر. لقد ظهر العجز الكبير الذي تعاني منه المؤسسات التربوية في مواجهة وسائل الإعلام المنشقة عنها، وخوفها من حمل سوط النقد والتجريم لتأديبه وكشف مخالفاته ومغالطته؛ خوفاً من سلطاته وبذاءة خطابه، أو خوفاً من انتقاميته وعربدته.

إننا بحاجة إلى شجاعة وجرأة كبيرة للمناداة بقوة وبصوت مسموع بأهمية تربية الإعلاميين، خاصة وأن الأقسام العلمية للإعلام استمرت لمدة طويلة نسبياً في قبول أعداد ليست بالقليلة من مخلفات الأقسام الأخرى ورجيعها، وظل العالمون بهذه الحقيقة يتكتمون عليها خوفاً من الطعن في تخصصهم ومجال كسبهم، لكن المنتج الذي انتقل إلى الميدان تحمّل مسؤوليات كبيرة لم يؤهل لحملها، وظهرت آثار المشكلة التي تتقاسم عدة جهات مسؤوليتها أمام الله سبحانه وتعالى.



إن العقل والشرع يفرضان علينا التفكير في تربية الإعلاميين قبل أن نفكر في تربية الأجيال على التعامل مع الإعلام، فبدلاً من أن نربي ملايين الأطفال والشباب وحتى الكبار على الانتقاء من إعلام أمتهم الذي يتحدث بلسانهم وتحت إدارة إخوانهم؛ علينا أن نربي المئات من الإعلاميين فقط ونربط مجموعاتهم غير المتجانسة بالقيم التي يقوم عليها النظام الأخلاقي للمسلمين، ثم ليعملوا بعدها ما يشاؤون في ظل القيم العامة للمجتمعات الإسلامية وستكون نتائج عملهم مبهرة في الميدان التربوي، قد تفوق الجهود النظامية الأخرى.

ولأن الفضاء ليس لنا وحدنا، ولأن التقنية متاحة للجميع بتطوراتها وفنونها المختلفة؛ فإن (التربية الاتصالية) تستحق العناية من الجهات التربوية وسيدخل ضمنها تربية أبنائنا على التعامل مع وسائل الإعلام المناقضة والمقوضة لقيمنا وأخلاقنا، وسيدعم ذلك التوجه توافر البديل لدينا بعد أن ربينا إعلاميين. ولن يجد الطفل ولا الشباب غضاضة في معرفة الفارق بين النوعين من الإعلام، وأسبابه، ونتائجه. أما أن يبقى العجز عن التمييز بين إعلامنا وإعلام غيرنا فلن تنفع جهود التربية الإعلامية.

فما مدى شجاعتنا في طرح هذا المفهوم - تربية الإعلاميين - والمطالبة بدراسة سبل تفعيله وتحويله إلى سياسات عملية، ومناهج علمية (مواد عن النظام الأخلاقي الإسلامي تدرس وتعلم لطلاب أقسام الاتصال والإعلام)؟ وما مدى شجاعة أساتذة أقسام الإعلام في الاعتراف بتواضع (غالب) العقول والهمم التي صنعت على أعينهم، ثم تولت للصراخ في وجه القيم؟

## معايير لتقويم الإعلام

هناك قواعد تُعدّ متركزاً للتفكير والتقويم في نتاج العاملين في الميدان الاجتماعي تنطلق من أن أعمالنا هي جهد بشري قابل للخطأ والصواب. إن لم تهتد بهداية الوحي فهي إلى الخطأ أقرب. وعليه؛ فالمجتمعات المسلمة تمتلك معايير - ربانية - فريدة لتقويم الأعمال وتصويبها، ثم إن الانغلاق في الفهم والاعتزاز بالاجتهاد والرأي سيولد اندفاعاً في اتجاه متسلط مضاد.

من القواعد التي تحكم العمل في هذا الميدان أن الإصلاح قائم على الرحمة، وهدفه زيادة اللّحمة، وإذا لم يكن كذلك فهو ناتج عن رؤية مريضة للذات وللغير وتبعاته جدُّ سلبية. كما أن العمل الناجح يجب أن يتيح لجمهوره التعبير عن رؤيتهم حتى لا يؤسس لعقلية ترى في القهر أسلوباً ومنهجاً لمواجهة مشكلاتها. من لم يتفق معنا على هذه القواعد فليراجع أفكاره بعيداً عن الضوضاء والأضواء. أخطاء الإعلاميين يجب أن تُرفض وتُجرّم، فلا تقبل انتهازيته لموقعه، ولا يقبل ضربه بأخلاقيات المجتمع وتطلعاته وطموحه عرض الحائط من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وألا يتدثر بالدين من أجل تحقيق أهداف ذاتية.

يجب أن يرفض غشه لمجتمعه، وانغلاقه على مصالحه، وأن لا يضع نفسه مركزاً لقياس الحق والباطل والصحيح والخاطئ. إذا وجد هذا النوع من الإعلاميين فهو يسير بمجتمعه نحو صدامات اجتماعية وفكرية، ويعمل من خلال ثغرات وجدت بفعل تقصير المصلحين

أو تصنيفات المتسرعين التي لا تنتهي، فالواجب أن يُنصح أو يُوقف عن ممارساته إذا تسلط بما أتيح له من الإمكانيات والفرص. المؤسف أن الإعلام دائماً صنّيعه المجتمع، وجزء منه، وإصلاح الأمر مطلب شرعي واجتماعي، يجب أن يتسابق إليه الصادقون والمخلصون للمجتمعات الإسلامية؛ لأن العامل في المجال الاجتماعي مطالب بتقديم أفضل ما يمكن عمله - في إطار إمكانياته - لتحقيق الألفة وسيادة العدل والحق في مجتمعه. وإذا كانت علاقة الفئات الاجتماعية متخمة بالمواقف السيئة فإنه يجب أن لا تقدم النماذج السيئة للأجيال الجديدة، وألا تكون العلاقات السيئة مجترّة بين الأجيال.

إن العمل الإصلاحي لا يقبل التجزئة، ولن يصلح شيئاً إذا تجرد عن أنظمة الأخلاق والعدل في المجتمع. والإعلامي قادر على إدراك الخطأ والصواب، والمرضي والمذموم، بواسطة مؤشر في قلبه متى ما تداعى الأخيار إلى تنبيهه. وسيجد أن بعض أعماله مصابة بوباء التحيز والانتقاء إذا نجح في إحسان الاتصال مع أعماقه، وسيكون أقدر بعد ذلك على التواصل مع فئات المجتمع كافة بعيداً عن أوهام التفوق المكذوب التي لا تزيد الأمر إلا سوءاً. إن تناول المسائل الإصلاحية ليس بحاجة إلى من يسيء النقد ويعمق النزاع والفرقة. إننا بحاجة إلى من يستخدمه للكشف عن مساحات الصواب والجمال والخير التي نلتقي حولها، وهذا مشروط بلزوم الحق والإنصاف والتحلي بالأدب الإسلامي الرفيع في هذا الشأن.

## ردم الهوة المفتعلة بين القيم ومهنة الإعلام

هناك تنافر بين القيم المهنية الإعلامية المستوردة مع نظامنا الأخلاقي، وهي مشكلة إعلام المسلمين الفضائي في زماننا هذا (دون استثناء). والصورة التلفزيونية تعبر بجلاء عن المسافة الكبيرة التي تفصل بين المهنة الإعلامية - المستوردة غالباً - والنظام الأخلاقي للإعلامي -المسلم - والمُشاهد - المسلم أيضاً-، أو من يرغب معرفة الإسلام. وهذا الموضوع برمته يدخل في إطار التصادم القديم - المفتعل - بين استخدام التقنية والنظام الأخلاقي الإسلامي.

أذكر أنني تحدثت مع أحد المخرجين حول المادة الإعلامية التي يخرجها، وخطورة التكسب من بعض الفنون الإخراجية التي تعارض النظام الأخلاقي. فكان رده: إنه (ابن) لمدرسة عالمية في الإخراج، تعتمد على توظيف جوانب الجذب في الشخصية -موضوع الصورة - للدخول إلى العقل الباطن والتأثير فيه بطريقة غير مباشرة.

وشرح لي ذلك بالصور التي يلتقطها المصورون لبعض الحاضرات في المناسبات الجماهيرية لكسب المشاهد، والمحافظة عليه، واستخدام ذلك لإقناع المعلنين بتوفر الشروط التي تتيح له الوصول إلى عدد كبير من الجماهير، المترقبين -بدقة - لإبداعات المخرج ومصوريه، ومن ذلك بالطبع قوة الجذب والصور المثيرة للانتباه.

سقت ذلك لأكشف حجم المسافة بين مهنية بعض المخرجين والمصورين وهدف المشاهد المسلم. فطبيعة المشاهد تعني أن تكون المهنية خاضعة للنظام الأخلاقي للجميع (الإسلام)، لكن الذي يحصل أن المخرج - أو المخرجين - خاضعون للمدارس التي يتبنون آراءها وفلسفتها ورويتها، بينما الجمهور يحاكم الصور بنظام أخلاقي لا يقبل انتهاك الحرمات.

إن حالة الفصام التي افترضها بعض الإعلاميين بين أخلاقه الإسلامية ومهنيته هي حالة تؤكد أن نظامنا الأخلاقي لم ولن يتفاجأ بالتطورات المهنية الإعلامية، ولا باستخدامات التقنية وتطوراتها المتسارعة، ولا بغير ذلك من المتغيرات الطارئة التي يبقى تأثيرها نسبياً، محدوداً بالزمان والمكان.

لكن الأمر يجب أن يفهم من أصله. فالقضية تميز بين الخبيث والطيب. المصور والمخرج والإعلامي ورئيس التحرير ومجلس الإدارة عموماً - وغيرهم من المسلمين - سيحاسبون - بعيداً عن المؤسسة الإعلامية وبعيداً عن مواقعهم من الهياكل التنظيمية - على الإرادة الحرة، والاختيار التابع لهذه الإرادة. وكلنا في معركة التزكية للنفس، لكن الإعلامي يختلف عن غيره بأنه قد سلك طريق التدخل في معارك ملايين الناس مع أنفسهم فأعان توجّهات الخير عندهم، أو أعان نوازع الشر وزينه لهم كما يفعل الشيطان.

في ضوء هذه الرؤية التي تحقق للمسلم صدق النوايا، نكتشف أنه ليس هناك مشكلة حول المهنية الإعلامية (الصورة، والمؤثرات.. إلخ)، إنما المشكلة في التقليد والتبعية والانهازمية. لذا يجب

الاعتراف أن مصدر المعايير المهنية ينطلق من نظام أخلاقي، قد يكون مغايراً لنظامنا الأخلاقي، وهذا ما جعل الإعلامي في حرج: أختار المهنة أم يلتزم بنظامه الأخلاقي، ومن ثم تنتقل الأزمة نفسها إلى المُشاهد، أيقبل الإعلام - غير المحافظ - بأخلاقه المستوردة أم يرفضه تبعاً لنظامه الأخلاقي، وهكذا تدور الأيام وتستمرُّ سُنَّةُ الابتلاء، وتتاح فرص الاختيار، ويميز الله الخبيث من الطيب. إلا أن الإصلاح يعني ردم هذه الهوة (المفتعلة) بين القيم الأخلاقية والمهارات المهنية ليهيمن النظام الأخلاقي الإسلامي على كل حركتنا في الحياة وفعلنا.

## إعلام متعدد

الإعلام جزء من نشاط مجتمعه، ومن ثم فهو مرتبط بأصول المجتمع الفكرية والدينية التي قام عليها. وفي حال خروجه عن الإطار العام الذي يحدد مجال الاجتهاد والتفكير في مجتمعه فهو مخالف ومعارض لأهداف هذا المجتمع وهو صورة من صور تناقضه وتصادم مؤسساته.

وإذا افترضنا فعلاً أن المجتمع متعدد الرؤى والأفكار فإن ذلك لا يعني أن يتجرد صاحب الحق (وهو من يملك الدليل الشرعي على صحة ما يقدم) عن فكره ومبادئه من أجل تحقيق الرغبات المغايرة لهذا الحق، لأن ذلك سيكون تزييفاً وتضليلاً لكل الفئات؛ التي تعدُّ الحق حاجتها الأولى ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ (البقرة: ١٧٦).

يجب التسليم بأن الحاجة الأساسية للبشر هي معرفة الحق والعمل به، وأن الحق «ما يملك من الأدلة والبراهين وما يعجز الناس عن نقضه وتغييره»، وأن من يدعي معرفته وعلمه بالحق لا يضيف عليه سمات الكمال أو النقص مهما كان جنسه وعرقه؛ حتى لا يكون قبول الحق أو رفضه تبعاً لقائله.

إن الذين ينادون بالتعدد الفكري والعقدي لمضامين الإعلام الصادر عن الموحدين؛ هم بدعوتهم هذه ينطلقون من «رؤية فاسدة» تساوي بين جميع العقائد والرؤى والأفكار في داخل المجتمعات المتعددة، وهذا لا يصح في مجتمع يملك منهجاً ربانياً محفوظاً

من التغيير والتحريف، فلا يُقبل أن يساوى منهج الإسلام «الرباني» بغيره من الأفكار البشرية بدعوى التعددية في إعلام يصدر عن موحدين، بغض النظر عن واقع هذا التنوع في المجتمع.

إن القائم بالاتصال لا يمكن له أن يجمع بين ما يرضي أهواء جميع الشرائح؛ نظراً للبون الشاسع بين الحق وغيره من صور الباطل والأهواء المتنوعة، ولأن هذه المنطقة من الصراع لا تحتل غير اللونين الأبيض أو الأسود. فلا يمكن - وهذه حقيقة مؤكدة بالأدلة والبراهين - أن ينطلق إعلام من غير فكرة رئيسة تغذية، وليس هناك فكرة محايدة، ولا يمكن الجمع بين الحق والباطل في إعلام واحد دون التناقض والازدواج، وخطورة ذلك أن «الإعلامي الموحد» في هذه الحالة قد يقع في مناقض أو مناف لما يؤمن به ويعتقده.

وهذا لا يعني أن إعلام الحق يغفل الشرائح المتعددة في المجتمع من تقديم احتياجاتها لتعرف الحق بأساليب وطرق تناسبها وتتوافق مع حاجاتها، ولا يسمى هذا إكراهاً إنما هو دعوة ورحمة، لتعريفهم بمنهج الرشd وكشف مناهج الغي. وإنما يكون الإكراه عندما تُقدم الانحرافات العقدية والفكرية - بدعوى التعدد - لجمهور موحد سليم الفطرة والفكر.

كما أن الإعلامي - المحاسب على كلماته، والمدعو من ربه إلى عدم تتبع ما ليس له به علم - لا يمكن أن يزاوج بين الحق والباطل إلا أن يكون جاهلاً بالحق، وعندئذ فهو ليس جديراً بإعلام الناس وإخبارهم حتى يرفع الجهل عن نفسه.



إذن؛ فمخاطبة جميع فئات المجتمع تعني أن يكون الخطاب الإعلامي شاملاً لاحتياجاتها من الحق. فحاجة كل فئة من الحق تختلف في مقدارها وأسلوبها عن الفئات الأخرى وليس في نوعها، وإلا لما كانت رسالة الإسلام عالمية.

أما من حيث الفئات العمرية فإن فئة الشباب تشكل الغالبية العظمى من سكان مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وهذا يعني أن هناك وظائف أساسية لوسائل الإعلام تقوم على احتياجات هذا الجمهور، وتراعي ميوله المشروعة، وتحترم عواطفه وقدراته العقلية، وحجم المسؤوليات التي يضطلع بها في عالم اليوم، مع مراعاة الفئات العمرية الأخرى.

إن مهمة الإعلام في التعامل مع هذا الجمهور تنطلق من تطلع المجتمعات إلى تربية وتعليم وتطوير مهارات وقدرات هذه الأجيال، وتهذيب سلوكهم وعواطفهم، ودمجهم في مجتمعاتهم وأسرهم عبر سلسلة متنوعة من البرامج والأساليب التي تناسب طبيعتهم وسماتهم العمرية، لا أن تهدر هذه الثروة وتحرم من الوعي لتبقى بعيدة عن السياسة التي لا تصلح لها.

إن السير خلف رغبات الشباب «غير السوية» أو استغلال الاضطرابات التي تصاحب هذه المرحلة وبيعهم للمعلنين الذين لا يزيدون النار إلا استعاراً عبر إعلانات مُسِفّة؛ جريمة في حق المجتمعات المسلمة التي لا تملك مؤسسات المجتمع المدني المدافعة عن هويتها، وهو اعتداء آثم على طاقات هذه المجتمعات في زمن اشتد فيه الانهزام وتكاثر المقلدون وضحايا التقنية

الذين لم يستطيعوا أن يفرقوا بين الإفادة من التكنولوجيا وتجنب ما تحويه من مضامين مستوردة، وهو ميدان منفلت إلى أن يأذن الله بمحاكمة كثير من الإعلاميين والمقتاتين على أنقاض الفضيلة أو يمن عليهم بالتوبة الجماعية.

لقد كثر التسويع للمستوى الهابط الذي وصلت إليه وسائل إعلامنا حتى وصل الأمر «بالمسوغين» إلى عدّ «الإسفاف الإعلامي» المحلي بديلاً للمادة الهابطة الخارجية، وكأنه من لوازم الحياة في هذا العصر أن نتجرع ثقافة الإعلام الغربي - القوي - بأيديهم أو بأيدينا، وهذا انتكاس فكري ومغالطة مشينة.

وهنا يأتي دور الإعلام عندما يقدم صورة من صور «الرفض الحضاري» للمضامين المؤدجلة والمسمومة بروح الاستعلاء لثقافتنا وقيمنا العالمية التي تبقى البشرية في أشد الحاجة إليها حتى تفنى هذا المعمورة.

ليس الحل أن يكون إعلامنا نسخة عربية للمضامين الخارجية التي تقذفها إلينا التكنولوجيا، وليس الحل أيضاً أن نتجاهله دون خطة واضحة لمقاومة آثاره المتوقعة على ضحاياه من أبنائنا. والبديل الذي نحتاجه في هذه المرحلة هو إعلام قوي يعبر عن طموحنا وتطلعاتنا وتاريخنا وأخلاقنا وقبل ذلك كله معتقدنا.

إن مضامين الإعلام لا تقوم إلا على أسس فلسفية، وهي في النهاية أوعية فكرية. والمسلم لا يمارس نشاطاً مستقلاً عن شريعة الله، ويكون الحذر أشد في حال توجهه إلى أمة من الناس، فكما أنه ليس من حق الإنسان أن يبيع محرماً أو يحرم حلالاً لأن هذه

القضايا محسومة دينياً، فإنه ليس من حقه أن يطور في أساليب ووسائل ترويج أمور محرمة متفق عليها من منظور شرعي، قبل أن تكون مبادئ أخلاقية فطرية.

إن ديننا وفلسفتنا وفهمنا للحياة يختلف عن غيرنا، فهو دين شامل لجميع قضايا الحياة، ومن ثم لا يبقى المسلم مسلماً وهو يجيز شيئاً مما حرمه الله عالمياً عامداً. فيجب على الإعلاميين أن يفهموا هذا الفارق بينهم وبين غيرهم من الإعلاميين في العالم، وأن يحققوا لمجتمعاتهم واجب مراعاة خصوصياتهم واختيارهم، ولا يفرضوا على المسلمين رؤيتهم ما لم تكن إسلامية بحتة.

إن كون المؤسسة أو المجموعة الإعلامية - تعدّ نفسها - تجارية ربحية لا يعفيها من مسؤولياتها تجاه المجتمع، ذلك أن أصل الوسيلة هي الكلمة، ثم يأتي دور وسائل الإعلام في توسيع دائرة انتشار الكلمة ومساحة وصولها.

والكلمة لا يمكن أن تكون محايدة فكرياً مهما حاول الإنسان تجريدها أو ادّعاء تجردها من الفكر، وهي وحدة التسجيل والثواب والعقاب في سجلات أعمالنا. ولذا فالكلمة تتطلق من أسس إيمانية تكون بياناً شافياً لما يجري، وأن تكون نوراً وهدى لمن يستقبلها، وأن يكون دافعها ومحركها الرحمة بالناس من مرسلها سواء كان فرداً أو مؤسسة.

ومما يضاعف من المسؤولية التي يتحملها أصحاب هذه الوسائل أنها تبث إلى عوالم شتى - ذات خلفيات متفاوتة اجتماعياً ودينياً ومذهبياً وثقافياً وعرقياً. وهنا تكون مسؤولية تقديم الصورة

## تأدية الإعلام

الحقيقية للإسلام في نماذج من واقع الحياة حتى يكون هذا الإعلام داعياً إلى الخير بالقدوة ومعيناً لهؤلاء الناس على تلمس طرق الهداية والنجاة. وهذا لا يعني أن تكون مواد هذا الإعلام دينية محضة، وإنما تقدم الحياة بكل أبعادها محكومة بالإسلام. وعندها لن يكون الإعلام معبراً عن فئة واحدة من المجتمع، بل إنه معبر عن كل فئات المجتمع، بل البشر، الباحثين عن السعادة والرفاه والأمن والطمأنينة والاستقرار.

## خاتمة

قبل الإصلاح وبعده وقبل الحديث عن مكر البطالين وكيدهم وبعده؛ تبقى قضيتنا ذاتنا؛ علاقتها بالله، وطهارتها من الداخل، وصدق النوايا، وحب الخير، والرحمة بالناس، وهذا كله مقومات التفكير الإصلاحي السديد وثمرته.

إن التفكير المنطقي السديد هو أساس النهوض الحضاري للأمة المسلمة التي تمتلك «الوحيين»، أرقى وأصدق وأدوم العوامل الخارجية الفاعلة والمؤثرة في مستوى ثقافة تفكير الأفراد والأمة. فالوحيان لم يتوقفا عند تعريف المسلم بالقواعد المنهجية للتفكير، أو الارتقاء بالتفكير لمعرفة خلفيات الأحداث - حتى البسيطة - والعمق الدلالي لها فحسب، بل تجاوزا ذلك إلى التعريف بأساليب استخدام هذه القواعد عملياً ليكون تفكير المسلم (علمياً) حتى في المسائل الحياتية البسيطة.

إن الغاية التي ينشدها الإسلام من تعليم معتنقيه قواعد وأساليب التفكير المنطقي هي الارتقاء بثقافة التفكير، ومن ثم التعلم المنطقي المنهجي. كل ذلك لتحقيق هدف الله منا (عبوديته) وتحقيق هدفنا في الحياة (تزكية النفس للفوز برضى الله وثوابه) بناء على الفهم الصحيح لحقيقة الوجود والكون والحياة والإنسان.

إن القاعدة المنهجية للتفكير المنطقي هي: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥) فهي الأساس المنطقي، والأسلوب

الأقوم لتقويم صدق ثمرات التفكير، ومنطقية الاستدلال، وواقعية النتائج، وهي الفارق والمميز بين من يدعي التفكير المنطقي - ثم تكون فكرته ضئيلة التحقق ضعيفة في قيمتها الجوهرية - وبين من ينتج أفكاراً تحمل قيمة جوهرية نابغة من إدراك العقل المفكر لحدوده وحدود الفكرة ذاتها، ونابغة أيضاً من علم العقل المفكر بالمفاهيم الممتدة عبر «الأزمنة والأمكنة المختلفة» والمرتبطة بوجود الإنسان ذاته وعلاقته بما يتغير حوله من المؤثرات.

هذه القاعدة: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ هي: المنطلق والأرضية التي يقوم عليها التفكير المنطقي لحل المسائل (العلل والمشكلات والأزمات) التي تقع في المسافة الفاصلة بين واقع المسلمين - أفراداً وجماعات - والصورة الحقيقية للإسلام. وهي - نفسها - القاعدة لعمليات التفكير التي تستهدف المحافظة على النضوج الحضاري حينما تتبوأ الأمة مكانتها الطبيعية التي تتناسب ومستوى تفكيرها.

إن هذا المنهج الإسلامي ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ يحقق لمفكري الأمة ولعامتها معرفة حد القضية التي هم بصددتها، ويمكنهم من امتلاك المفهوم الرئيس لها أو سمتها البارزة، والتصور الصحيح لتفسير هذه السمة، ويمكن المفكر وفق هذه المنهجية من استخدام الألفاظ والتعابير الواضحة والمختصرة، واستدعاء المعلومات المرتبطة بالموضوع بشكل مباشر.

عندما يكون الدافع والمحرك للفكر إعادة اللوم على النفس - المستوى الفردي - وعلى الصف - المستوى الأممي - ستكون

الرسالة واضحة للطرف الآخر (موضوع محدد، وتعريف واضح، وقوة في البراهين) ومن ثم صحة في المواقف. وعندها أيضاً تتجلى علاقة المقدمات بالنتائج، والهدف العام بالأهداف الفرعية، والرؤية بالرسالة والمهمة؛ فقضية المسلم برمتها مختزلة في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (الشمس: ٩)، تبدأ من داخله نحو إصلاح واقعه ﴿وَالَّذِينَ يَمَسُّونَ الْكِتَابَ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (الأعراف: ١٧٠)، وتعود من خارجه إلى المعنى ذاته في داخله ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج: ٤١).